

دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية

المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالب

ماهر ذياب زكي أبو ليلى

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه

فلسفة في المحاسبة

كلية الدراسات الإدارية المالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

عمان، 2006

## التفويض

أنا ماهر ذياب أبو ليلى

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: ماهر ذياب أبو ليلى

التوقيع:

التاريخ:

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها:

"دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة  
الأردنية"

وأجيزت بتاريخ:

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....

رئيساً

الأستاذ الدكتور: نعيم دهمش

.....

عضواً

الأستاذ الدكتور: محمد ابو نصار

.....

عضواً

الدكتور: سليمان عطية

.....

عضواً مشرفاً

الأستاذ الدكتور: محمد مطر

## شكر وتقدير

أشكر الله - سبحانه وتعالى- وأحمده على إتمامي هذه الأطروحة، و أنقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور محمد مطر الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لي النصح والإرشاد، فكان لتوجيهاته السديدة و تشجيعه المستمر وعطائه الفياض أكبر الأثر في إتمام هذا العمل وإخراجه في هذه الصورة جزاه الله عني خير جزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي الحبيبة جامعة عمان العربية للدراسات العليا ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور سعيد التل، وكلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور فؤاد الشيخ سالم، ونائب العميد أستاذي الحبيب الأستاذ الدكتور نعيم دهمش، ورئيس قسم المحاسبة والتمويل الأستاذ سليمان عطية وذلك لكل ما قدموه لي من نصح وإرشاد، واستعداد دائم لتقديم الرأي والمشورة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة الذي يعده الباحث شرفاً عظيماً له، وفرصة طيبة للاستفادة من آرائهم العلمية، ولا يفوتني أن أشكر الدكتور مرعي بني خالد للجهود التي بذلها معي وقد ساعدني في التحليل الإحصائي للبيانات، والدكتور محمد أبو عيد للجهود التي بذلها معي في التدقيق اللغوي والنحوي، و فنيات المختبرات في كلية إربد الجامعية لتحملهم مشاق طباعة الرسالة والتعديلات عليها.

وأخيراً أشكر كل قريب وصديق كان له فضل العون والمساعدة في إتمام مسيرتي العلمية لإنجاز هذه الأطروحة.

## الإهداء

إهداء إلى أغلى ما عندي

والدي.....المعطاء

والدتي ..... الغالية

إخوتي ..... الأعزاء

زوجتي وابني ..... نور دربي وحياتي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

## فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ي.....	قائمة الملاحق
ك.....	الملخص باللغة العربية
م.....	Abstract
1.....	الفصل الأول منهجية الدراسة
2.....	1-1 تمهيد:
4.....	2-1 مشكلة الدراسة:
5.....	3-1 فرضيات الدراسة:
6.....	4-1 تعريف المصطلحات الإجرائية:
9.....	5-1 نموذج الدراسة
10.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
11.....	المبحث الأول تنظيم السياسات المحاسبية والاختيار بين هذه السياسات
12.....	المقدمة:
12.....	مفهوم السياسات المحاسبية:
15.....	الإفصاح عن السياسات المحاسبية:
22.....	السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية:
36.....	تنظيم السياسات المحاسبية:
42.....	العلاقة بين السياسات المحاسبية والاستراتيجية المحاسبية:
45.....	الاعتبارات التي تحكم اختيار السياسات المحاسبية:
48.....	المدخل البحثية لتفسير اختيار السياسات المحاسبية:
54.....	المبحث الثاني دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية

55	المقدمة:
55	مفهوم النظرية الإيجابية:
56	تطور النظرية الإيجابية:
58	الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الإيجابية:
60	مداخل النظرية الإيجابية:
63	العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية وفقاً للنظرية الإيجابية:
73	المبحث الثالث الدراسات السابقة
	“Accounting Policies in Agencies With Moral Hazard and Renegotiations”
83	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
86	1-3 مجتمع الدراسة والعينة:
87	2-3 أدوات الدراسة:
88	3-3 إجراءات الدراسة:
88	4-3 محددات الدراسة:
89	5-3 تصميم الدراسة:
94	3-6 المعالجة الإحصائية:
97	الفصل الرابع عرض نتائج الدراسة
126	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
127	1-5 تمهيد
128	2-5 مناقشة النتائج
131	3-5 الاستنتاجات:
135	4-5 التوصيات:
136	المراجع
136	أولاً: المراجع باللغة العربية:
139	ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:
145	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
126	توزيع شركات العينة بحسب تأثير السياسات المحاسبية في الربحية	1
130	اختبار Kolomogrorov-Smirnov (توزيع البيانات)	2
133	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر الحجم على سياسة المخزون السلعي	3
136	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر الحجم على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	4
138	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة كثافة رأس المال على سياسة المخزون السلعي	5
140	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة كثافة رأس المال على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	6
142	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة تركيز المبيعات على سياسة المخزون السلعي	7
143	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة تركيز المبيعات على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	8
145	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة الملكية الحكومية على سياسة المخزون السلعي	9
147	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة الملكية الحكومية على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	10
150	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر التغير في الأرباح على سياسة المخزون السلعي	11

152	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر التغير في الأرباح على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	12
154	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة المديونية على سياسة المخزون السلعي	13
156	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة المديونية على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	14
158	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة التحفظ على سياسة المخزون السلعي	15
161	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة التحفظ على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	16
163	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر العرف المحاسبي على سياسة المخزون السلعي	17
165	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر العرف المحاسبي على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	18
168	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر رأي المدقق على سياسة المخزون السلعي	19
169	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر رأي المدقق على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	20
171	ملخص نتائج اختبار الفرضيات لسياسة تقييم المخزون السلعي	21
172	ملخص نتائج اختبار الفرضيات لسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل	22

## قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
30	المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية	1

## قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
199	أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية (عينة الدراسة)	1
203	نموذج المقابلة مع المدققين الخارجيين	2
204	أسماء المدققين الخارجيين	3

## الملخص باللغة العربية

دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

إعداد

ماهر ذياب أبو ليلي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

هدفت هذه الأطروحة إلى تعرف دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية من خلال إلقاء الضوء على مفهوم وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية، وتعرف المداخل البحثية المفسرة لعملية اختيار تلك السياسات، وتقييم دور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير دواعي وأثار قرار اختيار تلك السياسات، ومن ثم قياس أثر العوامل و المتغيرات ذات العلاقة بهذه النظرية على قرار اختيار السياسات المحاسبية.

ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث بعمل دراسة اختبارية على عينة بلغت 76 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وتمت دراسة التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات والإيضاحات المرفقة بها لمدة 6 سنوات من العام 1998 إلى العام 2003، بالإضافة إلى ذلك تم عمل مقابلات مع المدققين الخارجيين للشركات الداخلة في عينة الدراسة وعددهم تسعة عشر- مدققاً خارجياً. كما قامت الدراسة الاختبارية على تسع فرضيات تم اختبارها وتحليل نتائجها باستخدام اختبار T ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- تبين من تقييم ودراسة دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن نجاحها في تفسير دوافع اختيار السياسات المحاسبية.
- تباين أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية محل الدراسة والبحث، وهما سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.
- تبين أن العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالنظرية الإيجابية تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن (حجم المنشأة، ونسبة الملكية الحكومية، والتغير في الأرباح)، كما أن للعوامل البيئية (درجة التحفظ، العرف المحاسبي) تأثيراً مهماً على اختيار تلك السياسات.

وقد خلص الباحث في نهاية الأطروحة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية، وبما يتماشى مع الاتجاه الحديث الذي تتبناه حالياً معايير المحاسبة الدولية.
- ضرورة التعمق في دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية التي يتم اختيارها.
- التوسع في الدراسات الاختبارية الخاصة بالنظرية الإيجابية لمختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في بورصة عمان.
- تطوير الدور الذي تلعبه بورصة عمان للأوراق المالية في مجال تنظيم السياسات المحاسبية بتطوير متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي.

## Abstract

# **The Role of Positive Theory in the Selection of Accounting Policies Decision in the Jordanian Industrial Shareholding Companies**

**Prepared by: Maher Abu Laila**

**Supervised by: Professor Mohammed Mater**

The study aimed at identifying the role of positive theory in the selection of accounting policies decision, through focusing on the importance of organizing the accounting policies, identifying the research approaches which explain selection of these policies, and evaluating the role of positive theory in analyzing and explaining the reasons and the effect of selection decision on these policies, and after that measuring the effect of the factors and variables which relate to this theory on the selection decision .

To achieve these objectives, the researcher conducted an experimental study on a sample of 76 Jordanian industrial shareholding companies, and reviewed the financial statements for these companies and the footnotes for 6 years from 1998 to 2003, and made interviews with external auditors for those companies. The study tested nine hypotheses, through T test.

The study showed the following results:

- By evaluating and studying the role of positive theory in the selection of accounting policies decision, we find that it succeeded in explaining of the selection of accounting policies factors.

- There is a variety in the used accounting methods for inventory policies, and short-term marketable securities policy.
- There are economic factors affecting the selection of accounting policies decision, in Jordan (company size, governmental ownership, and profit changes), and there are environmental factors (conservatism, and accounting conventions).

The researcher suggested the following recommendations:

- Decreasing accounting policies alternatives, to comply with IAS.
- Conducting more studies to evaluate the economic effects for accounting policies.
- Expanding experimental studies about positive theory for various sectors in Amman stock exchange.
- Developing the role of Amman stock exchange in organizing accounting policies through measurement and accounting disclosure.

## الفصل الأول منهجية الدراسة

تمهيد	1-1
مشكلة الدراسة	2-1
فرضيات الدراسة	3-1
تعريف المصطلحات الإجرائية	4-1
نموذج الدراسة	5-1

## الفصل الأول

### 1-1 تمهيد:

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيس للبيانات اللازمة لقياس وتقييم أداء المنشآت واتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. ومما لاشك فيه أن دقة نتائج التقييم وما يتخذ من قرارات يتوقفان بشكل أساسي على مدى دقة وموثوقية البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، وحيث إن البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها القوائم المالية التي تستخدمها الأطراف المختلفة المهتمة بالمنشأة هي المنتج النهائي لتطبيق السياسات المحاسبية التي تقوم إدارة المنشأة باختيارها من بين بدائل تلك السياسات، لذا فإن السياسات المحاسبية التي ستبناها المنشأة في إعداد قوائمها المالية سواء في مجال القياس أم في مجال الإفصاح ستؤثر بلا شك في قرارات الأفراد الذين يعتمدون على تلك القوائم في اتخاذ قراراتهم. ونظراً للمرونة النسبية الممنوحة للإدارة في قرار اختيار وتطبيق البدائل المتاحة لها من السياسات المحاسبية، لذا من الطبيعي أن تسعى الإدارة إلى تعظيم منفعتها الذاتية عن طريق اختيار السياسات التي تتلاءم مع مصالحها الخاصة.

وقد أدى تطور البحوث المحاسبية إلى تحول اهتمام الفكر المحاسبي من مجرد تقديم اقتراحات وتوصيات لما يجب اتباعه في الممارسات و التطبيقات المحاسبية إلى محاولة تفسير دواعي اختلاف الطرق والسياسات المطبقة بين المنشآت المختلفة، وتحليل العلاقة بين هذا الاختلاف وبعض العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالمدخل الإيجابي لتفسير الممارسات المحاسبية، أي أن الفكر المحاسبي اتجه في الفترة الأخيرة نحو بناء نظريات تصف وتحلل الممارسات المحاسبية القائمة وتوقع ما سيكون اعتماداً على الآثار الاقتصادية والمالية لتلك الممارسات، وذلك من خلال استخدام ما يعرف بالمدخل الإيجابي (Positive Approach)، إذ حقق هذا المدخل نجاحاً ملحوظاً من حيث قدرته على تحديد العوامل المؤثرة في قرار الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بتلك السياسات، وبالتالي أصبح له دور بارز في بناء المعايير المنظمة للممارسات المحاسبية (Watts & Zimmerman,1978, P:112-134).

بدأ استخدام المدخل الإيجابي في الأبحاث المحاسبية مع نهاية السبعينات كبديل للمدخل المعياري (Normative Approach) الذي كان مستخدماً لفترة طويلة من الزمن، لقد كان المدخل المعياري يركز على وصف ما يجب أن يكون، بينما تهتم النظرية الإيجابية بالتحليل والتنبؤ بما سيحدث بالاعتماد على ما هو كائن فعلاً في واقع الظاهرة محل البحث (مطيري ومتولي، 2002، ص ص:1-37).

وبذلك يتمثل إسهام المدخل الإيجابي ومن ثم النظرية الإيجابية ( Positive Theory ) التي بنيت عليه فيما يلي:

- تركيزها على مشكلة الاختيار بين السياسات المحاسبية التي تتعلق بإعداد التقارير المالية المنشورة (وذلك من خلال تحديد الظروف اللازمة لاختيارها) .
- القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية إذا حدث ما يغير الظروف المحيطة بهذه الممارسات.
- تقديم تفسيرات لدوافع ومحددات الإدارة عند اختيار تلك السياسات المحاسبية.
- تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على اختيار معين لإحدى السياسات البديلة.

لذلك تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

بعد تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية باعتبارها أداة لاتخاذ القرارات، ونتيجة للتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية العالمية وعلى وجه الخصوص البيئة الأردنية المتمثلة في تنامي اتجاه المملكة نحو العولمة وخصخصة العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتنامي دور الحاكمية المؤسسية، وتعميق الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والانهيئات المتواصلة لكبرى الشركات العالمية، ومع احتمالات قيام الإدارة باتباع سياسات محاسبية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، و في ظل المرونة المتاحة لديها في اختيار بدائل السياسات المحاسبية، فإن الأمر يتطلب تعرف المحددات والعوامل التي تؤثر في قرار اختيار الإدارة لتلك البدائل.

وبالتالي فإن تحليل تلك الدوافع والعوامل والمحددات من قبل متخذي القرارات سيساعد في تحليل سلوك الإدارة والتنبؤ به مستقبلاً، كما أنه يعطي رؤية أوضح وأعمق لمتخذي القرارات عند تفسير البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها القوائم المالية، ومن ثم قياس نوعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تلك البيانات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أن تحديد تلك العوامل يمكن أن يساعد الجهات المسؤولة عن تنظيم الممارسات المهنية المتمثلة في المملكة والجمعيات والنقابات المهنية المتخصصة في صياغة المعايير المحاسبية المناسبة التي تعكس ظروف البيئة الاقتصادية ( توفيق و قادوس، 1991، ص: 93-116).

وعليه تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ١ . إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية.
- ٢ . تعرف المداخل البحثية المفسرة لعملية اختيار السياسات المحاسبية.
- ٣ . تقييم دور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير دواعي آثار قرار اختيار السياسات المحاسبية، وقياس أثر العوامل و المتغيرات ذات العلاقة بهذه النظرية في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- ٤ . دراسة وتحليل العوامل الأخرى غير الموجودة في النظرية الإيجابية المؤثرة في قرار اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية.
- ٥ . التعرف على أهم السياسات المحاسبية المتبعة فيما بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ذات العلاقة بالنظرية الإيجابية، وتقييم ما يترتب عليها من آثار في القرارات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة.

## 2-1 مشكلة الدراسة:

يعد قرار اختيار السياسات المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية للمنشأة من أهم القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة، وذلك نظراً للآثار الهامة التي يتركها هذا القرار على نتيجة أعمال المنشأة و مركزها المالي، ومن ثم على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو تلك القوائم. ذلك ما يجعل من الأهمية مكان تعرف العوامل التي تجعل إدارة المنشأة تسعى إلى اختيار سياسات محاسبية بعينها من بين البدائل المختلفة المتاحة من تلك السياسات، وذلك سعياً منها إلى تعظيم منافعها الذاتية. وتختص النظرية الإيجابية بتفسير العوامل التي تحدد أسباب الاختيار للسياسات المحاسبية للمنشآت والتنبؤ بها، وعلى ذلك فهي تقدم إجابات عن العديد من التساؤلات التي لا تستطيع النظريات الأخرى الإجابة عنها. كذلك تهتم هذه النظرية ببحث الآثار الاقتصادية المترتبة على اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير والقوائم المالية للمنشآت الاقتصادية.

و بالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تحديد دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، من خلال العوامل التي طرحت من خلال النظرية الإيجابية، و ذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في قرار اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية الملائمة لمصالحها؟

1-2-1 عناصر مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
2. هل تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
3. هل تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
4. هل تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
5. هل يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
6. هل تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
7. هل تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
8. هل يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟
9. هل يؤثر رأي مدقق الحسابات في قرار اختيار السياسات المحاسبية؟

3-1 فرضيات الدراسة:

موجب هذه الدراسة يفترض أن للعوامل السابقة الذكر أثراً في قرار اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي طرحت في ضوء النظرية الإيجابية المحاسبية خاصة للدول التي ما تزال مهنة المحاسبة فيها في طور التكوين والنمو، لذلك فإن تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بالسياسات وممارسات المحاسبة ومحاولة شرح وتفسير كل الظواهر بمصطلحات اقتصادية مجردة، لا تؤدي بالضرورة إلى أن تتولد عنها النتائج نفسها إذا ما نقلت إلى الدول النامية، حتى بالنسبة للدول المتقدمة، فإن الاختلافات الثقافية والتقاليد فيما بينها تؤدي إلى اختلاف السياسات والممارسات المحاسبية، لذلك فإنه يفترض بها أنها نسبية وليست مطلقة.

تقوم الدراسة على اختبار مجموعتين من الفروض المستمدة من الدراسات المتعلقة بالنظرية الإيجابية،

وتتمثل هذه الفروض بما يلي:

أ. الفرضيات الخاصة بالعوامل الاقتصادية حسب النظرية الإيجابية وتمثل في التكاليف السياسية والتكاليف التعاقدية ( Watts & Zimmerman, 1994,P.15 ) :

1. التكاليف السياسية:

- الفرضية الأولى: لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- الفرضية الثانية: لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- الفرضية الثالثة: لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- الفرضية الرابعة: لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- الفرضية الخامسة: لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

2. التكاليف التعاقدية: وتتكون من عنصرين هما:

– عقود حوافز الإدارة المعتمدة على ما تحققه الشركة من أرباح، ولكن الدراسة لن تتناولها بسبب عدم وجود عقود الحوافز بالأردن، ووجودها فقط بالولايات المتحدة.

– عقود المديونية وتتناولها الفرضية السادسة.

- الفرضية السادسة: لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- ب. الفرضيات الخاصة بالعوامل البيئية:

- الفرضية السابعة: لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- الفرضية الثامنة: لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية.
- الفرضية التاسعة: لا يؤثر رأي مدقق الحسابات في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

4-1 تعريف المصطلحات الإجرائية:

– السياسات المحاسبية: هي مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستخدمها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية

– وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد بقصد إعداد القوائم المالية (International Financial Reporting Standards, IAS 8, 2005).

- النظرية الإيجابية: هي نظرية تهدف إلى تحليل وتفسير دوافع ومحددات الإدارة من خلال المرونة المتاحة لها في اختيار بدائل السياسات المحاسبية، وبعبارة أخرى هي نظرية تشرح وتفسر ظاهرة منظورة، وتوصف الخصائص العامة للممارسة المحاسبية، وتحدد العلاقات القائمة بينها، وتتنبأ بالممارسات المحاسبية تحت الظروف المتوقعة، و بأثر اختيار سياسة محاسبية معينة في مختلف الأطراف المهتمة بالمنشأة الاقتصادية (Watts & Zimmerman, 1994, P.15).

- مدخل نظرية تكلفة الوكالة: يقوم هذا المدخل على أساس النظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف من ذوي المصالح فيها، وهذه العلاقات ينتج عنها أصلاء (موكلون) ووكلاء (الصادق، 1989، ص: 423-482).

- مدخل اتخاذ القرارات: يقوم هذا المدخل على أساس وجوب تضمين المعرفة المحاسبية بالفروض المفسرة لسلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية، بحيث تعكس المعلومات الظاهرة في القوائم المالية تفضيلاً لهم، ومن ثم تلائم استخداماتهم الحالية والمحتملة (عثمان، 2000، ص: 729-772).

- مدخل اقتصاديات المعلومات: في ظل هذا المدخل لم تعد المعلومة سلعة حرة، ولكن أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفة وعائد، ويترب على اعتبار المعلومات المحاسبية سلعة اقتصادية أن يصبح لها آثار اقتصادية (Barton, 2001, PP:1-26).

- تجميل الدخل: هو التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح لتصبح في حدود مدى معين يعادل المستوى العادي السائد للأرباح، و ذلك لتقليل التباين غير العادي في الأرباح إلى الدرجة

التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. و بعبارة أخرى هي عملية متعمدة لحصر التقلبات حول مستوى معين محدد مسبقاً من الأرباح تم اعتباره كمستوى طبيعي لأرباح الشركة ( Kasznick,1999, PP:57-82).

- التكاليف السياسية: هي تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة المنشأة، أو تحول الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين أطراف ذوي المصالح في المنشأة وتمثل هذه التكاليف في: حجم المنشأة، و كثافة رأس المال، و درجة التركيز الصناعي، و الملكية الحكومية، و المركز التنافسي و التدخل الحكومي ( Lemke & Page ,1992, PP:87-114).

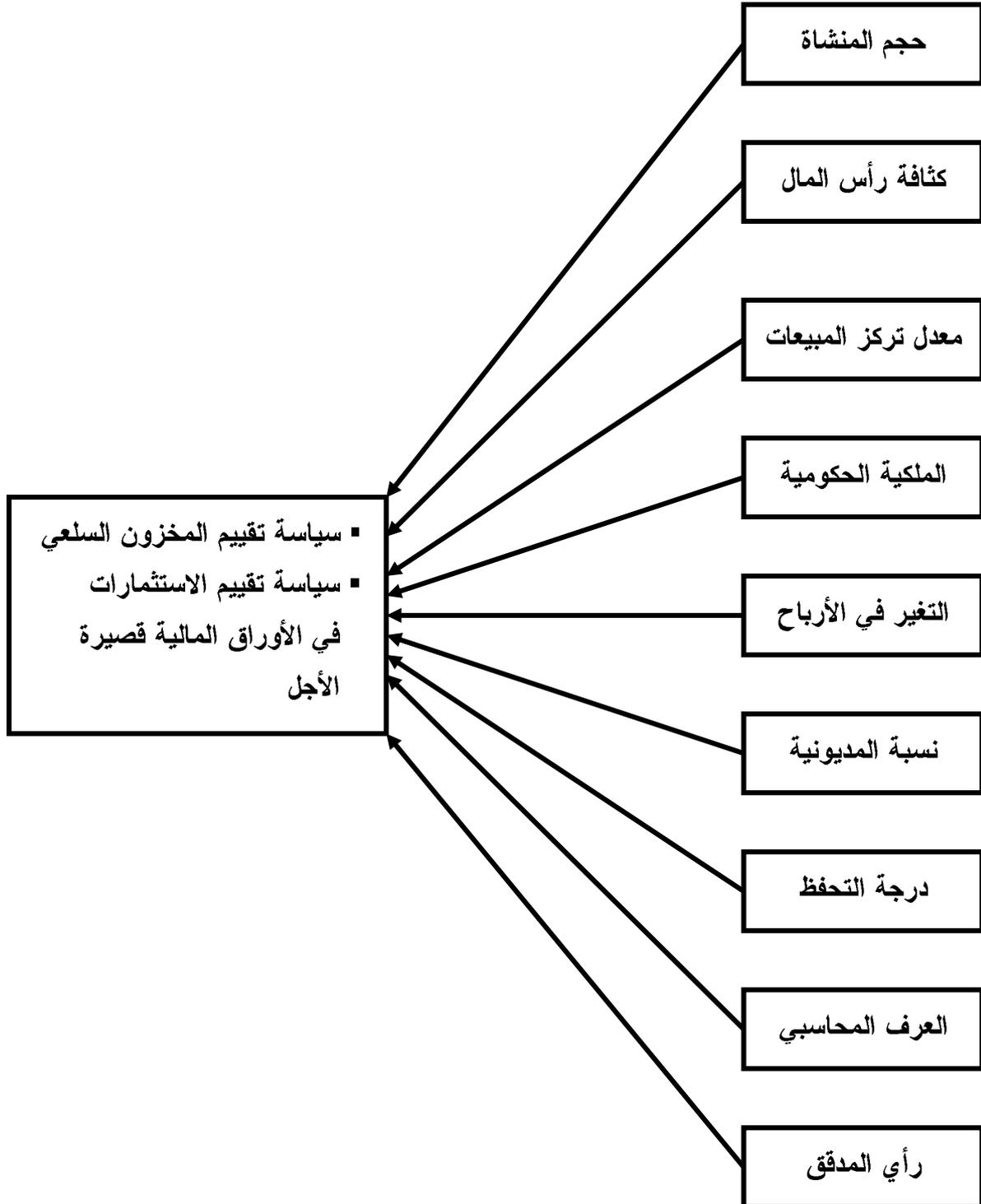
- التكاليف التعاقدية: هي التكاليف التي تتحملها المنشأة، وهي تتضمن تكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح حملة الأسهم، وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها حملة الأسهم للرقابة على عمل الإدارة. وتمثل هذه التكاليف في: حوافز ومكافآت الإدارة، و حجم المديونية، وتؤثر تكلفة التعاقدات في قرار المفاضلة بين اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، بحيث يتم تبني السياسات التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن نصوص هذا التعاقد ( Watts & Zimmerman,1978,PP:112-134).

- الاستراتيجية المحاسبية: هي فلسفة ونوايا الإدارة فيما يتعلق بتحديد وتقييم المسارات أو المناهج البديلة للفكر والتطبيق المحاسبين واختيار البديل المناسب ثم تطبيقه بما يحقق أهداف التنظيم المرسومة (البحيري، 1993، ص:1-62).

- الأهمية النسبية: تتحدد الأهمية النسبية لبند معين أو لمجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية المنشورة وذلك على أساس مدى ملاءمة البند أو البنود لأغراض التقييم واتخاذ القرارات. حيث تعد البيانات ذات أهمية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية (International Financial Reporting Standards, IAS 1, 2005)

المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول:

تنظيم السياسات المحاسبية والاختيار بين هذه السياسات

المبحث الثاني:

دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية

المبحث الثالث:

الدراسات السابقة

## المبحث الأول

### تنظيم السياسات المحاسبية والاختيار بين هذه السياسات

المقدمة	1-1-2
مفهوم السياسات المحاسبية	2-1-2
الإفصاح عن السياسات المحاسبية	3-1-2
السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية	4-1-2
تنظيم السياسات المحاسبية	5-1-2
العلاقة بين السياسات المحاسبية والاستراتيجية المحاسبية	6-1-2
الاعتبارات التي تحكم اختيار السياسات المحاسبية	7-1-2
المداخل البحثية لتفسير اختيار السياسات المحاسبية	8-1-2

## المبحث الأول

### تنظيم السياسات المحاسبية والاختيار بين هذه السياسات

#### المقدمة:

تعد المحاسبة كنظام للمعلومات مصدراً رئيسياً لقياس وإيصال المعلومات لمستخدمي التقارير المالية، وخدمة الأطراف المختلفة في المجتمع كالجهاز الحكومية والرقابية، ودائرة ضريبة الدخل، والمستثمرين والمساهمين والمقرضين (الحاليين و المتوقعين)، والإدارة، والعاملين، والعمال، وهيئة الأوراق المالية، وأي جهة مهتمة بالوضع المالي للمنشأة. وتتأثر المحاسبة بالبيئة التي تمارس فيها النشاط، وبالمتغيرات التي تحدث داخلها وخارجها، كما أنها تتطور بمواكبة الأحداث والظروف الاقتصادية.

ويعد النشاط المحاسبي في أي منشأة من الأنشطة الحيوية الهامة مما يتطلب معه إدارة وتنظيم هذا النشاط، وتقديراً للدور الهام الذي تؤديه المحاسبة من خلال ما تقدمه من معلومات لمستخدمي التقارير المالية التي تتعلق بمجالات التخطيط والاستثمار والرقابة على استخدام موارد المجتمع، ظهرت الحاجة لتنظيم السياسات المحاسبية لما لها من انعكاسات على مختلف الجهات وأصحاب المصالح داخل المنشأة وخارجها. لذا يتناول هذا الفصل دراسة مفهوم السياسة المحاسبية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية، وتنظيم السياسة المحاسبية، والعلاقة بين السياسة المحاسبية والاستراتيجية المحاسبية، والاعتبارات التي تحكم اختيار السياسات المحاسبية، ومن ثم المداخل البحثية لتفسير عوامل اختيار السياسات المحاسبية.

#### مفهوم السياسات المحاسبية:

من المعروف أنه قد تجمع لدى المحاسبين عبر التاريخ مجموعة عديدة من أدوات التطبيق العملي، وما يمكن من الاختيار من هذه الأدوات والسياسات بما يتلاءم مع الظروف والأوضاع الحالية. ونتيجة لذلك فإنه نادراً ما نجد تماثلاً في السياسات المحاسبية بين المنشآت المختلفة، بل كثيراً ما تسمح السياسة المحاسبية للمنشأة الواحدة باتباع قواعد أو طرق محاسبية مختلفة في الوقت نفسه، فمثلاً عند حساب قيمة الاهتلاك قد يستخدم طريقة القسط الثابت فيما يخص العقارات، كما تستخدم طريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج فيما يخص الآلات، وفي الوقت نفسه قد تستخدم طريقة إعادة التقدير فيما يخص العدد والأدوات.

تطرت الفقرة (21) من المعيار الدولي رقم (1) للسياسات المحاسبية. ويقصد بالسياسات المحاسبية " المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية" (International Financial Reporting Standards, IAS 1, 2005).

كما تعرف السياسة المحاسبية بأنها " مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدد أسس القياس والإفصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية للمنشأة، ويتم اختيار هذه المعايير والقواعد من بين جميع المعايير والقواعد المحاسبية العامة والمقبولة في المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة، وتقع مسؤولية هذا الاختيار على إدارة المنشأة. وعلى مدقق الحسابات الخارجي المستقل التأكد من مدى صحة وملاءمة المعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة (رسلان، 1992، ص: 52-77).

وتختلف السياسات المحاسبية من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع والمؤثرة فيها، ولذلك فهي عرضة للتغير والتعديل بمرور الزمن، وبالتالي تختلف السياسات المحاسبية فيما بين المنشآت المختلفة، فقد تلجأ المنشأة الواحدة إلى اتباع أكثر من طريقة محاسبية عند معالجة حسابات معينة، حيث يترك للمنشأة حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية، ولكن مع مراعاة بعض الضوابط، لعل أهمها مراعاة قيد الاتساق أو التماثل المحاسبي في السياسات المحاسبية بين الفترات المالية المختلفة.

وبما أن المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية عند اتخاذ القرارات فمن المهم الاعتماد عليها في عقد المقارنات بين الفترات المالية، وبالتالي فإن الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية أمر ضروري للجهات المختلفة، ولاتخاذ القرارات المختلفة من قبل أصحاب المصالح في المنشأة، وبالتالي ازدياد القدرة على التنبؤ بناءً على ما هو موجود.

وعلى المدقق التأكد من أن التغيير من سياسة محاسبية إلى أخرى بديلة سوف يكون لسبب مبرر، كما يوفر معلومات أكثر دقة وشفافية في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات، وقد ركزت معظم المعايير والتشريعات المحاسبية على ضرورة الإفصاح عن التغيير في السياسة المحاسبية، وكذلك أثر هذا التغيير في التقارير المالية، ذلك بهدف التمييز بين التغيير في الأرقام المحاسبية الناتج عن تغير في العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، و التغيير الناتج عن اختلاف في السياسة المحاسبية التي تتبعها هذه المنشأة.

ويترتب على إدارة المنشأة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة المتوافقة مع إمكانيات وظروف وطبيعة هذه المنشأة. و ذلك بالاسترشاد بالاعتبارات أو القيود التالية (International Financial Reporting Standards, IAS 1, 2005).

أولاً: التحفظ أو الحيطة والحذر:

يطبق في الممارسات المهنية عن طريق السعي لاختيار السياسات والأساليب المحاسبية من بين البدائل المختلفة ما يؤدي منها إلى عدم المبالغة في قيمة دخل الفترة المحاسبية، أي ما يؤدي منها إلى عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة والأخذ بعين الاعتبار الخسائر المتوقعة، واختيار السياسات التي تؤدي إلى عدم المغالاة في قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات، وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد البيانات المالية، حيث يمثل الاتجاه التقليدي للمحاسبين عند المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة، ولكن يجب عدم المغالاة في تطبيق واستخدام هذا الاعتبار بشكل عام.

ثانياً: تغليب الجوهر على الشكل القانوني أو التنظيمي:

حيث يتطلب اختيار تلك القواعد المحاسبية التي تتفق مع الجوهر ومضمون الأحداث والعمليات المالية، وليس مجرد الشكل القانوني أو التنظيمي فقط لدى عرض وتقييم هذه العمليات والأحداث، فمثلاً إذا كانت عملية انضمام شركتين تمثل في واقع الأمر سيطرة إحدهما على الأخرى فإن مثل هذه العملية تعد عملية شراء وليست توحيداً للمصالح، بغض النظر عن الصيغة القانونية أو التنظيمية التي تمت بها عملية الانضمام.

ثالثاً: الأهمية النسبية:

هذا العامل مهم في تحديد معالم السياسة المحاسبية المتبعة، ويُعد تطبيقاً لمبدأ اقتصاديات المعلومات، أي اختيار سياسة محاسبية معينة على أساس أن فوائدها والعائد من المعلومات المحاسبية الناتجة منها يزيد عن تكاليف إنتاج وتوصيل هذه المعلومات. بمعنى آخر يتم مراعاة الأهمية النسبية من خلال الإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي في عملية اخذ القرارات، ومن الممكن أن تؤثر في قرارات أصحاب المصالح داخل وخارج المنشأة.

ومما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات الثلاثة تترك للإدارة مجالاً واسعاً للتأثير في معالم السياسة المحاسبية الخاصة بالمنشأة، ومن ناحية أخرى نجد أن تدخل الإدارة قد يأتي متعارضاً مع مصالح كثير من الفئات والجهات التي تعتمد على التقارير المالية المنشورة. وعليه فإن تحقيق المرونة في تحديد واختيار السياسة المحاسبية يعد أمراً ضرورياً ومهماً، وإلا أتت هذه السياسة بصورة جامدة وغير قادرة على مواكبة التغير المستمر في الظروف والاحتياجات المستقبلية (رسلان، 1992، ص: 52-77).

### الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال إصدار معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية. فقد تم تحديد ذلك من خلال ثلاثة معايير محاسبية اهتمت بهذا الموضوع، وهذه المعايير هي:

- المعيار رقم (1) وهو بعنوان: عرض البيانات المالية.

- المعيار رقم (24) وهو بعنوان: إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

- المعيار رقم (30) وهو بعنوان: الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ونظراً لأهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية وقواعدها، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، أصبح الالتزام بهذه القواعد ملزماً للشركات المساهمة العامة الأردنية بموجب كل من قانون الشركات المؤقت رقم (40) لعام 2002، وتعليمات الإفصاح عن المعلومات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 1998. و يعالج المعيار الدولي رقم (1) وهو بعنوان "عرض البيانات المالية" المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى الملحقه بتلك البيانات التي تعد جزءاً مكماً لها. حيث تمثل متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا المعيار الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة.

ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح المشمولة في هذا المعيار ضمن خمس فئات رئيسية

(International Financial Reporting Standards, IAS 1, 2005) هي:

أولاً: قواعد خاصة بالإفصاح العام عن المنشأة مثل:

اسم المنشأة وشكلها القانوني، ونشاطها وتاريخ الميزانية العمومية، والفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية، ونوع العملة النقدية المعدة بموجبها البيانات المالية، وغيرها من المعلومات العامة عن المنشأة.

ثانياً: قواعد خاصة بالإفصاح عن الميزانية العمومية وتشمل ما يلي:

1- قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول طويلة الأجل وتشمل :

- الأراضي والعقارات والمعدات والاهتلاك المتراكم لهذه الأصول وطريقة الاهتلاك، وعقود الإيجار طويلة الأجل والأصول التي تم شراؤها بالتقسيط.

- الاستثمارات طويلة الأجل مصنفة إلى استثمارات في شركات تابعة، وفي شركات زميلة مع الإفصاح عن القيمة السوقية لتلك الاستثمارات في حال اختلافها عن القيمة التي تدرج بها البيانات المالية.

- الذمم المدينة طويلة الأجل مصنفة حسب أنواعها، والأصول غير الملموسة مفصلة حسب أنواعها.

2- قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول المتداولة وتشمل:

- النقد بشقيه المقيد وغير المقيد (الحر).

- الأوراق المالية قصيرة الأجل مع الإفصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت تختلف عن القيمة المدرجة بها في البيانات المالية.

- الذمم المدينة مصنفة حسب أنواعها.

- البضاعة مع ضرورة الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون السلعي.

3- قواعد خاصة بالإفصاح عن المطلوبات طويلة الأجل وتشمل:

- القروض والإفصاح عن القروض المضمونة وغير المضمونة.

- السندات طويلة الأجل

4- قواعد خاصة بالإفصاح عن المطلوبات قصيرة الأجل وتشمل:

- قروض البنوك والسحب على المكشوف.

- القسط المستحق خلال سنة عن المطلوبات طويلة الأجل.

- الذمم الدائنة مفصلة حسب أنواعها.

- الضرائب والإيرادات المؤجلة ومخصصات التقاعد.
- 5- قواعد خاصة بالإفصاح عن حقوق المساهمين وتشمل:
  - رأس المال وأنواع الأسهم، وقيمة رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر والمدفوع ورأس المال غير المدفوع.
  - عائدات الأسهم الممتازة المتراكمة والمتأخرة.
  - الأسهم المستردة.
  - أية قيود على توزيع كل من علاوة الإصدار، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة، وفوائض إعادة التقييم.
- ثالثاً: قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة الدخل وتشمل:
  - المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.
  - مصروف الاهتلاك.
  - إيرادات الفوائد، وإيرادات الاستثمار.
  - مصروف الفوائد، ومصروف ضريبة الدخل.
  - البنود غير العادية.
  - صافي الدخل.
  - الدخل الناتج من البنود العادية والبنود غير العادية.
  - قيمة الأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية.
  - الجزء المحمل من تكاليف التطوير لمصاريف الفترة المحاسبية.
  - مصروف الضريبة عن دخل النشاط العادي والضريبة عن دخل النشاط غير العادي.
  - مصروف الإيجار الخاص بالأصول المستأجرة.
  - صافي فروقات التحويل وكذلك صافي فروقات ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشأ عن عمليات سعر الصرف.
  - المكاسب أو الخسائر المتحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل.
  - مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية.

رابعاً: قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة التغيرات في حقوق المساهمين (International

Financial Reporting Standards, IAS 7, 2005) وتشمل:

- صافي الربح أو خسارة الفترة المالية.
- المعاملات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات لهم.
- رصيد الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بداية الفترة المالية وفي تاريخ الميزانية العمومية.
- مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة المالية.

خامساً: قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة التدفق النقدي وتشمل ثلاثة أنشطة رئيسية هي أنشطة

تشغيلية، وأنشطة استثمارية، وأنشطة تمويلية يتفرع منها تفصيلات عديدة وهي:

- المقبوضات النقدية من بيع وتقديم الخدمات.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات.
- المدفوعات النقدية للموظفين.
- المدفوعات النقدية لضريبة الدخل.
- المدفوعات النقدية للحصول على الأصول طويلة الأجل.
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول طويلة الأجل.
- المقبوضات النقدية لبيع أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين.
- المقبوضات النقدية من تحصيل السلفيات والقروض المقدمة لأطراف أخرى.
- المقبوضات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع.
- المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين.
- السلفيات والقروض المقدمة لأطراف أخرى.
- المدفوعات النقدية لمالكي المشروع أو رد أسهم المشروع.
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة.

- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد التأجير التمويلي.
  - يجب الإفصاح عن مصادر واستخدامات الأموال من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والاستخدامات الأخرى والعناصر غير العادية.
- وهناك قواعد إفصاح عامة تشمل:
- الالتزامات الطارئة وطبيعتها والشروط التي يتوقف عليها تحقق هذه الالتزامات.
  - الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
  - السياسة المحاسبية المتبعة في تخصيص إيرادات العقد وأي تغيير يحدث فيها.
  - الطريقة المتبعة في إعادة تقييم الممتلكات والمنشآت في حالة إدراجها في الميزانية بالتقييم المعاد تقييمها بها. تاريخ إعادة التقييم وعمّا إذا تم التخمين وإعادة التقييم عن طريق مخمن خارجي.
  - أية قيود مالية تفرضها عقود الإيجار طويلة الأجل، وطبيعة أي التزام قد ينشأ عنه تكاليف متوقّعه عند انتهاء مدة عقد الإيجار.
  - طريقة تقييم الاكتواري المستعملة في احتساب تكاليف المعاشات التقاعدية.
  - السياسة المحاسبية المتبعة للمنح الحكومية.
  - الطريقة المحاسبية المتبعة في ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي وأي تغيير يحدث فيها.
  - أسماء ووصف شركات المجموعة والطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة أو الزميلة، ونسبة التملك ونسبة الأسهم المشتراه التي لها حق التصويت، وقيمة الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة.
  - قيمة نفقات الاقتراض التي تمت رسملتها في البيانات المالية للشركات التي تتبع سياسة رسملة نفقات الاقتراض.
- و قد حددت معايير المحاسبة الدولية عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية من أهمها ما يلي:
- 1- عند الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية ليس من الضروري الإفصاح عن هذه الفرضيات، ولكن في حال مخالفتها فيجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها.

- 2- يجب أن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً وموجزاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة.
- 3- يعد الإفصاح عن أهم السياسات المهمة المستخدمة جزءاً مكماً للبيانات المالية، ويجب الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد.
- 4- لا يجوز تبرير أية معالجة محاسبية خطأ لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة.
- 5- يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير.
- 6- في حالة حدوث تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر هام في نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة يجب عندئذ الإفصاح عن هذا التغيير وتحديد كميّاً.
- 7- لدى إعداد البيانات المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة. وكذلك حددت معايير المحاسبة الدولية عدداً من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم والتقارير المالية التي تستوجب الإفصاح عنها في أي منشأة (International Financial Reporting Standards, IAS 1, 2005) ومن الأمثلة على السياسات المحاسبية المتعارف عليها:
  - 1- أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية.
  - 2- سياسة توحيد البيانات المالية.
  - 3- سياسات التقييم (مثل التكلفة التاريخية، أو التكلفة الاستبدالية، أو القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للتحقق).
  - 4- السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها (مثل سعر الصرف المستخدم هل هو سعر الصرف التاريخي أم سعر الإقفال).
  - 5- السياسة المتبعة في ترجمة البيانات المالية (مثل طريقة البنود المتداولة، أو طريقة سعر الصرف الجاري).
  - 6- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.
  - 7- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (مثل طريقة نسبة الإنجاز، أو طريقة العقود المنتهية- تم مؤخراً إلغاء طريقة العقود المنتهية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية).

- 8- سياسات الاهتلاك للأصول الثابتة (مثل طريقة القسط الثابت، أو طريقة القسط المتناقص).
- 9- سياسات تقييم المخزون السلعي (مثل FIFO أو LIFO - تم مؤخراً إلغاء طريقة LIFO من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية).
- 10- سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل (مثل تحويل الأرباح غير المحققة من الاحتفاظ بالأوراق المالية ضمن قائمة الدخل أو ضمن قائمة حقوق الملكية).
- 11- السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد (مثل نقطة البيع، أو عند الإنتاج وغيرها من الطرق الأخرى).

ويمكن أن تمارس إدارة المنشأة بعض الوسائل الشائعة التي تمكنها من التحكم في نوعية وكمية البيانات المفصح عنها في التقارير المالية والتأثير في الأرقام والبيانات المحاسبية ، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:  
أولاً:- تمهيد الدخل (تجميل الدخل):

ويقصد به التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح لتصبح في حدود مدى معين يعادل المستوى العادي للسائد للأرباح، وذلك لتقليل التباين غير العادي في الأرباح إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وبعبارة أخرى هي عملية متعمدة لحصر- التقلبات حول مستوى معين محدد مسبقاً من الأرباح تم اعتباره كمستوى طبيعي لأرباح المنشأة (جهماني، 2001). ويمكن تحقيق هذا الأثر عن طريق بعض الممارسات المحاسبية (مثل اسس الاعتراف بالإيراد (توقيت الاعتراف))، وتلجأ إدارة المنشآت إلى وسائل تمهيد الدخل وذلك لتحقيق أهداف كثيرة منها: التأثير في الضرائب المستحقة، اكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات وغيرها من الأهداف. ولكن من أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل هو رغبتها في تجنب خطورة التباين في نتائج أعمال المنشأة من فترة مالية إلى أخرى. ومن ناحية أخرى نجد أن تمهيد الدخل هو نوع من إخفاء الحقائق مؤقتاً عن أصحاب المصالح، الأمر الذي يؤدي إلى سوء توجيه الموارد فيما بين مجالات الاستثمار البديلة.

ثانياً:- تكوين الاحتياطات السرية:

ويتم ذلك عن طريق اتباع سلوك معين في توزيع التكاليف والإيرادات فيما بين الفترات المحاسبية المتعاقبة. ومثال ذلك المغالاة في احتساب قيمة الاهتلاك في بعض الفترات، والتخفيض المتعمد في القيمة الدفترية لبعض الأصول وغيرها من الوسائل. وغالباً ما يساء استعمال هذه الاحتياطات من قبل الإدارة بصفة خاصة في مجالات تحسين مظهر الربحية، أو تقليل الخسائر الظاهرة في القوائم المالية، أو إجراء توزيعات على المساهمين وصرف مكافآت للإدارة لا تبررها نتائج الأعمال الفعلية خلال الفترة.

ثالثاً:- التأثير في المركز المالي:

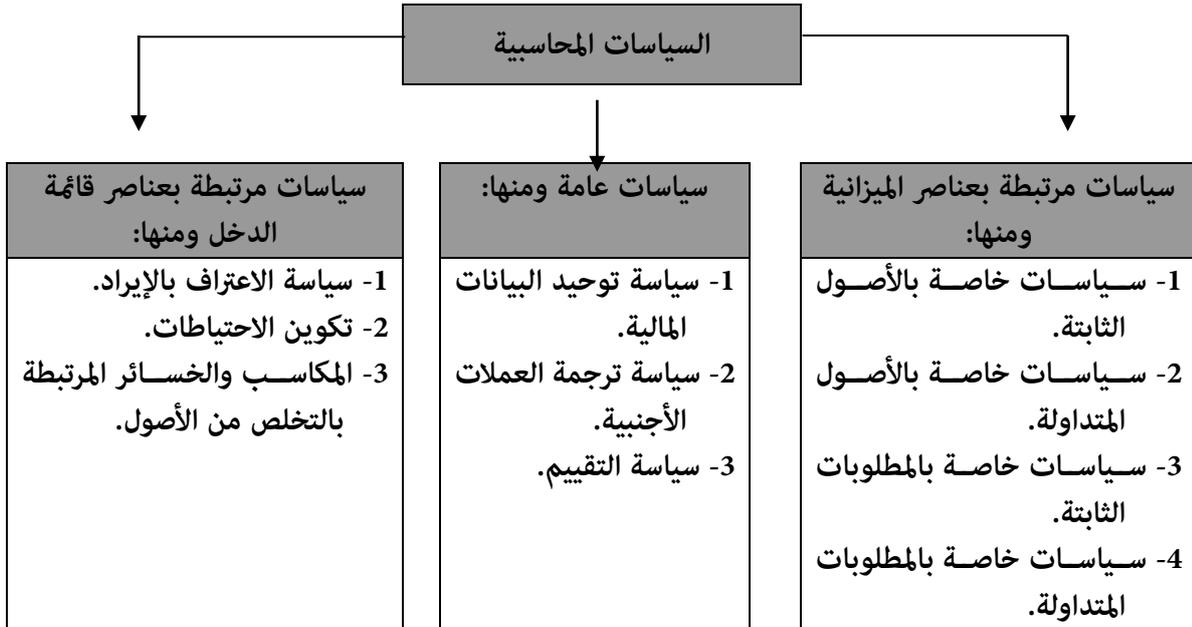
قد تلجأ الإدارة لإتخاذ قرارات ليس لها هدف سوى التأثير في عناصر الموجودات والالتزامات كأن تعتمد إلى سداد قدر كبير من الالتزامات المتداولة عند اقتراب نهاية السنة المالية وذلك لمجرد التأثير في رأس المال العامل، أو تأجيل إجراء توسعات أو عدم استبدال الموجودات في وقتها المناسب حتى تتجنب تأثير ذلك في الربحية.

### السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية:

يفضل دائماً أن تكون البيانات المحاسبية واضحة ومفهومة، وتبنى هذه البيانات على سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى، ومن هنا تظهر أهمية الإفصاح عن تلك السياسات ضمن القوائم المالية لأهميتها في تفسير البيانات المالية، لأن السياسات المحاسبية المختلفة يمكن أن تعطي مجموعات متباينة من البيانات المحاسبية، فالمرونة وعدم الاتساق في الطرق المحاسبية الموجودة والمتطلبات القانونية تسمح بتوافر ممارسات وطرق بديلة متعددة لتلك السياسات، وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالمحاسبة المعدة بشكل مفصل لتقابل أغراض واحتياجات فردية معينة. ويوضع الشكل (1) المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية (يوسف، 1999، ص: 183-230).

شكل (1)

### المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية



حيث تؤثر السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة المنشأة تأثيراً هاماً في الصورة التي تعطيها تلك القوائم المالية عن مركزها المالي، ونتائج أعمالها والتغيرات في مركزها المالي، إذ إن تباين السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشآت يؤدي إلى اختلافات جوهرية في القوائم المالية المبينة على الأحداث والظروف نفسها. وبناء على ذلك فإن فائدة القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية تعتمد على مدى معرفة وفهم من يستخدم هذه القوائم للسياسات المحاسبية التي أعدت على أساسها. ونظراً لتعدد وتنوع تلك السياسات فإن الدراسة ستقتصر - على استعراض بعضها خاصة تلك التي تضمنتها الدراسات والأبحاث المنشورة، وعلى شيوع استخدامها حيث يمكن من خلالها بيان وتوضيح فكرة الدراسة، ومن أهم هذه السياسات المحاسبية: أولاً: طرق تقييم المخزون السلعي:

يعد بند المخزون السلعي من الأصول الهامة في المنشآت الصناعية بشكل أكبر من المنشآت الأخرى، والمشكلة الأساسية في هذا العنصر تتمثل في حقيقة أن البضاعة التي تباع خلال الفترة المالية نادراً ما تتطابق تماماً مع البضاعة المشتراة أو المصنعة خلال الفترة، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية توزيع تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على كل من البضاعة المباعة وتلك التي لا تزال لدى المنشأة حتى نهاية الفترة، ومن ثم فهناك علاقة واضحة بين التكاليف والأرباح والمخزون. ولذلك فإن أي اختلاف في تحديد قيمة المخزون سوف يؤثر في دقة المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة، باعتبار أن المخزون السلعي أحد عناصر تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي إذا كانت قيمة المخزون غير دقيقة فإن مجمل وصافي الربح سيكون بالتبعية غير دقيق. بالإضافة إلى ذلك فإن المخزون السلعي آخر المدة هو مخزون أول المدة للفترة التي تليها، مما يؤدي إلى أن ينسحب الاختلاف أيضاً على صحة نتائج الفترة التالية (Bar-yosef & Sen, 1992, PP:320-336).

ومن المعروف أن المخزون السلعي هو البضاعة المتبقية بتاريخ الجرد في معارض ومخازن وفروع المشروع التجاري ولم تبع بعد، وأن قيمتها ستظهر في الميزانية وتنتقل هذه القيمة للسنة المالية التالية باسم مخزون أول المدة. والبضاعة التي يجب استبعادها من بضاعة آخر المدة بتاريخ الجرد هي البضاعة الموجودة في المشروع بصفة أمانة، والبضاعة التي بيعت فعلاً

ولم يستلمها أصحابها وما زالت في المشروع. وتشمل بضاعة آخر المدة في المشروعات الصناعية المواد الأولية والمواد التامة الصنع و البضاعة التي تحت التصنيع أو التشغيل عند الجرد، أما في المنشآت التجارية فيتكون المخزون السلعي من البضاعة الجاهزة فقط.

ووفقاً لنصوص معيار المحاسبة الدولي رقم (2) (International Financial Reporting Standards, IAS 2, 2005) يتم تقييم المخزون السلعي وفقاً لقاعدة " التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل . ويتم ذلك:

1- التقييم استناداً على التكلفة وفق أسس متعددة هي:

- طريقة التمييز العيني.
- طريقة المتوسط المرجح لأسعار التكلفة.
- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO).
- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO).

(علماً بأنه مؤخراً تم استبعاد طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا المعيار).

2- التقييم استناداً إلى صافي القيمة القابلة للتحقق فتحدد عادة بسعر البيع مطروحاً منه جميع المصروفات المقدرة لبيع البضاعة.

هنالك بعض المحددات العامة التي ترتبط باستخدام إحدى طرق تقييم المخزون السلعي، حيث إن أحد مبررات استخدام طرق مختلفة لتقييم المخزون السلعي هو أن كل طريقة تعكس خصائص اقتصادية معينة، والمحددات العامة هي:

- أ- الظروف الاقتصادية المرتبطة بتغيرات الأسعار (التضخم، الركود الاقتصادي).
- ب- معدل دوران المخزون السلعي، حيث إنه مع ارتفاع معدل دوران المخزون بشكل كبير يصبح الفرق في التقدير بين الطرق المختلفة محدوداً، وكذلك كلما كان هنالك استقرار في الأسعار فإن جميع هذه الطرق تؤدي لصادف الدخل وقيم الأصول نفسها.

ج- قد تكون التشريعات الضريبية أحد محددات اختيار طريقة معينة دون غيرها، فقد يفضل اتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في ظل ارتفاع أسعار التكلفة بحيث يمكن للشركات التوصل إلى تأجيل للضرائب إذا ما قورنت بما كانت ستتحمله لو استخدمت طرق أخرى للمخزون.

د- من المحددات التي يجب أخذها بعين الاعتبار كمشكلة عند تحديد المخزون وخاصة في المنشآت الصناعية هي التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ويمكن للإدارة أن تختار الطريقة المحاسبية الملائمة لاستراتيجيتها لتي في الغالب ستؤثر في أرباح المنشأة، ففي حالة التضخم الاقتصادي يترتب على استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تقييم المخزون إظهار المخزون السلعي بقيمة أقرب ما تكون لقيمه العادلة أي بالقيمة السوقية حيث يتم بيع البضاعة أولاً بأول ويتبقى المخزون السلعي فيقوم بأخر الأسعار، وبالتالي تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الربحية عن طريق انخفاض في تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي ارتفاع في صافي الربح للفترة المحاسبية الحالية، حيث يكثر استخدام هذه الطريقة في البلدان التي لا تتواجد فيها معدلات مرتفعة لضريبة الدخل، مما يجعل المنشآت العامة في تلك البلدان أكثر ميلاً نحو استخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تضخيم وزيادة الأرباح. و العكس صحيح بالنسبة لطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO .

ثانياً: طرق احتساب اهتلاك الأصول الثابتة الملموسة:

لا شك أن الأصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الإيراد، ومن ثم فإن جزءاً من تكلفتها يجب أن يُحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها، بما يحقق متطلبات التكلفة التاريخية وقياس الربح. وهناك العديد من الطرق التي يمكن اتباعها لاحتساب الاهتلاك، كل منها توفر نموذجاً مختلفاً من التخصيص وبالتالي توفر آثاراً مختلفة على القوائم المالية، ومن الطبيعي افتراض أن القيمة المحددة للأصل تمت بشكل سليم. و لم تشر معايير المحاسبة الدولية إلى ضرورة اتباع طريقة معينة لاحتساب مصروف الاهتلاك، وعليه فإنه يمكن استخدام أي طريقة بشرط الثبات عليها من فترة لأخرى والإفصاح عن أي تغيير وأسبابه (Kieso,et.al,2004,P.380) ومن أهم هذه الطرق والأكثر شيوعاً واستخداماً مايلي:-

#### 1- طريقة القسط الثابت:

وتقوم هذه الطريقة على مفهوم أن القسط السنوي للاهلاك الأصل الثابت يكون قيمة ثابتة متساوية على مدى عمر سنوات الأصل الإنتاجي. وتحمل قائمة الدخل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية من عمر الأصل، حيث يعدر التقادم على مدار الزمن عاملاً محدداً لتناقص خدمات الأصل، ويعاب على هذه الطريقة إهمالها لعامل الفائدة وافترض أن تكلفة رأس المال تساوي صفرًا.

#### 2- طريقة القسط المتناقص:

بموجب هذه الطريقة يحتسب قسط الاهلاك السنوي للأصل على أساس نسبة مئوية من القيمة الصافية للأصل في نهاية السنة، بعد استبعاد قسط الاهلاك السنوي من قيمة الأصل، وهنا نجد أن النسبة المئوية للاهلاك ثابتة إما القيمة التي يحتسب عليها الاهلاك السنوي متناقصة سنة بعد أخرى وبالتالي فإن قسط الاهلاك السنوي الأول يكون أكبر من الثاني، والقسط الثاني يكون أكبر من الثالث وهكذا. حيث تتحمل السنوات الأولى من استخدام الأصل عبء الاهلاك أكبر من السنوات الأخيرة مما يظهر أرقاماً ربحية أقل في السنوات الأولى، حيث يفضل اتباعها إذا ما تزايدت أعباء الإصلاح وتناقصت كفاءة التشغيل والإيرادات، وزيادة عدم التأكد في إيرادات السنوات الأخيرة.

#### 3- طريقة إعادة التقدير:

تستخدم هذه الطريقة في اهتلاك الأصول صغيرة القيمة وكثيرة العدد، حيث تمتاز هذه الأصول بكثرة النقل والضياع والتلف، وتقوم هذه الطريقة على أساس إعادة تقدير قيمة هذا العدد في نهاية السنة على ضوء ما هو موجود منها وصالح للاستعمال، بحيث تكون هذه القيمة المقدرة أقل من قيمة العدد في بداية السنة والفرق بين القيمتين هو قسط الاهلاك السنوي.

#### 4- طريقة مجموع أرقام السنين:

حيث تم اشتقاق اسمها من طريقة احتسابها وتتلخص خطوات إيجاد القسط وفقاً لهذه الطريقة بما يلي:-

- تقدير عمر الآلة الإنتاجي.
- ترتيب سنوات العمر تصاعدياً.
- إعطاء كل سنة رقماً، وهو مقلوب السنة نفسها.
- تحديد كلفة الآلة وتحديد قيمة الخردة لها.

ويتم احتساب القسط وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{قسط الاهتلاك} = \text{قيمة الآلة بعد طرح الخردة} \times \frac{\text{رقم السنة}}{\text{مجموع أرقام السنين}}$$

وبحسب هذه الطريقة فإن قسط الاهتلاك السنوي متناقص سنة بعد أخرى، وعليه فإن السنوات الأولى من استخدام الأصل ستتحمّل عبء اهتلاك أكبر من السنوات الأخيرة مما يظهر أرقاماً ربحية أقل في السنوات الأولى.

5- طريقة معدل النفاذ:

تستخدم هذه الطريقة في حالة المناجم والمحاجر وآبار البترول، حيث تتناقص قيمة الأصل مع مرور الزمن.

6- طريقة مستوى النشاط:

تلائم هذه الطريقة بعض الأصول الثابتة كالمطائرات أو السيارات أو ماكينات التصوير وغيرها، حيث إن اهتلاكها يتأثر بعدد الأميال التي تقطعها أكثر من تأثره بعمر الأصل.

7- طريقة عدد ساعات التشغيل:

حيث يتم توزيع تكلفة الأصل القابلة للاهتلاك على عدد ساعات تشغيله طوال عمره، ويفضل استخدام هذه الطريقة عند تفاوت ساعات التشغيل بين سنة وأخرى.

وهناك بعض العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار الطريقة المناسبة لاحتساب الاهتلاك، هذه العوامل قد تمثل محددات تؤثر في عملية الاختيار، وبالتالي ينعكس أثرها في القوائم المالية، ومن هذه العوامل ما يلي:

أ- ظروف التقادم السريع لبعض الأصول في السنوات الأولى بشكل واضح مثل المعدات ذات

التقنية العالية، وظهور أهمية مفهوم القيمة العادلة في قياس الأصول. وهنا من المناسب استخدام طريقة القسط المتناقص لحساب الاهتلاك.

ب- النمط المتوقع للصيانة والإصلاح وعلاقته بالكفاءة التشغيلية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل.

ج- مدى إمكانية التنبؤ بالتقديرات الضرورية التي تشمل العمر المقرر للأصل بدرجة مناسبة من التأكد، فعدم توافر تلك الإمكانية قد يكون الدافع لاستخدام طريقة القسط المتناقص.

د- قد تدفع بعض التشريعات الضريبة إلى الاهتمام باختيار طريقة اهتلاك معينة.

ويمكن للإدارة أن تختار الطريقة المحاسبية الملائمة لاستراتيجيتها التي في الغالب ستؤثر في أرباح المنشأة، فمثلاً في حالة استخدام المنشأة لطريقة القسط الثابت فإن قائمة الدخل ستتحمل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية. وفي حالة استخدام طريقة القسط المتناقص فإن السنوات الأولى من استخدام الأصل ستتحمل عبء اهتلاك أكبر من السنوات الأخيرة مما يظهر أرباحاً أقل في السنوات الأولى، حيث تستخدم هذه الطريقة المنشآت المتحفظة نوعاً ما خلال السنوات الأولى فقط.

ثالثاً: طرق تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

من المتعارف عليه أن ما يميز الإدارة المالية الرشيدة هو استخدامها الأمثل للموارد المالية المتاحة المتمثلة بعدم تعطيل النقدية الفائضة عن الاستثمار، ولذلك غالباً ما يتم اللجوء لاستثمار النقدية الزائدة لفترات قصيرة بهدف تحقيق عائد مالي مع ضمان سرعة إعادتها عند بروز الحاجة إليها. ويعد الاستثمار قصير الأجل عندما يكون لفترة مالية تقل عن السنة المالية الواحدة أو خلال الدورة التشغيلية أيهما أطول، وبناءً على ما تقدم فإن الاستثمارات في الأوراق المالية تعد من الأصول المتداولة متى توافر فيها الشرطان الأساسيان التاليان:

أ- أن تستطيع المنشأة بيع استثماراتها في الأوراق المالية دون أية صعوبات وبوقت وجيز ودون التعرض لأي مخاطر مالية ناتجة عن عدم المقدرة على تصفيتها بغرض الحصول على النقدية اللازمة لتشغيلها في الوقت المناسب.

ب- أن يكون الغرض من شراء الأوراق المالية هو الاستثمار المؤقت للفائض النقدي الذي لن يستمر لفترة تزيد عن سنة مالية أو دورة تشغيل أيهما أطول.

هناك ثلاثة أنواع لهذه الاستثمارات:-

أولاً: استثمارات معدة للبيع : تقيم الأوراق المالية حسب القيمة السوقية العادلة، ويعلن عن أثر التغيرات في الجزء الخاص بحقوق الملكية في الميزانية العمومية إما زيادةً أو نقصاناً.

ثانياً: استثمارات للمتاجرة: تقيم الأوراق المالية حسب القيمة السوقية العادلة، ويعلن عن أثر التغيرات في قائمة الدخل (كأرباح أو خسائر غير متحققة).

ثالثاً: استثمارات لحين الاستحقاق: تقيم على أساس التكلفة المطفأة (Cost Amortization) و تمثل القيمة الاسمية للاستثمار مضافاً لها علاوة الشراء غير المطفأة لغاية تاريخه مطروحاً منها خصم الشراء غير المطفأ.

وللشركة حق الخيار في تصنيف هذه الاستثمارات ضمن هذه الفئات الثلاث (International Financial Reporting Standards, IAS 39,2005)، ويترب على ذلك وجود أرباح أو خسائر غير متحققة في نهاية السنة المالية. ويمكن للإدارة التأثير في أرباح المنشأة بالزيادة من خلال اعتبار هذه الاستثمارات في الأوراق المالية من ضمن الاستثمارات للمتاجرة، وذلك في حالة ارتفاع قيم هذه الاستثمارات ستتحول فروقات التقييم هذه إلى قائمة الدخل وبالتالي زيادة أرباح المنشأة. والعكس صحيح في حالة أرادت المنشأة تخفيض أرباحها فتعد هذه الاستثمارات ضمن الاستثمارات المعدة للبيع، وبالتالي فإن فروقات التقييم الناتجة عن ارتفاع قيمتها ستتحول إلى حقوق الملكية وبالتالي لا تؤثر في أرباح المنشأة بالزيادة.

رابعاً: طرق إطفاء الأصول غير الملموسة :

الأصول غير الملموسة هي أصول معمرة لها منافع في عمليات المنشأة ويتم اقتناؤها ليس بغرض إعادة بيعها، وليس لها وجود مادي، وهناك عدة أنواع للأصول غير الملموسة منها شهرة المحل وهي أهم بند حيث إن الأصول الأخرى يمكن مبادلتها أو بيعها بمفردها بالسوق، ولكن الشهرة يتم تحديدها مع أعمال المنشأة ككل. ويتم الاعتراف بالشهرة في الحالات التالية:

- في حالة الإندماج.

- عند تكوين شركة أو انحلالها أو تصفيتها.

- عند شراء مجموعة أصول (خط إنتاجي).

- عند شراء المنشأة.

ومن الأصول غير الملموسة الأخرى: براءة الاختراع، والعلامة التجارية، وحق الامتياز، وحقوق النشر وغيرها. وهي بذلك تختلف عن الأصول الملموسة التي تتميز بإمكانية التحقق المادي الناجم عن كيانها المادي الحقيقي، كما تتميز هذه الأصول بانعدام قيمتها السوقية في أغلب الأحيان أو عدم وضوحها مما تخلق صعوبة تقدير قيمتها، بالإضافة إلى ذلك أن قيمة الأصول هذه تتصف بعدم الاستقرار وخضوعها للتقلبات الحادة ( Kieso, et.al,2004,P 155 ).

ويتم المحاسبة عن الأصول غير الملموسة (International Financial Reporting Standards, IAS 38,2005) كالتالي:

- 1- الأصول غير الملموسة التي لها عمر محدد يتم لها عمل إطفاء حسب طريقة القسط الثابت.
  - 2- الأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد يجب إعادة تقييمها على الأقل مرة سنوياً. فإذا زادت قيمة هذه الأصول عند تقييمها عن تكلفة شرائها فلا يتم تغير قيمة هذه الأصول وتترك حسب تكلفة شرائها خاصة في شهرة المحل. أما إذا انخفضت قيمة هذه الأصول عند تقييمها عن قيمتها عند شرائها يكون الفرق هو مصروف انخفاض القيمة.
- ومن غير المناسب إطفاء الأصول غير الملموسة الأخرى غير شهرة المحل في سنة شرائها مباشرة، بل يجب إطفائها على عدة سنوات والسبب يعود إلى أن المقارنة بين السنوات المالية ستصبح غير عادلة، حيث اعتبارها مصروفاً في السنة نفسها سيؤدي إلى زيادة المصاريف، وبالتالي تقليل الأرباح لهذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى. ووجود الأصل غير الملموس على مدى من السنوات سيؤدي إلى انطباع جيد وسمعة جيدة للمنشأة.

خامساً: طرق أو أسس الاعتراف بالإيراد:

من المعروف أن الإيراد يكتسب بصورة تدريجية مستمرة من خلال دورات نشاط متصلة، وهذه الدورات التي تبدأ بالنقدية وتنتهي بالنقدية كثيراً ما تتداخل مع بداية ونهاية الفترات المحاسبية المتعاقبة. وعليه فإنه تنشأ مشكلة توزيع الإيراد فيما بين الفترات المختلفة، ومسألة توقيت الاعتراف بالإيراد. والقاعدة العامة التي يجب أن يسترشد بها المحاسب في الاختيار فيما بين طرق تحقق الإيراد البديلة هي أنه يجب الاعتراف بالإيراد في أقرب وقت ممكن، طالما أنه قد تم اكتساب هذا الإيراد. حيث إن تأجيل الاعتراف بالإيراد أكثر مما ينبغي سوف يفقد المعلومات المحاسبية كثيراً من قابليتها للاستخدامات المختلفة للأطراف المختلفة. ومن ناحية أخرى نجد أن الاعتراف بالإيراد قبل اكتسابه أو قبل توافر الدليل الموضوعي على وجوده واحتمالات تحصيله سوف يؤثر سلباً في إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية (Schroeder,et.al,2001,p71). وقد ظهرت عدة طرق للاعتراف بالإيراد منها:-

#### 1- نقطة البيع أو تأدية الخدمة:

وقمثل الأساس التقليدي المتعارف عليه للاعتراف بالإيراد. حيث عادة ما يكون قد تم اكتساب الإيراد وأنه قد تحقق.

#### 2- أساس الإنتاج:

يتم الاعتراف بالإيراد بالكامل عند استكمال الإنتاج دون الانتظار إلى أن يتم البيع، مثل إنتاج النفط واستخراج الذهب وغيرها من السلع الثمينة.

#### 3- أساس التحصيل النقدي:

يعد في بعض الحالات تحصيل النقدية الحدث الهام في دورة النشاط وليس البيع أو الإنتاج. وقد يكون التحصيل النقدي قبل النشاط الإنتاجي أو قد يكون لاحقاً له. كما في حالات المقدمات أو تحصيل اشتراكات مثل الاشتراك في المجلات أو الجرائد.

#### 4- طريقة نسبة الانجاز (الاعتراف بالإيراد خلال مرحلة الانتاج):

وتستخدم هذه الطريقة في عقود الإنشاءات طويلة الأجل حيث تعتمد على مدى الإنجاز والتكلفة لإتمام العقد وعلى مدى أكثر من فترتين ماليتين من الزمن حيث يتم رسملة الكلفة الناتجة من العمل المنجز فقط.

#### 5- طريقة العقود المنتهية:

وهي طريقة أخرى مستخدمة في عقود الإنشاءات طويلة الأجل. حيث يتم رسملة كل التكاليف إلى حين إنجاز العقد. (وقد تم مؤخراً استبعاد هذه الطريقة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية) والسبب في ذلك عدم تماشي هذه الطريقة مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

#### 6- طريقة البيع بالتقسيط وطريقة استرداد التكلفة حيث يتم الاعتراف بالإيراد بعد نقطة البيع.

#### 7- أسس الاعتراف بالإيراد عند الاكتشاف (المصادر الطبيعية).

#### 8- أسس الاعتراف بالإيراد عند حدوث حدث معين (تجربة علمية).

و يمكن للإدارة التأثير في أرقام الربحية للمنشأة بالزيادة أو التخفيض من خلال اختيار طريقة معينة دون غيرها، فمثلا عند اختيار طريقة نسبة الإنجاز فإن هذه الطريقة تعترف بإيراد الفترة وبالتالي تزيد من أرباح الفترة الحالية، بعكس طريقة العقود المنتهية حيث يتم تأجيل الاعتراف بالإيراد إلى حين الانتهاء من العقد، وهذا بدوره سيخفض من أرباح الفترة في بداية العقد.

سادساً: طرق معالجة الاستثمارات طويلة الأجل:

يحدث في كثير من الأحيان أن تمتلك شركة مساهمة عامة حصة في صافي أصول شركة أخرى. و يتوقف عادة معالجة هذه الحصة محاسيبيا على مقدار نسبة تملك الشركة المستثمرة في صافي أصول الشركة المستثمر بها. وذلك على النحو التالي:

1- إذا كانت الحصة أقل من 20% من أسهم المنشأة المستثمر بها تستخدم طريقة التكلفة. حيث بالعادة لا يكون تأثير أو سيطرة واضحة للمستثمر على هذه المنشأة، وتسجل هذه الأسهم حسب طريقة التكلفة بالاعتماد على تكلفتها التاريخية.

2- إذا كانت الحصة بين 20% - 50% من أسهم المنشأة المستثمر بها تستخدم طريقة الملكية. حيث يمتلك المستثمر القدرة على التأثير في القرارات التمويلية والتشغيلية الخاصة بالمنشأة، حتى لو كانت حصته أقل من 50% من الأسهم القابلة للتصويت. ويتم ذلك عن طريق التمثيل في مجلس الإدارة وفي عملية صنع القرارات ووضع السياسات العامة للمنشأة المستثمر بها. وبحسب هذه الطريقة يتم عمل تسوية للتكلفة المسجلة لهذه الاستثمارات وتسجل في حساب أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر بها وتوزيعات العائد.

3- إذا كانت الحصة أكثر من 50% من أسهم المنشأة المستثمر بها نستخدم قوائم مالية موحدة. حيث يمتلك المستثمر ما يكفي من الأسهم للسيطرة على المنشأة، وتعد هذه المنشأة منشأة تابعة بالنسبة لشركة المستثمر وهي الشركة الأم.

في الحالة الأخيرة أي في حالة الشركة التابعة ولدى إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة يكون أمام الشركة القابضة (الأم) بديلان في المحاسبة عن استثماراتها في الشركة التابعة. وهما:

البديل الأول: تقييم حصتها في الشركة التابعة وفقاً لطريقة الملكية Equity Method.

البديل الثاني: تقييم حصتها في الشركة التابعة وفقاً لطريقة التكلفة Cost Method.

البديل الثالث: تقييم حصتها في الشركة التابعة وفقاً لطريقة الملكية غير المكتملة Uncomplete Equity Method.

وتتوقف الآثار التي تترتب على حصة الشركة الأم من أرباح استثماراتها حينئذ على الطريقة المستخدمة في المحاسبة عن استثماراتها في الشركة التابعة. فحسب الطريقة الأولى أي طريقة الملكية، يتم الاعتراف كدخل للشركة الأم بما يعادل حصتها من الأرباح المحققة للشركة التابعة،

فإذا ما رغبت إدارة الشركة الأم بتضخيم أرباحها فعليها اتباع هذه الطريقة. بينما حسب الطريقة الثانية لا يتم الاعتراف إلا بحصة الشركة الأم من الأرباح الموزعة للشركة التابعة فقط، وبالتالي تخفيض أرباح الشركة الأم من استثماراتها في الشركة التابعة. وهكذا بناءً على ما تقدم يمكن استغلال هذه البدائل من قبل إدارة الشركة الأم في إدارة الأرباح.

سابعاً: طرق تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية:

هنالك العديد من المعاملات التجارية التي تتم بين المنشآت أو الدول بالعملات الأجنبية التي تكون بعملة غير عملة الشركة الأساسية مثل عمليات الاستيراد والتصدير والمضاربة والإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية وغيرها من العمليات. كذلك هنالك قوائم مالية للفروع والأقسام والشركات التابعة التي تعد بالعملات الأجنبية التي يجب أن تدمج مع القوائم المالية للشركة الأم، إما عن طريق القوائم المالية الموحدة أو عن طريقة حق الملكية (Choi,et.al,2002,p.207).

حيث ينشأ عن ترجمة العملات الأجنبية مشكلتان أساسيتان هما:

أ- مشكلة ترجمة القوائم المالية.

ب- مشكلة تحديد سعر الصرف ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تقلبات سعر الصرف.

ومن طرق الترجمة المتعارف عليها في ترجمة بنود القوائم المالية المعدة بالعملات الأجنبية ما يلي:

1- طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current - Non Current Method :

- بموجب هذه الطريقة تترجم بنود الأصول والالتزامات المتداولة قصيرة الأجل حسب سعر الصرف السائد عند إعداد الميزانية العمومية.
- لكن بنود الأصول والالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية فتترجم بموجب أسعار الصرف التاريخية أي كما سجلت بالإضافة إلى أن مصروف الاهتلاك يسجل حسب سعر الصرف التاريخي.

- المصروفات والإيرادات تترجم بموجب متوسط سعر الصرف في الفترة المحاسبية.

2- طريقة البنود النقدية وغير النقدية Monetary - Non Monetary Method :

حيث تعرف البنود النقدية: بأنها أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد (International Financial Accounting Standards, IAS (2005, 21).

- تترجم الأصول والتزامات النقدية باستخدام سعر الصرف الجاري.

- تترجم الأصول والتزامات غير النقدية باستخدام أسعار الصرف التاريخية الملائمة بالإضافة إلى مصروف الاهتلاك وتكلفة البضاعة المباعة.

- تترجم المصروفات والإيرادات حسب متوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية.

3- أسلوب سعر الصرف الجاري Current Rate Method:

- حيث يتم ترجمة كل عناصر الميزانية باستثناء حقوق الملكية حسب سعر الصرف الجاري.

- أما حقوق الملكية فتترجم طبقاً لأسعار الصرف التاريخية.

- أما الإيرادات والمصروفات فتترجم حسب سعر الصرف الجاري في تواريخ العمليات أما إذا تعذر الحصول عليها فيستخدم متوسط سعر الصرف.

ومن أهم المشاكل المحاسبية التي تظهر في حالة ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية هي معالجة ما يُعرف بفروقات أسعار الصرف التي تنشأ عن هذه الترجمة. إذ إن سعر الصرف المستخدم في كل طريقة من الطرق المشار إليها بالإضافة إلى الطريقة المستخدمة سيؤثر في قيمة مكاسب أو خسائر الترجمة من جهة، كما ستؤثر أيضاً في ما إذا كانت هذه الفروقات ستعالج كبنود قائمة الدخل أو كبنود بنود حقوق الملكية. وهكذا يمكن هنا أيضاً استغلال البدائل المتاحة للترجمة من إدارة الشركة في مجال إدارة الأرباح. ففي حالة اعتبار الفروقات التي تنشأ عن معاملات أو صفقات تتم بالعملة الأجنبية، فبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) يتم معالجتها كبنود قائمة الدخل إما ربحاً وإما خسارة. أما بالنسبة للفروقات التي تنشأ عن ترجمة القوائم المالية فيتوجب معالجتها ضمن حقوق الملكية في الميزانية العمومية.

ثامناً: سياسة الرسملة:

تحكم هذه السياسة مشكلة الاعتراف بالمصروفات وذلك إما بمعالجتها على أنها مصروف إيرادي قد استنفذ (Expired) ويحمل لإيراد الفترة المحاسبية ، وإما تأجيلها باعتبارها موجودات غير مستنفذة (UN Expired) ويحمل لإيراد فترات لاحقة. ومن الأمثلة على تطبيق هذه السياسة:

أ. معالجة تكاليف البحث والتطوير: فقد اعتادت المنشآت قبل التعديلات التي حدثت على المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) على معالجتها كمصروف إيرادي، لكن المعيار المحاسبي الدولي المعدل عام 1993 فرق بين تكاليف البحث من جهة، وتكاليف التطوير من جهة أخرى. فبشأن تكاليف البحث وهي المبالغ المدفوعة للقيام بالاستقصاء الأصلي مع توقع اكتساب معرفة علمية أو فنية جديدة، فتعالج كمصروف يحمل لإيراد الفترة التي يتم تكبدها فيها ويجب عدم اعتبارها كموجودات في فترة لاحقة .

أما تكاليف التطوير وهي المبالغ المدفوعة لتطبيق نتائج البحث أو أية معرفة أخرى في الخطط أو التصاميم لإنتاج مواد جديدة أو محسنة بشكل جوهري أو أجهزة أو منتجات وغيرها، فتعالج كموجودات في الحالات التي يكون بالإمكان إظهار الجدوى الفنية للمنافع الإقتصادية المتوقعة منها ويتوجب إطفاء هذه التكاليف على أساس منتظم.

بناءً لما تقدم يمكن لبعض إدارات الشركات حسب الظروف أن تستغل مرونة المعيار للتمييز بين الجزء الخاص بالبحث والجزء الخاص بالتطوير من هذه التكاليف، وذلك أما بتضخيم تلك الأرباح عن طريق تحويل الجزء الإيرادي منها إلى رأسمالي، أو على العكس من ذلك فتتخفف الأرباح عن طريق تحويل الجزء الرأسمالي منها إلى إيرادي.

ب. معالجة تكاليف الاقتراض: وتتمثل بتكلفة الفوائد التي تتكبتها المنشأة لإقتراض الأموال اللازمة لتمويل الموجودات التي تستلزم وقتاً طويلاً لتصبح جاهزة للبيع أو الاستخدام مثل البضاعة التي تتطلب فترة زمنية طويلة لتصبح جاهزة للبيع أو المعدات المولدة للطاقة وغيرها. فوفقاً للمعالجة الأساسية المفضلة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (23)

يجب الاعتراف بها كمصرف في الفترة التي يتم تكبدها فيها، في حين تنص المعالجة البديلة المسموح بها على أنه يجوز رسملة ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض التي ترتبط مباشرةً بامتلاك أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل للرسملة كجزء من تكلفة ذلك الأصل.

وهكذا بناءً لما تقدم يمكن لإدارات الشركات أن تستغل أيضاً، حسب الظروف، التمييز بين هذين الجزأين في مجال إدارة الأرباح وذلك إما برسملة جميع تكاليف الاقتراض وفق المعالجة البديلة المسحوح بها إذا ما رغبت الإدارة في تضخيم أرباحها، أو بتحميلها جميعها لإيراد الفترة باعتبارها مصروفاً إيرادياً إذا ما رغبت في تخفيض أرباحها.

### تنظيم السياسات المحاسبية:

بالاعتماد على الاعتبارات أو القيود الثلاثة المتعلقة باختيار الإدارة للسياسات المحاسبية الملائمة المتوافقة مع إمكانيات وظروف وطبيعة هذه المنشأة التي سبق وتم شرحها، فإن الإدارة يمكن أن تتأثر بهذه الاعتبارات وبالتالي التأثير عند اختيار سياسة محاسبية معينة، وبسبب المرونة النسبية الممنوحة للإدارة في اختيار سياسة محاسبية معينة، فإن هذا خلق مجموعة من التعارضات مع مصالح كثير من الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية، وهذا بدوره أدى إلى المطالبة بالتدخل الرسمي من قبل الجهات المهنية الرسمية أو غير الرسمية، بغرض إصدار معايير تحقق أكبر قدر من الضبط والتنظيم للسياسات المحاسبية.

إلا أن هناك من يعارض التدخل الخارجي بغرض تنظيم السياسات المحاسبية وذلك بحجة أن ذلك يفقد المنشأة المرونة المطلوبة بحيث تتلاءم السياسات مع طبيعة وظروف وإمكانات المنشأة، وعلى اعتبار أن المرونة معيار مهم بالنسبة للمنشآت حتى تكون قادرة على مواكبة التغيرات المحيطة بها والظروف والاحتياجات المتزايدة (Hendriksen & Breda, 1992, P.236).

ويمكن تعريف تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى المنشأة بأنه: " يتضمن وضع استراتيجية محاسبية تشكل الإطار الذي يضبط ويحدد اختيار المحاسب للطرق والإجراءات بما يتفق مع الاستراتيجية المحاسبية الموضوعية، وبما يخدم تحقيق الأهداف المرسومة " (Belkaoui, 2004, P.134).

أما على مستوى المجتمع فيقصد بتنظيم السياسات المحاسبية بأنه: "صياغة إرشادات تتضمن مجموعة من الأسس والقواعد المحاسبية المتكاملة أو البديلة للقياس

والإفصاح المحاسبي تلتزم بها المنشآت عند اختيار سياساتها المحاسبية، وذلك بهدف تضييق مجالات الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية، وذلك بتضمين المعايير المحاسبية الممارسات العملية القابلة للتطبيق وأكثرها اتساقاً مع الإطار الفكري أو النظرية المحاسبية السائدة والمقبولة من الأطراف المعنية" (Belkaoui,2004,P.135).

وإزاء الجدل الواسع الدائر حول مدى الحاجة إلى تنظيم السياسات المحاسبية، سيتعرض الباحث لآراء المؤيدين، والمعارضين لتنظيم هذه السياسات:

أ- الآراء التي تنادي بعدم تنظيم السياسات المحاسبية:

هنالك من يرى أنه ليس هناك حاجة إلى التدخل الخارجي في مجال تحديد ورسم السياسات المحاسبية الخاصة بالمنشآت. ويعتمد هذا الرأي على أن إدارة المنشآت لديها دائماً الحافز الذاتي الذي يدفعها بصفة مستمرة لاختيار أفضل السياسات المحاسبية التي تلائمها دون الحاجة إلي أي تدخل خارجي، ومن ثم يترك للمنشأة حرية في اختيار الأسس والقواعد التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها (الشيرازي، 1990، ص 103).

وتتمثل الحجج التي يعتمد عليها معارضو تنظيم السياسات المحاسبية على ما يلي:

أولاً: نظرية الوكالة:

تعتمد أساساً على العلاقة في عقد الوكالة بين إدارة المنشآت الاقتصادية باعتبارها وكيلاً وبين حملة الأسهم والسندات بصفتهم الموكل، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل، ومن الطبيعي أن يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة لصالحه، كما أن مصالح كل طرف قد تتفق كما قد تتعارض في أمور أخرى. ونظراً لاحتمالات التعارض بين مصالح حملة الأسهم ومصالح حملة السندات من ناحية، وبين مصالح إدارة المنشآت الاقتصادية من ناحية أخرى، تظهر حاجة أصحاب المصالح إلى استخدام الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة، وأكثر الوسائل الشائعة للمراقبة هي المطالبة بتدقيق الحسابات من قبل مدقق خارجي، وتصميم نظام الحوافز الإدارية، بحيث يتم الربط بين مصالح الإدارة ومصالح أصحاب المصالح عن طريق حساب مكافآت الإدارة على أساس الربح المحاسبي.

ومن الوسائل الأخرى تطبيق نظام رقابة داخلية وخارجية كافية، والتأمين على ممتلكات المنشأة بالقدر المناسب ووضع موازنات تخطيطية ملزمة لمتخذي القرارات وغيرها من الوسائل الأخرى ( Schroeder, et.al,2001,P.48). وتحاول الإدارة التقليل من التعارض بين المصالح المختلفة ومصالحها إلا أن هذا الأمر من الصعب دائماً تحقيقه بسبب احتمال قيام الإدارة باتخاذ قرارات بما لا يتفق مع وجهة نظر أصحاب المصالح، وعليه فإن تنفيذ عقد الوكالة يترتب عليه تحمل المنشأة لتكاليف متمثلة في الأثر السلبي لهذه القرارات، وهكذا نجد أن تكاليف الوكالة التي تتحملها المنشأة يمكن حصرها في ثلاثة أنواع (الصادق، 1984):

1. تكاليف من جانب الموكل لرقابة ومتابعة تصرفات الوكيل وقراراته.

2. تكاليف من جانب الوكيل لتأكيد رعايته لمصالح الموكل.

3. تكاليف متمثلة في سلبيات ناتجة عن قرارات مخالفة لوجهة نظر الموكل.

وتؤثر هذه التكاليف في مصالح كل من الوكيل والموكل، وهذا أدى بالإدارة إلى تقديم تقارير محاسبية تصور الواقع الفعلي للمنشأة و بصفة دورية ومدققة من قبل مدقق الحسابات الخارجي. وبالتالي نجد أن نظرية الوكالة تقدم دليلاً على أن هناك حافزاً قوياً لدى الإدارة على اتباع أفضل السياسات المحاسبية التي توفر تقارير دقيقة عن أوجه نشاطها لتجنب أي خلاف بين الإدارة وأصحاب المصالح مما يظهر عدم الحاجة إلى تدخل خارجي لتنظيم السياسات المحاسبية ( Barton, 2001,PP:1-26).

ثانياً: فرضية السوق المالي الكفؤ:

يعد سوق المال كفؤاً في حال القدرة على الاستجابة للمعلومات المالية المتاحة من المصادر المختلفة وانعكاس هذه المعلومات على تحديد أسعار الأسهم والسندات المتداولة، كما أن هذا السوق يستجيب بسرعة ودقة للمعلومات بين المتعاملين أولاً بأول. وتأتي هذه الاستجابة السريعة والفورية نتيجة وجود مجموعة من المستثمرين على وعي كافٍ بدلالة الأرقام المحاسبية، وإدراك الاختلافات الناتجة عن بدائل السياسات المحاسبية، وعليه فإن أسعار الأوراق المالية ستعكس جميع المعلومات المتاحة من مختلف المصادر و أن التقارير المحاسبية تمثل جزءاً هاماً من هذه المعلومات.

ونتيجة لهذه الاستجابة الفورية للمعلومات المتاحة لا يمكن لأي مستثمر أن يحقق مكاسب غير عادية على الأسهم التي يمتلكها و يفكر في شرائها، حيث إن أسعار الأوراق المالية تعكس لنا دائماً المخاطر النسبية لهذه الاستثمارات لا أكثر ولا أقل.

ومن أهم النتائج المحاسبية التي تترتب على فرضية السوق المالي الكفو هو أنه لا يمكن خداع السوق بالاختلافات الناتجة عن استخدام الطرق المحاسبية البديلة أو الناتجة عن تغيير هذه الطرق فيما بين الفترات المحاسبية، وبالتالي فإن كل ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية هو مزيداً من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، وأي تغيير يحدث في هذه السياسات خلال الفترة. والشرط الوحيد الذي يجب مراعاته هو أن تكون المعلومات المالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وإنه لتحقيق ذلك يجب أن تتاح للمنشآت الحرية الكافية لتحديد السياسة المحاسبية التي تلائم ظروفها وطبيعتها نشاطها، ولذلك ليس هنالك ما يدعو للتدخل الخارجي بغرض تنظيم السياسة المحاسبية.

وهناك جانب آخر لهذه الفرضية يتعلق بالتنافس للحصول على مصادر الأموال والتمويل طويل الأجل من أسواق المال، ويقصد بذلك أن المنشآت تتنافس للحصول على الموارد اللازمة لمباشرة نشاطها في صورة مصادر رأس المال والقروض التي يقدمها المستثمرون والمقرضون، وهذا يدفع إدارة هذه المنشآت إلى القيام بعرض تقارير دقيقة عن أوجه نشاطها، وكلما زادت الثقة في تلك التقارير زادت قدرة هذه المنشآت في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتها. كما أن التنافس حول مصادر التمويل يدفع المنشآت لاستخدام السياسات المحاسبية الملائمة وعرض تقارير مالية وافية، لأن عدم إفصاح المنشأة عن نشاطها يفسر بفشل المنشأة، ومن هنا تظهر عدم الحاجة إلى التدخل لتنظيم السياسة المحاسبية (Scott, 2002, P.22).

ثالثاً: توفير المعلومات بالاتفاق المباشر:

يرى البعض عدم التدخل الخارجي بغرض تنظيم السياسة المحاسبية على مستوى المجتمع استناداً إلى أنه يستحيل إعداد تقارير مالية تفي بكافة احتياجات مستخدمي هذه التقارير، والسبب في ذلك هو تباين احتياجات الفئات المختلفة ذات المصلحة. وبناء عليه يتم توفير المعلومات الإضافية بالاتفاق المباشر مع المنشأة أو الوسطاء الماليين دون الحاجة إلى تدخل وتنظيم السياسات المحاسبية، أي أن المعلومات المالية تعد سلعة اقتصادية لها سوق تخضع لقوى العرض والطلب، وهذا بدوره يقلل من احتياجات المجتمع المالي إلى التدخل لتنظيم السياسات المحاسبية.

ويمكن التأكد من سلامة وجهة النظر هذه من خلال سوق الأوراق المالية الذي هو في جوهره سوق للمعلومات المالية، فالنشرات المالية التي يتم تداولها في بورصات الأوراق المالية إنما هي مثال حي على تبادل المعلومات فيما بين المتعاملين على أسس اقتصادية. كذلك يعد اللجوء إلى الوسطاء الماليين سعياً وراء النصح في مقابل العمولات التي يحصلون عليها بمثابة نوع من الاتجار في المعلومات المالية.

ب. الآراء التي تنادي بتنظيم السياسات المحاسبية:

تعد عملية تنظيم السياسات المحاسبية من قبل الجهات المهنية بمثابة وسيلة لضمان حد أدنى من التوحيد والتناغم للممارسات المحاسبية على مستوى المجتمع، لزيادة المنفعة من المعلومات المحاسبية بحيث تكون متمتعة بخاصتي الملاءمة والثقة عند عملية اتخاذ القرارات . وعليه يجب أن لا تترك الحرية كاملة للمنشآت في اختيار السياسات المحاسبية، ومن الحجج التي يعتمد عليها مؤيدو التدخل الخارجي لتنظيم السياسات المحاسبية ما يلي:

1- فرضية الوحدة الاقتصادية:

أي أن انفصال الملكية عن الإدارة بخاصة في الشركات المساهمة العامة يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بين السياسات المحاسبية ما يناسب أهدافها الذاتية، وبصرف النظر عن مدى صدق التقارير المالية، ودون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى. ومن الممكن أن يتم ذلك كما سبق شرحه عن طريق تهديد الدخل والتأثير في المركز المالي للمنشأة

(Kieso, et.al, 2004, P.40).

2- احتمالات فشل السوق:

هنالك اعتبارات كثيرة تؤدي إلى فشل السوق في تنظيم السياسات المحاسبية بصورة تلقائية دون الحاجة إلى تدخل خارجي، مما يؤدي إلى ضرورة التنظيم ومنها:

أ- إن المنشأة منتج محتكر للمعلومات المحاسبية وذلك في ظل غياب المعايير المنظمة للسياسات المحاسبية، لذا سوف تتحكم في كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها في قوائمها بالطريقة التي تناسبها، هذا إلى جانب صعوبة حصول مستخدمي المعلومات المحاسبية على المعلومات الإضافية عن طريق الاتفاق المباشر، مما يعكس فشل أو عدم

كفاءة سوق المعلومات المحاسبية (Hendriksen & Breda, 1992, P.246).

ب- انخفاض مستوى جودة التقارير المحاسبية، إذ في غياب تنظيم السياسات المحاسبية ينخفض مستوى جودة التقارير المالية وذلك نتيجة لتعدد طرق وسبل القياس المحاسبي. أي انخفاض نوعية وجودة المعلومات وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية مما يترتب عليه فشل سوق المعلومات المحاسبية في تحقيق توازنه.

ج- المعلومات المحاسبية لها خصائص السلع العامة (Public Goods)، يعد من أسباب فشل السوق أن المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص السلع العامة، ومن المعروف أن السلع العامة لا تنطبق عليها بصورة كاملة قوى العرض والطلب المعتادة. أي أن هذه السلع إذا تم توفيرها فإن استفادة البعض بها لا يؤثر في فرص الآخرين من الاستفادة من السلعة نفسها مثل المجلات والجرائد، و برامج الإذاعة والتلفزيون ، أي أنه يمكن الاستفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون أن يؤثر ذلك في فرص الآخرين من الاستفادة بتلك المعلومات ودون أن يتحمل أي تكلفة، كما يمكنه نقل محتوى هذه التقارير دون أي قيد إلى الآخرين، ويترتب على ذلك أنه لا يمكن تحديد حجم الطلب الحقيقي على المعلومات المحاسبية، كما أنه نتيجة لاستفادة مستخدمي هذه المعلومات من السلع العامة (المعلومات المحاسبية) دون تحمل أي تكلفة مباشرة، لن يكون هنالك حافز قوي لإنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية، وحتى إذا أنتجت فسوف يكون ذلك في أضيق الحدود الممكنة، ما لم يكن هناك تدخل خارجي ينظم عملية الإفصاح (Warfield ,et.al ,1995,PP: 61-91).

لكل ذلك نجد أن سوق المعلومات المحاسبية ليست سوقاً كفواً كما يدعي معارضو التنظيم المحاسبي، وعليه يجب تنظيم السياسات المحاسبية.

### 3- تحقيق الأهداف الاجتماعية:

و يعتمد أنصار التدخل بغرض تنظيم السياسة المحاسبية على أن يتم التنظيم اعتماداً على الأهداف الاجتماعية، و يمكن تنظيم السياسات المحاسبية من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تعرف مدى تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المجتمع المحدودة لحماية حقوق المستثمرين والمقرضين وكافة مستخدمي المعلومات المحاسبية بما فيهم الحكومة.

وتتحقق تلك الحماية من خلال الإفصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار لكافة مستخدمي المعلومات المحاسبية، أو تحقيق ما يعرف بتمائل المعلومات المتاحة للجميع، وأن يكون الإفصاح عن المعلومات متوازناً لكافة الأطراف بحيث يحول دون استفادة طرف دون طرف. إن تنظيم السياسة المحاسبية وعدالة الإفصاح سوف يمنع استفادة البعض دون البعض الآخر من المعلومات التي يمكن أن تتاح بعدالة للجميع (الشيرازي، 1990، ص114).

بعد أن تعرض الباحث لتنظيم السياسات المحاسبية بين التأييد والمعارضة، يستخلص أن أغلب الآراء و الدراسات السابقة اتفقت على وجوب تنظيم السياسات المحاسبية نظراً لأهميتها ودورها الحيوي في المجتمع، حيث يترتب عليه تنظيم قواعد وطرق وأساليب قياس وعرض المعلومات المحاسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويؤيد الباحث أيضا ضرورة هذا التنظيم في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية الراهنة، حيث إنه يتيح وجود الضوابط التي تكفل وتضمن دقة الإفصاح وتفي بالاحتياجات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية، وتضييق مجالات الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية، كما يمكن أن يتيح فرصاً أكبر للتطوير المنظم في معالجة المشاكل المحاسبية الطارئة.

### العلاقة بين السياسات المحاسبية والاستراتيجية المحاسبية:

يمثل البعد المحاسبي محورياً هاماً ورئيساً من محاور الاستراتيجية الإدارية للمنشأة، وتحتاج الإدارة إلى تنظيم السياسات المحاسبية ضمن الأنشطة التنظيمية التي تمارسها لتحقيق أهداف المنشأة وبالتالي عليها رسم استراتيجية محاسبية تتفق مع هذه الأهداف، حيث تعد السياسة المحاسبية جزءاً من الاستراتيجية المحاسبية، كما أن الاستراتيجية المحاسبية المرسومة تشكل مرشداً وإطاراً يتم في ضوئه اختيار مجموعة من السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية التي تنسجم مع تلك الاستراتيجية وتوصل إلى تحقيق أهداف الإدارة والمنشأة.

وتنقسم الاستراتيجية المحاسبية إلى مستويين: المستوى الأول مستوى تخطيطي يتكون من سياسات وإجراءات وقواعد القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي، أما المستوى الثاني المستوى التطبيقي التقني من تصميم نظم المعلومات المحاسبية وما يتضمنه ذلك من تصميم السجلات والدفاتر ونظم وقواعد إدخال وتشغيل وتخزين واستخراج أو استرجاع البيانات والمعلومات المحاسبية.

تعرف الاستراتيجية المحاسبية بأنها " فلسفة ونوايا الإدارة فيما يتعلق بتحديد وتقييم المسارات أو المناهج البديلة للفكر والتطبيق المحاسبين واختيار البديل المناسب ثم تطبيقه بما يحقق أهداف التنظيم المرسومة " (البحري، 1993، ص:1-62).

هنالك عدة أنواع للاستراتيجيات المحاسبية وأهمها(الصادق،1989، ص ص:423-482):

#### 1. الاستراتيجية العشوائية:

ويقصد بها عدم وجود استراتيجية معينة، أي يتم تطبيق ما يراه المديرون الماليون وموظفوه من سياسات و طرق وإجراءات محاسبية دون الاسترشاد بضوابط ومحددات وأهداف محاسبية ينبغي تحقيقها بما يتفق وأهداف المنشأة، وقد يكون من دون أن يعلموا أن ذلك يشكل استراتيجية محاسبية.

#### 2. استراتيجية أفضل السياسات المحاسبية:

يتم اختيار أفضل السياسات المحاسبية البديلة، أي الأفضل من الناحية النظرية والفكرية أو بسبب انتشار تطبيقها في المنشآت ذات الصناعة الواحدة. ولكن هذه الاستراتيجية ليس لها أهداف محاسبية معينة تأمل في تحقيقها انسجاماً مع استراتيجية الإدارة وأهداف المنشأة.

#### 3. استراتيجية تعظيم أرباح الفترة الجارية:

أي يتم تعظيم الأرباح في الفترة المحاسبية الحالية، أي إظهار أكبر ربح يمكن الإفصاح عنه في القوائم المالية، وينتج ذلك من اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تعظيم ربح السنة المالية الحالية وبطبيعة الحال على حساب أرباح السنوات القادمة. وعلى سبيل المثال اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) في فترات التضخم، ورسملة بعض المصروفات الإيرادية واهلاكها على فترات طويلة.

#### 4. استراتيجية تخفيض أرباح الفترة الجارية:

أي أن يتم تخفيض الأرباح في الفترة المحاسبية الحالية، أي إظهار أقل ربح يمكن الإفصاح عنه في القوائم المالية، وينتج ذلك من اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض ربح السنة المالية الحالية لصالح أرباح السنوات القادمة. وعلى سبيل المثال اختيار طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) في فترات التضخم، واختيار طرق الاهتلاك المعجل للأصول الثابتة.

5. استراتيجية تقليل درجة التذبذب (التباين) في الأرباح المنشورة:

وتعني التحكم المتعمد بتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعد المستوى العادي للأرباح، وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة، أي بمعنى تمهيد الدخل.

6. الاستراتيجية المثلى:

تراعي هذه الاستراتيجية تحقيق موازنة بين السياسات المحاسبية في حالة كونها متعارضة، أي عندما تكون هذه الاستراتيجية مثلى من وجهة نظر طرف وغير مثلى بل ظالمة من وجهة نظر الأطراف الأخرى. وقد تكون مثالية من وجهة نظر توافر خاصية العدالة والحيادية للمقاييس المحاسبية المتولدة عنها. وعليه يجب أن تراعي هذه الاستراتيجية مصالح الأطراف المختلفة، كما تعني توفير فرص متساوية لهذه الأطراف في الحصول على المعلومات والبيانات المحاسبية بصورة كافية وعادلة ومنتظمة ولكن من الصعب التوفيق بين جميع هذه المصالح وبالتالي صعوبة تحقيق مثل هذه الاستراتيجية.

وعليه يجب أن تنسجم السياسات المحاسبية مع الاستراتيجية المحاسبية التي اعتمدها الإدارة أي أنها سوف تختلف باختلاف الاستراتيجية المحاسبية، وتوضع السياسات المحاسبية عادة بوساطة الإدارة المالية التنفيذية وهي قد لا تحدد للمحاسبين القواعد والإجراءات والطرق المحاسبية التفصيلية واجبة الاتباع وإما توفر لهم مرشداً عملياً للإطار الذي يمكنهم في حدود اختيار الطرق والإجراءات التي تنسجم مع الاستراتيجية المقررة.

فعلى سبيل المثال فإن استراتيجية تخفيض أرباح الفترة الجارية تخدمها عدة سياسات مثل سياسة اهتلاك القسط المتناقص، وسياسة تجنب رسملة المصروفات وسياسة تخفيض فترات الاهتلاك وغيرها من السياسات المحاسبية. كما أن استراتيجية تعظيم أرباح الفترة الجارية تخدمها عدة سياسات مثل سياسة الاهتلاك الثابت، وسياسة رسملة مصروفات التطوير، وسياسة زيادة فترات الاهتلاك وسياسة تجاهل أثر التضخم، وغيرها من السياسات المحاسبية، بالمقابل

فإن استراتيجية تمهيد الدخل تخدمها عدة سياسات محاسبية مثل سياسة توزيع مصروفات البحث والتطوير على الفترات المحاسبية، و سياسة ترحيل بعض عناصر الأرباح مثل الأرباح غير العادية وأرباح العملات الأجنبية وأرباح التضخم وأرباح الحيازة إلى حقوق الملكية.

### الاعتبارات التي تحكم اختيار السياسات المحاسبية:

تتأثر عملية اختيار السياسات المحاسبية بالعديد من العوامل والمتغيرات مما يتطلب توفير مجموعة من الضوابط الضرورية لضبط وتقليل درجة الحرية في عملية اختيار السياسات والطرق المحاسبية. حيث تعد عملية الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية عملية ليست بسيطة أو روتينية وإنما يكتنفها الكثير من الصعوبات مثلها مثل القرارات الاستراتيجية المهمة. وعليه فمن أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها في الاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة ما يلي

(International Financial Reporting Standards, IAS 1, 2005):

- 1- أن تتناسب هذه السياسات مع الاحتياجات الخاصة لمستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية عند اتخاذ القرارات وأن تتصف بالموضوعية والقابلية للقياس.
- 2- أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حصيلة تلك السياسات خاصة الموثوقية من ناحية أنها:
  - تمثل بشكل صحيح نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.
  - تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.
  - تكون محايدة ، أي أنها ليست متحيزة.
  - كاملة في كافة النواحي المادية.
- 3- أن يتوفر في تلك السياسات المحاسبية خاصية الاتساق:

يعد رقم الربح المنشور في القوائم المالية نتاجاً للتدفقات النقدية الحقيقية للمنشأة بالإضافة لتفاعل تلك التدفقات مع مجموعة أو مزيج من السياسات المحاسبية المختارة للتطبيق، ولتحقيق استراتيجية محاسبية معينة يجب الاتساق

والانسجام بين السياسات والطرق المحاسبية المختارة، فلا يكفي الاعتماد على اختيار طريقة تناسب هذه الاستراتيجية في معالجة بند معين أو عملية معينة وعدم مراعاة ذلك عند اختيار الطرق المحاسبية لمعالجة البنود الأخرى.

ذلك أن تأثير السياسات المحاسبية يتداخل وأحيانا يتناقض مما يجعل عملية الاختيار تحتاج إلى ترتيب وتحديد أولويات ودراسة تفاعلات تؤدي إلى اختيار مجموعة من السياسات التي تخدم الاستراتيجية المطلوبة، أي أن على الإدارة اختيار السياسات المحاسبية المتجانسة والمتكاملة وليست المتعارضة (البحيري، 1993، ص: 1-62).

#### 4- الأثر التراكمي لتلك السياسات:

من المهم مراعاة التأثير التراكمي للسياسة المحاسبية المتبعة في السنة المالية الحالية عند عملية الاختيار على رقم الربح المنشور في السنوات المالية التالية لأن اتباع سياسات محاسبية تؤدي إلى تعظيم ربح السنة الحالية سوف يترتب عليه تخفيض أرباح في السنوات القادمة، والعكس في حال اتباع سياسات محاسبية تؤدي إلى تقليل الربح للسنة الحالية سوف يترتب عليه زيادة أرباح السنوات القادمة، وعليه فإن عملية اختيار السياسات المحاسبية تتطلب أحداث توازن بين تأثير السياسة المحاسبية في كل من السنة المالية الحالية والسنوات المالية القادمة بما يؤدي إلى تحقيق استراتيجية مثلى (الصادق، 1991).

#### 5- تعدد أثر تلك السياسات :

إن تبني سياسة محاسبية معينة تؤدي إلى التأثير في قيم العديد من عناصر القوائم المالية، ومن ثم في دلالات المعلومات المالية، فمثلا اختيار استراتيجية تعظيم الأرباح وما تتطلبه من سياسات وطرق محاسبية تؤدي إلى تضخيم بعض الأصول الثابتة والمتداولة خاصة المخزون السلعي وبالتالي زيادة رقم رأس المال المستثمر والعامل. وعليه فإن عملية اختيار السياسة المحاسبية تتطلب أحداث التوازن بين تأثير السياسات التي يتم اختيارها على القيم المحاسبية المتعلقة بعناصر كل من نتائج الأعمال والمركز المالي (يوسف، 1999، ص: 183-230).

## 6- المعايير المحاسبية الملزمة أو واجبة التطبيق:

تعد معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي المطبق في الأردن، ولذلك فإن حرية الإدارة في الاختيار من بين السياسات المحاسبية المتاحة تحكمها هذه المعايير

(International Financial Reporting Standards, IAS 8, 2005) من حيث:

أ. تلتزم الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية بهذه المعايير التي وضعت بهدف تقليل الاختلاف والتفاوت بين السياسات المحاسبية في الشركات المتشابهة في النشاط أو الحجم لتحقيق حد أدنى من قابلية المعلومات للمقارنة.

ب. تلتزم الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية بمبدأ التماثل أو الاتساق الذي يقضي تطبيقه بأن تستمر المنشأة باستخدام الطرق والأساليب المحاسبية نفسها من فترة إلى أخرى ولا يتم تغييرها إلا إذا كانت هناك أسباب تبرر ذلك. والهدف من ذلك تحقيق خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى، وبالتالي يحد هذا المبدأ من حرية اختيار السياسات المحاسبية.

ج. تلتزم الإدارة بمتطلبات الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية بهدف تضيق حرية اختيار السياسات المحاسبية والتغيير غير المبرر للطرق المتبعة. حيث تم وضع متطلبات مكلفة ومجهددة للإفصاح عن هذه التغييرات، بحيث تؤدي إلى تقليل قدرة المنشأة على عمل هذه التغييرات وخاصة غير الضرورية منها.

## 7- المتطلبات التشريعية والبيئية:

من الممكن أن تفرض الدول بعض القوانين والتشريعات المنظمة للشركات وتفرض عليها بعض السياسات المحاسبية، وبالتالي تمثل تلك السياسات المحاسبية حدوداً أو قيوداً على تطبيق عملية الاختيار بين البدائل، فعند اتباع سياسة محاسبية لغايات ضريبية وفقاً لشروط جهة حكومية كدائرة ضريبة الدخل فإنه تنعدم فرصة الاختيار للسياسات المحاسبية وهو موجود فعلاً في الأردن، حيث تم تحديد نسب للاهلاك من قبل دائرة ضريبة الدخل.

## المداخل البحثية لتفسير اختيار السياسات المحاسبية:

يوجد العديد من الدراسات والنظريات والمداخل التي تتحدث عن أسباب ومبررات الاختلاف بين السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشآت والمؤسسات المختلفة و تفسير دوافع اختيار إدارة هذه المنشآت لمجموعة معينة دون غيرها من السياسات المحاسبية وأسباب تفضيلها لذلك. وتم التركيز في العقدين الماضيين على تعرف العوامل والمتغيرات التي أثرت في عملية الاختيار مما يتيح قدرة أكبر على فهم أسباب الاختلاف والاستفادة من ذلك في التنبؤ بتفضيلات الإدارة بين السياسات المحاسبية في المستقبل.

وهناك العديد من المداخل التي حاولت صياغة نظرية محاسبية تحكم عملية الاختيار بين السياسات المحاسبية ومحاولة وضع معايير يسترشد بها في هذا المجال. ومن هذه المداخل:

### 1. المدخل الفرضي:

استخدام هذا المدخل في بدايات القرن الماضي مع بداية التفكير في بناء نظرية محاسبية لما يجب أن يكون عليه التطبيق المحاسبي، ويتم تحديد أهداف التقارير المحاسبية وتحديد ما يجب أن تكون عليه المعايير المحاسبية الواجبة التطبيق لتحقيق هذه الأهداف، أي أن اختيار سياسات محاسبية معينة يعتمد على مدى تحقيقها للأهداف المحاسبية المفترض الاتفاق عليها. وقد واجه هذا المدخل مشاكل عديدة بسبب عدم الأخذ بالمشاكل المرتبطة بالتطبيق العملي المتمثلة باختلاف خصائص الشركات من حيث

الحجم و الهيكل التمويلي والاستثماري ونوع النشاط، ومن الانتقادات الأخرى التي واجهت هذا المدخل هو عدم تحقيق ما يسمى بالإجماع أو الاتفاق، ويتجاهل هذا المدخل العوامل والمتغيرات البيئية وانعكاسات ذلك على وجه الخصوص على الشركات متعددة الجنسيات

(Fields,et.al,2001,PP:255-307)

### 2. مدخل السياسات المحاسبية السائدة:

تعتمد المنشأة حسب هذا المدخل عند اختيار السياسات المحاسبية على الأعراف المحاسبية السائدة في قطاع الصناعة المشابه لها في المجتمع ، أي أن نوع النشاط أو الصناعة يمثل معياراً مهماً في عملية الاختيار. ويعمل هذا المدخل بشكل منطقي في حالة كفاءة سوق الأوراق المالية وفي حالة عدم قدرة الإدارة على خداع السوق والتأثير في أسعار الأسهم باختيار سياسات محاسبية معينة

. (Fields,et.al,2001,PP: 255-307)

### 3. مدخل الإجماع أو التوفيق بين الأطراف:

يعتمد هذا المدخل عند اختيار السياسات المحاسبية على إجماع من الأطراف المختلفة المعنية بالشركة (أصحاب المصالح) على السياسات المحاسبية المقبولة من قبلهم على اعتبار أن الشركة تتكون من مجموعة من التعاقدات. وفي حالة تعذر الإجماع فيتم اللجوء إلى حل وسط وبالتوفيق بين المصالح المتعارضة للأطراف المختلفة (الهلامي، 1994).

### 4. مدخل دراسة سلوك أسعار الأوراق المالية:

يحاول هذا المدخل تفسير عملية الاختيار المحاسبي عن طريق الربط بين المعلومات المحاسبية الناتجة من استخدام سياسة محاسبية معينة وأسعار الأوراق المالية في السوق المالي، بحيث يتم اختيار السياسة المحاسبية التي تنتج أفضل أثر في أسعار الأوراق المالية. وعلى الرغم من النجاح النسبي لهذا المدخل إلا أنه فشل في شرح وتفسير عملية الاختيار المحاسبي، حيث لا يؤثر الاختيار المحاسبي في قيمة الشركة ككل. فعلى سبيل المثال يمكن للإدارة استخدام سياسة محاسبية معينة كتضخيم الأرباح المنشورة وذلك لزيادة أسعار الأسهم ولكن دون أن تعكس هذه الزيادة حقائق اقتصادية، أي أنه يمكن الاستفادة من السياسات المحاسبية في خداع السوق، وبالتالي فإن المعلومات تصبح بلا قيمة، كما أنه ليس لها تكلفة (Watts & Zimmerman, 1990, PP:131-156).

ويعتمد هذا المدخل على فرضية أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات، وبأن تكاليف الالتزام بالعقود ومن بينها تكلفة الوكالة تساوي صفرًا، وبأن التكاليف السياسية تساوي صفرًا أيضاً. إلا أنه في بداية الستينات بدأت الكتابات الأولى عن فرض كفاءة السوق حيث تحول الاعتقاد بأن السوق يعكس بطريقة تلقائية الحقائق الاقتصادية وأنها لا تتخذ باختيار الإدارة لسياسة محاسبية معينة. ونتج عن هذا المدخل سياسات تهدف إلى تهديد الدخل لتعبر عن أخبار سارة للمستثمرين والمقرضين. وبالرغم من انتشار هذا المدخل إلا أنه تعرض لانتقادات عديدة أهمها التشكيك في مدى كفاءة السوق ومدى سرعته للتجاوب وتلقائيته في عكس المعلومات المحاسبية في أسعار الأسهم.

### 5. مدخل الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية:

يعتمد هذا المدخل على تقدير الآثار الاقتصادية المحتملة للاختيار والاستفادة منها في المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة ومحاولة منع استفادة

بعض الأطراف على حساب البعض الآخر، ويعتمد هذا المدخل على عدم وجود مصلحة في عملية الاختيار أي الحياد عند قرار المفاضلة بين البدائل والسياسات المحاسبية، وبالتالي إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأطراف المعنية بشكل عادل. إلا أن هذا المدخل تعرض لانتقادات عديدة لأنه لا يتناسب مع النظرة الواقعية والاقتصادية للمنشأة باعتبار أنها مجموعة من الأطراف التي تحكمها العلاقات التعاقدية، وأن الآثار الاقتصادية المترتبة على السياسات المحاسبية من الصعب أن تؤدي إلى توزيع عادل للدخل والثروة. كذلك فإن الإدارة صاحبة القرار لها مصلحة تؤدي إلى تعظيم دخلها وثروتها وقد يكون ذلك على حساب الأطراف الأخرى وبالتالي تكون منحازة عند اختيار السياسات المحاسبية

(Hendriksen & Breda, 1992, P.242).

#### 6. المدخل المعياري:

اهتم العديد من البحوث المحاسبية بتحديد العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية اعتماداً على المدخل المعياري الذي يقوم على وصف ما يجب أن تكون عليه الممارسات المحاسبية، وذلك من خلال وضع واختيار بدائل القياس والتقييم المحاسبي التي تحقق أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات التي تحقق الأهداف الاقتصادية. و اشتقاق المبادئ المحاسبية بالاعتماد على الأسلوب الاستنباطي أو الاستدلالي واستخدام المنطق في تحديد مجموعة الأهداف المرغوب في تحقيقها. وبالتالي فإن المدخل المعياري يتصف بوضع المعايير والسياسات في ضوء مجموعة من الأهداف المحسومة نتيجة الاجتهاد و التفكير المنطقي المرتب، دون مراعاة للعوامل الاقتصادية والسياسية و البيئية لمن يقومون بتطبيق هذه السياسات ومدى توافقها مع أهدافهم (سراج، 1989، ص: 143-176).

وقد أدى هذا إلى مقاومة تنفيذ تلك المعايير بوساطة المطبقين لها، كما أن التحديد الجيد للسياسات لا يعني بالضرورة اختياراً أمثل لتلك السياسات، وبالتالي فشل هذا المدخل في شرح وتفسير عملية اختيار السياسات المحاسبية. كذلك عجز هذا المدخل في شرح وتفسير أسباب الاختلاف في التطبيق العملي بين المنشآت المتماثلة في طبيعة النشاط. كما يفتقد إلى الصلاحية الخارجية (الاختبارية). كذلك يكون بناؤه لمعايير المحاسبة من نموذج مغلق يفتقد للملاحظة والتجريب ومراعاة البواعث المختلفة التي تدفع الإدارة لاتخاذ قرار اختيار السياسات المحاسبية المطبقة (توفيق وقادوس، 1991، ص: 93-116).

## 7. المدخل الإيجابي:

ظهرت في أواخر الستينات مجموعة من الدراسات المحاسبية التطبيقية التي تحلل العلاقة بين البيانات المحاسبية والمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى الأبحاث التي تدرس السلاسل الزمنية للأرقام المحاسبية، وتبحث مدى إمكانية استخدام هذه الأرقام في تحسين تقديرات مقياس المخاطرة. وفي بداية السبعينات لاحظ المحاسبون أن الأبحاث المتقدمة لم تحاول تفسير اختلاف الطرق المحاسبية المطبقة في الشركات المختلفة، ولذلك قاموا بمحاولات عدة لبناء النظريات التي تفسر ممارسات محاسبية، وتتنبأ بالمتغيرات المحاسبية التي تبرر اتباع الشركات لسياسة محاسبية دون غيرها. وقد اعتمد الباحثون في بنائهم لهذه النظريات على النماذج الإحصائية كأداة لتفسير علاقة المتغير التابع بمتغير أو متغيرات أخرى مفسره، ومن هنا ظهرت النظريات الإيجابية (الواقعية-الوصفية).

وقدم العالم الاقتصادي فريدمان الاقتصاد الإيجابي (Positive Economics) وقارنه مع الاقتصاد المعياري (Normative Economics) حيث المدخل الإيجابي يمثل الواقع الحالي أي الحقيقي، بينما المدخل المعياري يمثل الوضع المثالي أي ما يجب أن يكون (مطر، 2004، ص70).

وقد أيد ذلك مدرسة Rochester حيث أشارت إلى أن النظريات المحاسبية التقليدية كانت غير علمية تهمل تفسير الممارسات المحاسبية الحالية وعلاقة السياسات برغبات الإدارة. وللتغلب على هذا الوضع كان لا بد من التحول من المدخل المعياري إلى المدخل الإيجابي الذي يفسر لماذا تطورت المحاسبة من الجانبين النظري والعملي وذلك في اتجاه يُمكن من توضيح الأحداث المحاسبية والتنبؤ بها (Belkaoui, 2004,P.134).

وقد علق أحد الباحثين (مصطفى، 1991، ص:65-108) على المدخل الإيجابي للمحاسبة بأنه ينظر إلى المحاسبة على أنها فرع من فروع المعرفة يعتمد على الاستدلال المنطقي، وبصفة خاصة الأسلوب الاستقرائي وعلى البحوث التجريبية مع التركيز على فكرة الحياد في التقرير عن الأحداث الاقتصادية المختلفة.

نتيجة لذلك يمكن القول إن البحوث الإيجابية تتميز بأنها على درجة عالية من الموضوعية فالباحث يبحث عن الحقائق دون أن يكون لآرائه الشخصية تأثير في طريقة البحث أو في النتائج التي يتوصل إليها، وبالتالي فإن النتائج التي تفصح عنها هذه البحوث

لا تكون عادة محل اختلاف كبير ولا تثير جدلاً بين الباحثين وقد ظهر هذا المدخل نتيجة للانتقادات العديدة التي وجهت إلى فرض كفاءة السوق المالي في أواخر السبعينات وخاصة من واتس وزيرمان (Watts&Zimmerman) سواء من حيث النتائج المترتبة على هذا الفرض والاعتقاد العام بعدم تأثر أسعار الأسهم بالسياسات المحاسبية نتيجة للتشكيك في مدى كفاءة السوق ونتيجة للفروض غير الواقعية المتعلقة بأن التكلفة التعاقدية وتكلفة الوكالة والتكلفة السياسية تساوي صفرًا.

ويتلخص الأساس الفكري لهذا المدخل في الافتراض بأن تكلفة الالتزام بالعقود والتكلفة السياسية لا تساوي صفرًا، وأن السياسات المحاسبية سوف تؤثر في كل منهما وإن كان هذا التأثير عكسيًا وبالتالي التأثير في التدفقات النقدية للمنشأة وفي الأطراف الأخرى المعنية وإدارة الشركة على وجه الخصوص التي تسعى إلى تخفيض تكاليف الالتزام بالعقود والتكاليف السياسية إلى أقل حد ممكن.

وقدم المدخل الإيجابي لبناء النظرية المحاسبية تفسيراً وأسلوباً للتنبؤ برغبات الإدارة تجاه البدائل المختلفة في السياسات المحاسبية، عن طريق تحليل التكاليف والمنافع، وبما يتفق مع مصالحها وفقاً لتحليل التكلفة/ المنفعة، وأدى هذا المدخل إلى ظهور نظريات محاسبية حديثة مثل نظرية الوكالة ونظرية تكلفة التعاقد (مطر، 2004، ص71).

وذكر واتس وزيرمان أن المدخل الإيجابي يشمل جزأين :

◆ الجزء الأول: يتمثل في التحليل النظري للظاهرة محل البحث وذلك من خلال تحديد كل من التعاريف والمتغيرات الخاصة بالظاهرة، والمنطق الذي يربط هذه المتغيرات وبناء عليه تحليل وفهم الظاهرة محل البحث.

◆ الجزء الثاني: يتمثل في صياغة الفروض التي يستخلصها الباحث من التحليل النظري التي تساعد على التنبؤ بالظاهرة محل البحث، ثم يتم اختبار صحتها من خلال الأساليب الإحصائية.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن المدخل الإيجابي يختص بتفسير الاختيار للسياسات المحاسبية

للمنشآت والتنبؤ بالعوامل الاقتصادية و البيئة

التي تبرر اختيار المنشآت لسياسة محاسبية معينة من بين السياسات المحاسبية المتعارف عليها. كما يمكن أن تبين الآثار الاقتصادية المترتبة على اختيار أو تعديل السياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية. ونظرا لأهمية هذا المدخل من وجهة نظر الباحث فإنه سيتم التعرض له بشكل مفصل في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

## المبحث الثاني

### دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية

المقدمة	1-2-2
مفهوم النظرية الإيجابية	2-2-2
تطور النظرية الإيجابية	3-2-2
الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الإيجابية	4-2-2
مداخل النظرية الإيجابية	5-2-2
العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية وفقا للنظرية الإيجابية	6-2-2
تقييم النظرية الإيجابية من وجهة نظر الباحث	7-2-2

## المقدمة:

ما تزال عملية اختيار السياسات المحاسبية تشغل حيزاً واضحاً في الدراسات والبحوث المحاسبية، وذلك لتعدد وتشابك العوامل التي تحكم مثل هذا الاختيار. كما أن المداخل المختلفة لتفسير عملية الاختيار متعددة كما أوضحنا في المبحث الأول من هذه الدراسة، وكل من هذه المداخل يؤدي إلى تفسير مختلف لعملية الاختيار للسياسات المحاسبية. ولا شك في أن معرفة كيفية اختيار السياسات المحاسبية يساعد كثيراً على شرح وتفسير العديد من الممارسات السائدة بين المنشآت، كما أنه يساعد على التنبؤ بسلوك هذه المنشآت تجاه أي أحداث جديدة تستدعي تعديل السياسات المحاسبية الحالية أو البحث عن سياسات بديلة.

لم تساعد المداخل السابقة (الفرضي، والسياسات السائدة، والإجماع، وسلوك أسعار الأوراق المالية، والآثار الاقتصادية) على تفسير وشرح عملية اختيار السياسات المحاسبية بالطريقة المطلوبة، مما أدى إلى ضرورة البحث عن مدخل جديد يساعد في تفسير الممارسات المحاسبية ويتلافى المشكلات المرتبطة بهذه المداخل. ومن هذا المنطلق ظهر المدخل الإيجابي ليقدم لنا إطاراً عاماً لعملية الاختيار للسياسات المحاسبية. حيث يتناول هذا الفصل دراسة مفهوم النظرية الإيجابية، وتطور النظرية الإيجابية، وافتراسات النظرية الإيجابية، ومدخل النظرية الإيجابية، والعوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية، وتقييم النظرية الإيجابية.

## مفهوم النظرية الإيجابية:

تعد الدراسة التي قام بها واتس وزيمرمان (Watts&Zimmerman,1978,PP:112-134) من أهم الدراسات الرائدة التي حاولت تقديم المفهوم العلمي لنظرية المحاسبية الإيجابية كمدخل جديد لتنظيم المعرفة المحاسبية. حيث تضمنت هذه الدراسة الأساليب والطرق الملائمة لتوصيف الخصائص العامة للممارسة المحاسبية كما هي قائمة فعلاً في الواقع العملي، وتحديد شروط انتمائها لنموذج وصفي يعبر عن طبيعة المحاسبة وأهدافها والوظائف التي تحقق هذه الأهداف من خلال مضمون تجريبي. وحددت هذه الدراسة ماهية المحاسبة التي تستخدم المعلومات التجريبية التي يتطلب ربطها بالعلم التجريبي الذي يتعلق بالشرح والتنبؤ بالعالم الواقعي الذي ترتبط المحاسبة من خلاله بأداء مهمة محددة بهدف إشباع حاجة اجتماعية، وبذلك لا تختلف المحاسبة كثيراً كمهنة عن المهنة الأخرى كالتب مثلاً.

وتهدف النظرية المحاسبية الإيجابية بصفة خاصة إلى تطوير التقرير المالي داخل نطاق المحاسبة المالية عن طريق توضيح ماهية الظروف التي تنتج من اختيار معين لإحدى طرق وسياسات المحاسبة من خلال الأبعاد الكلية للأنشطة الفعلية المتعلقة في إعداد القوائم المالية. ونظراً لأنه عادة ما تتعلق الحاجة بمضمون ومحتوى القوائم المالية، فإن محاولة إشباعها تتطلب الرجوع إلى الواقع العملي وتحليل المعاملات الفعلية للوحدة المحاسبية، وذلك تمهيداً للاستدلال على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة التي تقود إلى اختيار السياسة المعنية والتنبؤ بآثارها على الوحدة الاقتصادية. وبذلك تحاول النظرية الإيجابية الإجابة عن التساؤلات التي تظهر من الممارسة المحاسبية العملية، كالتي تدور حول الأسباب التي تدعو إلى أن يكون للإدارة في المنشآت الاقتصادية حرية إلى حد ما في اختيار طرق وسياسات التقرير المالي.

وتختص النظرية الإيجابية بتفسير العوامل التي تحدد أسباب الاختيار للسياسات المحاسبية للمنشآت والتنبؤ بها، وعلى ذلك فهي تقدم إجابات عن العديد من التساؤلات التي لا تستطيع النظريات الأخرى الإجابة عنها. كذلك تهتم هذه النظرية ببحث الآثار الاقتصادية المترتبة على اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير والقوائم المالية للمنشآت الاقتصادية.

وتتكون النظرية الإيجابية من جزأين رئيسيين هما (Watts&Zimmerman,1994):

الجزء الأول: الافتراضات Assumptions :

تتضمن تحديد العناصر الأساسية والمنطق الذي يربط بينها وتساعد على تحليل وتفسير الظاهرة محل البحث.

الجزء الثاني: الفرضيات Hypotheses :

يتم استخدامها والتنبؤ بها من خلال تحليل وتفسير الظاهرة طبقاً للافتراضات الأساسية التي تكون مجالاً للاختبار التجريبي.

تطور النظرية الإيجابية:

اهتم الفكر المحاسبي في أوائل القرن العشرين بوصف التطبيقات والممارسات المحاسبية وتبويبها دون محاولة تحديد المبادئ المحاسبية التي تفسر هذه الممارسات. وبعد أن أصدرت أجهزة تنظيم مهنة المحاسبة قراراتها بإلزام الشركات بالإفصاح دورياً عن المعلومات المالية المرتبطة بأنشطتها واتجاه الفكر المحاسبي إلى بحث الكيفية التي يتم بها هذا الإفصاح،

كما ظهر عدد من التوصيات بسياسات ومبادئ محاسبية مثالية معيارية تم استنباطها عن طريق التحليل المنطقي. إلا أن المفكرين لم يعطوا اهتماماً كافياً لإمكانية التطبيق العملي للافتراضات التي تقوم عليها التوصيفات المعيارية Normative Prescription ، وباختصار فإن اهتمام الفكر المحاسبي قد تحول إلى بحث عن السياسات والمبادئ المحاسبية الواجبة التطبيق فأصبح معيارياً يختص بما يجب أن يكون.

وفي أوائل الستينات حدث تطور ملحوظ في البحوث النظرية والتطبيقية في الاقتصاد والتمويل أدى إلى ظهور نموذج تسعير الأصول الرأسمالية الذي يقضي بأن معدل العائد المتوقع على الأصول في أسواق المال يختلف تبعاً لمقياس مخاطرة معين، بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت نظرية كفاءة سوق المال، وقد تحدث الباحث عن هذه النظريات في المبحث الأول من هذه الدراسة، وكان لهذا التطور أثر بالغ في البحوث المحاسبية، أدى إلى ظهور مجموعة من الدراسات المحاسبية التطبيقية التي تحلل العلاقة بين البيانات المحاسبية والتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى الأبحاث التي تدرس السلاسل الزمنية للأرقام المحاسبية، وتبحث مدى إمكانية استخدام هذه الأرقام في تحسين تقديرات مقياس المخاطرة.

وتمتد جذور المدخل الإيجابي إلى مفاهيم اقتصادية أبرزها العالم فريدمان سنة 1953 من خلال مناقشة مزايا الاقتصاد الإيجابي بالمقارنة مع الاقتصاد المعياري (مطر، 2004، ص70). ويعد جوردون أول من قام سنة 1964 باستخدام المدخل الإيجابي لتحليل أثر البواعث الاقتصادية في الاختيار من بين المبادئ المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية الموحدة، وقد خلص في بحثه إلى أن الإدارة سوف تختار المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى الثبات النسبي لصافي الربح في الفترات المتتالية وتحقق استقرار أسعار الأسهم. ولقد حاولت الدراسات التي تلت ذلك التشكيك في هذه النتائج، حيث أكدت أن الإدارة ليس باستطاعتها التأثير المباشر في أسعار الأسهم (سراج، 1989).

وفي بداية السبعينات لاحظ الباحثون أن الأبحاث المتقدمة لم تحاول تفسير اختلاف السياسات والطرق المحاسبية المطبقة بين الشركات المختلفة وبين السنوات المختلفة، كما لاحظوا سلوكاً منتظماً لبعض الشركات فيما يتعلق بالسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة، حيث قامت صناعات بأكملها بالتحول من طريقة محاسبية إلى طريقة أخرى في لحظة زمنية معينة، مثلما حدث في أمريكا عام 1968 عندما غيرت صناعة الصلب طريقة اهتلاك الأصول الثابتة وطبقت طريقة القسط الثابت بدلاً من القسط المتناقص (Watts & Zimmerman, 1990, PP:131-156).

وتعد الدراسة التي قام بها واتس وزيمرمان عام 1978 حجر الزاوية في الدراسات التي ظهرت في هذا المجال، وقد ركزت هذه الدراسة على تطوير نتائج الدراسة السابقة التي قام بها جوردون فيما يختص بتحليل الآثار الاقتصادية لعملية الاختيار المحاسبي. وحاولت هذه الدراسة بناء نظرية واقعية للمحاسبة تقترح الحوافز الاقتصادية التي تدفع مديري الشركات إلى اختيار مبادئ محاسبية معينة، حيث قدمت نموذجاً متكاملًا لعملية الاختيار المحاسبي، أو ما يمكن وصفه بعملية تنظير متسقة لعملية الاختيار المحاسبي باستخدام المدخل الإيجابي، وتقوم النظرية المقترحة على افتراض أساس هو أن مديري الشركات يسعون إلى تعظيم منافعهم المتوقعة التي ترتبط بشكل مباشر بمكافآتهم وتعويضاتهم وبالتالي ثروتهم، وأوضحت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه كل من التكاليف التعاقدية، والتكاليف السياسية في عملية الاختيار.

وقد توالى الدراسات في هذا المجال بعد ذلك بين مؤيد ومعارض، وركزت على إجراء بعض الاختبارات على عدد من الفروض التي قامت عليها تلك الدراسة مثل المديونية والحجم وعقود الحوافز، ثم تطورت بعد ذلك لتشمل عدداً أكبر من هذه الفروض، مع التركيز على استخدام النماذج الكمية والدراسات الميدانية لتفسير عملية الاختيار.

### الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الإيجابية:

تعتمد النظرية الإيجابية على مجموعة من الفرضيات المنطقية التالية:

#### 1. فرضية الوحدة الاقتصادية:

ترجع جذور هذه النظرية إلى أفكار الاقتصاديين وعلى رأسهم آدم سميث حيث ينظر للمنشأة باعتبارها وحدة مستقلة قادرة على العمل كأي شخص، أي أنها تتكون من أفراد متعاقدين مع الوحدة القانونية، وبهذه الصورة فإن المنشأة عبارة عن فريق عمل من الأطراف ذوي المصالح الذاتية كل منهم يساهم ببعض الموارد أو المدخلات ويتوقع الحصول على عائد على استثماراته، وأن رفايتهم تعتمد على نجاح المنشأة واستمرارها وبقائها في المنافسة مع المشروعات الأخرى. كذلك فكل طرف يؤمن أن الأطراف الأخرى سوف تعمل على تعظيم منفعتها وليس منفعته أو منفعة المنشأة إلا بقدر المحافظة على استمرارها. وحتى يتم ضبط التعارض بين الأطراف تحرر العقود بينهم وبين المشروع لتحديد الحقوق الخاصة (Property Rights) لكل طرف لدى المنشأة تحت مختلف الظروف (توفيق وقادوس، 1991، ص: 93-116).

وتعتمد هذه العقود وما تتضمنها من شروط على القيم والقياسات المحاسبية التي يفترض أن تلعب دوراً مهماً في تحديد كل من شروط أو بنود العقود، وفي متابعة مدى الالتزام أو الإخلال بها. ويترتب على مثل هذه الأعمال تكلفة تسمى تكلفة الوكالة. ولتخفيض تكلفة الوكالة تتضمن العقود بين الوكيل والموكليين نصوصاً خاصة على سبيل المثال:

- تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح.
- الاحتفاظ بحد أدنى لرأس المال العامل.
- الاحتفاظ باحتياطات كافية قبل إجراء أي توزيعات.
- قيود على الحصول على قروض إضافية.
- قيود تمنع الاندماج إلا إذا توافرت شروط معينة.
- تحديد حداً أقصى لشراء الشركة لأسهمها (أسهم الخزنة).
- قيود على الاستثمار في شركات أخرى.

## 2. فرضية عقد أو اتفاقية الإئتمان:

هنالك تكاليف للالتزام بالعقود أي هنالك عناصر تكاليف تترتب على تحرير وتنفيذ ومتابعة الالتزام بالشروط الواردة في بنود العقود، وأن السياسات المحاسبية تؤثر في عناصر تكاليف الالتزام بالعقود وعليه تكون محل اعتبار عند المفاضلة بين هذه السياسات. ومن الأمثلة عليها شروط عقود المديونية و عقود الحوافز التشجيعية للمديرين حيث يميل مديرو الشركات التي يتوقع تعثرها في المستقبل القريب إلى اختيار طرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص فترات لاحقة إلى الفترة الجارية، وبالتالي التقليل من احتمالات تعرضها للإفلاس القانوني (مطر، 2004، ص 97) ، وسيتم شرحها بالتفصيل لاحقاً في هذا الفصل.

## 3. تكاليف سياسية:

هنالك عناصر تكاليف سياسية تترتب على نشر- قيم ومؤشرات محاسبية معينة، وقد تستخدم هذه القيم والمؤشرات من جانب الأجهزة الحكومية لتبرير التدخل الحكومي بشكل أو بآخر، مما يلقي بأعباء وتكاليف على المنشأة نتيجة لاحتمالات التدخل الحكومي.

حيث تميل الإدارة إلى اختيار سياسات وإجراءات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص الفترة الجارية إلى فترات لاحقة. وذلك لتجنب فرض ضرائب مرتفعة على تلك الأرباح (مطر، 2004، ص98). وهذا ما سنشرحه بشكل مفصل في جزء لاحق من هذا الفصل.

#### 4. المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية:

تفترض هذه الفرضية أيضاً أن للمعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية محتوى إخباري وبالتالي تأثيراً محتملاً على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وقيم المتغيرات التي تدخل في نماذج هذه القرارات. ومن ثم فإنه يتم مراعاة هذا التأثير عند المفاضلة بين السياسات المحاسبية (Holthausen, 1990, PP:207-218).

#### مداخل النظرية الإيجابية:

تعتمد النظرية الإيجابية على ثلاثة مداخل لتنظيم المعرفة المحاسبية وفقاً للنموذج الإيجابي، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: مدخل الوكالة:

يقوم هذا المدخل على أساس النظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف من ذوي المصالح فيها، وهذه العلاقات ينتج عنها أصلاء (موكلون) ووكلاء. ويبحث هذا المدخل في اقتصاديات وسلوكيات تلك الأطراف على أساس أربع قواعد محاسبية (الصادق، 1984):

- 1- تحليل اقتصادي لما يدور داخل الوحدة الاقتصادية.
  - 2- تحليل سلوكي للمجموعات التي تتكون منها الوحدة الاقتصادية.
  - 3- تحليل محاسبي لتكاليف الوكالة التي تنشأ نتيجة الصراع بين الأطراف التي تتكون منها الوحدة الاقتصادية.
  - 4- تحليل قانوني للتعاقدات التي يجب أن تتم بين تلك الأطراف لحل مشاكل الوكالة.
- وسنركز هنا على العلاقة بين الإدارة باعتبارها (الوكيل) والملاك باعتبارهم (الموكل) نظراً للدور الرئيسي للإدارة في التأثير في اختيار السياسات المحاسبية،

و يحاول البحث طبقاً للنظرية الإيجابية تفسير القيود والمحددات المفروضة على الإدارة من جانب الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في المنشأة عند اختيارها لسياسات وطرق التقرير المالي، والكشف عن مدى تأثير عملية اختيار البدائل المحاسبية في الممارسة العملية بمصالح الإدارة التي يجب تحفيزها باستمرار لتحقيق مصالح الوحدة الاقتصادية ككل.

وبهذا يؤكد مدخل الوكالة أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يتأثر فقط بآثارها النسبية في الدخل وفقاً لتفضيلاتها، وذلك دون الأخذ في الاعتبار أيضاً من التفضيلات الأخرى من أصحاب المصالح في المنشأة أو الظروف القائمة في التطبيق العملي على سياسات الاختيار المحاسبي التي يتم على أساسها إعدادا القوائم المالية (عثمان، 2000، ص: 729-772).

وحتى لا يؤدي ذلك في النهاية إلى إطار نظري يخدم مصلحة الإدارة على حساب مصالح الأطراف الأخرى، فقد اقترح ديمسكي (Demski, 1988, PP: 612-625) مدخلاً أكثر تطوراً لشرح وتفسير الدوافع المؤثرة في اختيار البدائل المحاسبية بما يتسق مع الواقع العملي. حيث يقوم هذا المدخل على أساس نظرة أوسع إلى المنشأة الاقتصادية باعتبارها اختياراً لتشكيلة المدخلات والمخرجات المثالية التي تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة من خلال العقود المختلفة، وتكون المحاسبة هي أحد عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه التشكيلة. وبذلك فإن تفضيلات المنشأة الاقتصادية للبدائل المحاسبية تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، ويعني هذا أنه عندما تقوم المنشأة باختيار سياسات وطرق إعداد التقرير المالي في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإن ذلك يكون بمنزلة الممارسة الفعلية لتفضيلاتها التي تميل إلى اختيار السياسة المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج.

ثانياً: مدخل اتخاذ القرارات:

ظهر هذا المدخل نتيجة لمحاولات اكتشاف التفضيلات الفردية بأشكالها المختلفة التي استغرقت جانباً من البحث المحاسبي، كأحد مداخل التنظير المحاسبي الإيجابي الذي يقوم على أساس وجوب تضمين المعرفة المحاسبية بالفروض المفسرة لسلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية. بحيث تعكس المعلومات الظاهرة في القوائم المالية تفضيلاتهم، ومن ثم تلائم استخداماتهم الحالية والمحتملة.

ويربط هذا المدخل بين منفعة المعلومات المحاسبية والمستفيدين منها، انطلاقاً من وجوب أن تكون القوائم ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم لأغراض اتخاذ القرارات، وبهذا اتجهت بعض الدراسات المحاسبية إلى تحليل البواعث السلوكية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في محاولة لوصف المعلومات التي تستخدم فعلاً في التطبيق العملي، وذلك بهدف تحديد ماهية المعلومات التي يرغب مستخدمو القوائم المالية في الحصول عليها (عثمان، 2000، ص: 729-772).

وقد اعتمدت دراسات هذا المدخل على النظرية الإيجابية لصياغة مقدمات تجريبية تصف خصائص المعلومات المحاسبية المستخدمة في الممارسة العملية التي تؤدي إلى اختيار سياسة محاسبية معينة، وذلك من خلال تحليل الدوافع السلوكية لمستخدمي القوائم المالية طبقاً لما تقضي به المفاهيم الأولية والأساسية في العلوم السلوكية، باعتبارها المصدر الرئيسي- تعرف التفضيلات الفردية التي يمكن على أساسها ترتيب البدائل المحاسبية المتاحة.

ثالثاً: مدخل اقتصاديات المعلومات:

في ظل مدخل اقتصاديات المعلومات لم تعد المعلومة سلعة حره كالماء والهواء، ولكنها أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفة وعائد، وترتب على اعتبار المعلومات المحاسبية سلعة اقتصادية أن أصبحت لها آثار اقتصادية، وبالتالي أصبحت تلك السياسات تفرض قيوداً ومحددات على الإدارة والمجموعات المهتمة بالمعلومات المحاسبية. وكما تفيد النظرية الإيجابية في تعرف البواعث السلوكية لمستخدمي المعلومات المحاسبية، فإنها تفيد أيضاً في دراسة القيود والبواعث الاقتصادية المؤثرة في النشاط المتعلق بأداء مهام التقرير المالي. وذلك من منطلق أن المعلومات كمورد له تكاليفه التي ترتبط بإنتاجها ومنافعه التي تنتج من استخدامها، ومن ثم عدم تجاهل تأثير قرارات السياسات المحاسبية في المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة في أداء الوظيفة المحاسبية (Barton, 2001, PP: 1-26).

ذلك يعني أنه يمكن الحكم على قيمة المعلومات الإضافية من خلال تضمين نماذج تحديد قيمة المعلومات بعض الخصائص النوعية للمعلومات التي تعكس درجة استجابتها للدوافع الاقتصادية. واهتم العديد من الدراسات التي اعتمدت على النظرية الإيجابية بتفسير الدوافع الاقتصادية التي من أجلها تقوم الإدارة باختيار سياسات محاسبية معينة، وذلك باعتبار أن الإدارة هي الجهة التي تقوم بالدور الرئيسي في التأثير في سياسات الاختيار المحاسبي، ومن ثم ينبغي الاستقصاء عن دوافعهم في تدعيم أو مقاومة سياسات معينة وتفسير الضغوط التي دفعتها إلى اختيار السياسات المطبقة حالياً وآثارها في مستخدمي المعلومات المحاسبية (Gigler & Hemmer, 2001, PP: 471-493).

وباستقراء الدراسات السابقة التي اعتمدت على مداخل التنظير الثلاثة السابقة في بناء النظرية الإيجابية للمحاسبة، يلاحظ أنها أثارت جدلاً واسعاً حول العديد من الموضوعات، وقد كان أكثر هذه الموضوعات مثاراً للجدل هو ذلك المتعلق بالأساس الخاص بمنهجية بنائها النظري ومدى ملاءمته للتطبيق على الواقع العملي، ومن ثم تحقيق كل من الصلاحية الخارجية والداخلية لنتائج تحليل الظواهر المحاسبية وفقاً لهذه النظرية.

### العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية وفقاً للنظرية الإيجابية:

بذلت محاولات عديدة من كتاب وباحثين محاسبين لبناء نظرية إيجابية محاسبية تعتمد على تحديد العوامل والمتغيرات التي دفعت الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية معينة، وقد تمت هذه المحاولات من خلال أبحاث ودراسات عديدة ومتنوعة استهدفت افتراض بعض المتغيرات ومحاولة اختبار مدى صحتها من حيث تفسير دوافع الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية. وقد تنوعت الاختبارات في الدراسات المختلفة حيث تم في بعضها اختبار عامل واحد، أو عدة عوامل منفصلة، وفي الأخرى اختبار مجموعة متكاملة من العوامل.

وفيما يلي أهم العوامل التي تم اختبارها بهدف صياغة نظرية إيجابية محاسبية لتفسير الاختلاف في السياسات المحاسبية بين المنشآت، حيث قسمت هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:  
أولاً: التكاليف السياسية:

تنشأ التكاليف السياسية من الجهود التي تبذلها المنشأة للحد من التدخل الخارجي من قبل الجهات الحكومية في شؤون الوحدة المحاسبية، حيث تميل إدارة الشركات إلى استخدام سياسات محاسبية تساعد على تجنب هذا التدخل الخارجي وجعله لصالح المنشأة. ولوحظ هنا أن الإدارة تتخوف من إظهارها أرباح مرتفعة، وذلك لتجنب تكوين انطباع لدى الأجهزة الحكومية بوجود أرباح غير عادية، وبالتالي زيادة احتمالات التدخل مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها، أو تحديد أسعار منتجاتها، أو حتى التأميم. وبناء عليه فإن المنشآت كبيرة الحجم يمكن أن تحقق أرباحاً مرتفعة غالباً ما تزيد تكاليفها السياسية، أما المنشآت صغيرة الحجم التي تحقق أرباحاً منخفضة فتنخفض تكاليفها السياسية (Watts&Zimmerman,1978,PP:112-134).  
وبذلك تفترض النظرية الإيجابية أن المنشآت التي تواجه تكاليف سياسية محتملة تميل أكثر من غيرها إلى اختيار أو تأييد تطبيق قواعد القياس المحاسبي

التي يترتب عليها تخفيض القيمة الحالية للأرباح المنشورة لهذه المنشآت. كذلك وحسب النظرية الإيجابية فإنه كلما زادت درجة الحساسية السياسية للشركة، كلما لجأت المنشأة إلى اختيار سياسات محاسبية تخفض الربحية والعكس صحيح (صالح، 2003، ص: 483-536).

وباختصار فإن البيانات المحاسبية الخاصة بالمنشآت التي تحظى باهتمام أصحاب المصالح وفئات المجتمع المختلفة لها آثار اقتصادية عليهم، وبالتالي فإن أي تعديل في هذه البيانات نتيجةً لتعديل أو اختيار سياسة محاسبية معينة من شأنه أن يؤدي إلى تعديل احتمال أن تفرض ضرائب أو تمنح مساعدات لهذه المنشآت.

ولقد عرفت التكاليف السياسية بأنها التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة المنشأة، أو تحويل الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين الأطراف ذوي المصالح في المنشأة. ونظراً لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية فيتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية (حمد الله، 1987، ص: 311-344) هي:

أ. الحجم:

يفترض معظم الباحثين أن المنشآت كبيرة الحجم تكون أكثر حساسية للتدخل الحكومي، ولذلك كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها تجاه العوامل السياسية، وزاد احتمال اختيارها للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الربحية والعكس صحيح. ويعبر عن حجم المنشأة بالقيمة الإجمالية للموجودات أو قيمة المبيعات، حيث إنه من غير المتوقع أن تتعرض المنشأة ذات الموجودات الضخمة أو قيمة المبيعات المرتفعة لنفس الضغوط السياسية التي تتعرض لها المنشآت صغيرة الحجم، وبالتالي تكون الأولى أكثر حساسية من الثانية، وأكثر تعرضاً لمطالب نقابات العمال و المستهلكين وغيرها من جهات الضغط المختلفة وخاصة في فترات ارتفاع الأرباح، فيما يحفز أو يدفع الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم الربح المنشور.

ب. كثافة رأس المال:

يقصد بها حجم استثمارات المنشأة في الموجودات الرأسمالية (الثابتة). إذ كلما زادت درجة كثافة رأس المال زادت معها الحساسية السياسية وهذا يحفز الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم الربح المنشورة. وطبقاً للنظرية الإيجابية يعبر عن هذا المتغير باستخدام نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات.

a. درجة التركيز الصناعي:

كلما زادت درجة التركيز الصناعي (تركز مبيعات الصناعة أو القطاع في عدد قليل من المنشآت) كلما زادت درجة الحساسية السياسية، بما يعني أن قيام المنشآت باستخدام سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية حيث غالباً ما تكون هذه المنشآت متحفظة نظراً لقوة مراكزها المالية، وكذلك محاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية وتدخل الحكومة. ويستخدم مقياس مبيعات أكبر شركتين في الصناعة (القطاع) إلى إجمالي مبيعات القطاع كمؤشر على درجة التركيز الصناعي.

د. الملكية الحكومية:

كلما زادت نسبة الملكية الحكومية في رأس مال المنشأة زادت درجة الحساسية السياسية واتجهت المنشآت إلى تبني سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية، ويتم حساب هذا المقياس (المتغير) بنسبة الملكية الحكومية في رأس مال المنشأة إلى إجمالي حقوق الملكية.

هـ. اتجاه الربحية:

تولي الإدارة رقم صافي الدخل اهتماماً خاصاً عند إعدادها للقوائم المالية، بمعنى أنها تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أدائها وذلك من خلال ما يسمى بتمهيد الدخل. وحسب النظرية الإيجابية فكلما اتجهت مؤشرات ربحية المنشأة إلى التصاعد، فإن ذلك يكون حافزاً على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليص هذه الربحية وذلك من أجل تلافي الضغوط المحتملة عليها من جهة دائرة الضريبة ومطالب نقابات العمال والعكس بالعكس.

ثانياً: التكاليف التعاقدية:

اختلفت بعض الدراسات العلاقة بين تكاليف الالتزام ومراقبة العقود وبين قرار اختيار السياسات المحاسبية، وتم التركيز في تلك الدراسات على نوعين أساسيين من التزامات العقود هما عقود المديونية وعقود نظم حوافر الإدارة. وبصفة عامة فإن المعيار هنا هو اختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف التعاقدية إلى أقل حد ممكن، والعمل على تجنب الإخلال بالشروط والقيود التي تتضمنها.

تؤثر تكلفة التعاقدات في قرار المفاضلة بين اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، بحيث يتم تبني السياسات التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن نصوص هذا التعاقد. وبسبب وجود تعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح تنشأ التكلفة التعاقدية التي تتضمن تكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح أصحاب المصالح، وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها أصحاب المصالح للرقابة على عمل الإدارة، والتكاليف التي قد تنشأ من التخفيض في قيمة المنشأة نتيجة الآثار السلبية للقرارات الإدارية لتعظيم منافعها على حساب أصحاب المصالح. ولتخفيض الآثار السلبية لهذا التضارب في المصالح فإن ملاك المنشأة يقومون بإبرام عقود مع الإدارة تتضمن برنامجاً للحوافز يعتمد على أرقام الدخل، وبالتالي فإن الإدارة يكون لديها الدافع في اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بما يعظم منفعتها (الدهراوي، 1994، ص: 195-250)، وقد تم التركيز في الدراسات السابقة على نوعين أساسيين من التزامات العقود وهما:

أ. عقود وحوافز الإدارة:

في ظل وجود عقود للحوافز يعتمد على ما تحققه الإدارة من أرباح، يكون اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تسهم في إظهار الأرباح أعلى وذلك للحصول على حوافز أكبر. وتتكون مكافآت الإدارة من:

1. المرتبات والحوافز:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى كما هي فإنه في حالة وجود نظام للحوافز للإدارة تكون مبنية على أرقام الأرباح المنشورة، فإنه من المرجح أن تلجأ الإدارة إلى تبني واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح الجارية. حيث أثبتت الدراسات السابقة أن استخدام رقم الربح المحاسبي بدلاً عن قيمة المنشأة لتحديد حوافز الإدارة إما نتج عن صعوبة ملاحظة وتحديد قيمة المنشأة الناتج عن عدم قابلية معظم الديون والالتزامات للتداول في السوق.

وباستخدام رقم الربح كأساس لتحديد الحوافز فإن اختيار السياسات التي تؤدي إلى زيادة رقم الربح المحاسبي سوف يؤدي إلى زيادة حوافز الإدارة، إلا أنه سوف يؤدي في الوقت نفسه إلى خفض صافي التدفق النقدي الناتج عن زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض توزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي يتعارض مع مصالح حملة الأسهم (صالح، 2003، ص: 483-536).

## 2. العائد على حقوق الملكية:

لحد من التعارض بين الإدارة وأصحاب المصالح يلجأ الملاك إلى إشراك الإدارة في ملكية المنشأة عن طريق تخصيص جزء من الأسهم للإدارة. وبذلك يمكن للإدارة زيادة منفعتها عن طريق زيادة العائد على تلك الأسهم، وذلك باختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحاسبي، بما لا يتعارض في نفس الوقت مع قيمة الأسهم في السوق. لذا فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤثر في رقم الربح لمحاسبيا الذي يحقق لها الزيادة في الحوافز النقدية والعائد على حقوق الملكية أيهما أكبر (حمد الله، 1987، ص: 311-344).

## ب. عقود المديونية:

يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة المنشأة يتم بمقتضاه وضع قيود على تصرفات الإدارة للعمل على الحد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم ومصالح الدائنين، وتتضمن عقود المديونية تعهداً من الإدارة يتم بمقتضاه تقييد تصرفاتها من حيث تحديد حد أقصى لدفع التوزيعات لحملة الأسهم والحد من إصدار سندات دين أو تحديد أقصى لنسبة السيولة والمديونية. يركز تحديد تلك الحدود على الأرقام المحاسبية بصفة أساسية، لهذا فإن الإدارة تختار السياسات المحاسبية التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الأسهم دون انتهاك شروط عقود المديونية (البحيري، 1993، ص: 1-62). وقد أبدت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة ارتباط قوية بين عقود المديونية وبين الاختيار للسياسات المحاسبية، فكلما ازدادت عقود المديونية أو كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات نصوص عقود الاقتراض كما تعكسها البيانات المالية والمؤشرات المحاسبية، كان هنالك دافع لدى الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى إظهار أرباح و بالتالي زيادة حقوق الملكية، وذلك حتى تتفادى أي انتهاك لشروط عقود المديونية، وللتخفيف من حدة القيود التي تفرضها الاتفاقات الائتمانية على أنشطة هذه المنشآت. وتستخدم نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الموجودات كمؤشر لقياس المديونية.

ثالثاً: عوامل أخرى:

هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تم اختبارها بالإضافة إلى العوامل السابقة، وقد تلعب هذه العوامل دوراً رئيسياً في تفسير عملية الاختيار للسياسات المحاسبية وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1. العرف المحاسبي:

يعد شيوع استخدام سياسة محاسبية في التطبيق أكثر من غيرها من مجالات الصناعة (القطاع) من العوامل التوجيهية في اختيار السياسات المحاسبية. فإذا افترضنا أن سياسة أو أسلوب رسملة مصاريف التأسيس ونفقات البحوث والتطوير أكثر شيوعاً في مجال الصناعات الكيماوية، فمن المرجح أن يقع الاختيار المحاسبي لمنشآت هذا القطاع على هذه السياسة دون غيرها. كذلك فإن الاعتراف بالإيراد عند نقطة الإنتاج بالنسبة لمنشآت التعدين واستخدام نسبة الإنجاز بالنسبة لمنشآت المقاولات وغيرها تعد من السياسات الأكثر شيوعاً في الاستخدام في القطاع نفسها. ويقوم هذا العامل على أساس أن شيوع استخدام سياسة محاسبية يرجع إلى ملاءمتها لطبيعة الصناعة والبيئة المحاسبية المحيطة. وبناء عليه يفترض أن هنالك ميلاً لدى الإدارة لاتباع السياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً في الصناعة (القطاع).

2. درجة التحفظ:

تتوقف عملية الاختيار المحاسبي بين بدائل السياسات المحاسبية في بعض الدول على درجة تحفظ المنشآت في اختيارها. وقد تكون المنشأة على درجة عالية من التحفظ تمشياً مع سياسة الحيطة والحذر، فتلجأ إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من أرباح العام الحالي وتفضيل ترحيل الأرباح إلى الأعوام المقبلة. ومن ناحية أخرى تكون هذه المنشأة غير متحفظة في اختيار سياستها المحاسبية فتفضل اختيار السياسات المحاسبية التي تزيد أرباح العام الحالي. وبناء على ذلك تفترض النظرية الإيجابية أنه كلما زادت درجة التحفظ لجأت المنشأة إلى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية التي تقلل الأرباح إلى أدنى حد ممكن والعكس صحيح.

3. رأي مدقق الحسابات:

قد تلجأ بعض المنشآت في بعض الدول النامية\_ومنها الأردن\_ عادة إلى مراعاة رأي مدقق الحسابات في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية وذلك للتوصل إلى الاختيار الأكثر ملاءمة لظروفها وطبيعة نشاطها. ويرجع ذلك إلى أن مدقق الحسابات تكون لديه الخبرة والدراية

والفهم لطبيعة عملية الاختيار المحاسبي وعلاقتها ببيئة الممارسة العملية. ففي الأحوال التي لا تفضل فيها الإدارة إحدى السياسات المحاسبية على السياسات المحاسبية الأخرى، فإنها تلجأ إلى رأي مدقق الحسابات لمساعدتها في هذا الشأن، وبناء عليه في حالة غياب المعايير المحاسبية يتوقع أن تتبنى المنشآت أو تختار السياسة المحاسبية التي يفضلها مدقق الحسابات والاعتماد عليها.

وفي ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى ما يلي:

1. وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية المتعارف عليها في معظم الدراسات وهي: التكاليف السياسية المعبر عنها بالحجم، وكثافة رأس المال، ومعدل التركيز الصناعي، واتجاه الربحية، ثم التكاليف التعاقدية ممثلة في عقود حوافز الإدارة وعقود المديونية. ومعظم الدراسات السابقة اهتمت بدراسة هذه العوامل في الدول المتقدمة.
2. وجود مجموعة من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الاختيار المحاسبي للسياسات وهي العرف المحاسبي، ودرجة التحفظ ورأي مدقق الحسابات. وهذه العوامل يجب الاهتمام بدراستها وتأثيرها في اختيار السياسات المحاسبية في الدول النامية ومنها الأردن.

2-2-7 تقييم النظرية الإيجابية من وجهة نظر الباحث:

من العرض السابق للإطار الفكري الذي تقوم عليه النظرية الإيجابية يتضح أن هذه النظرية تعتمد على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات والتكاليف السياسية لأدنى حد ممكن، وأنه يعتمد أساساً على الآثار الاقتصادية لعملية الاختيار المحاسبي من حيث تأثير هذا الاختيار في مستويات الربحية وما يترتب على ذلك من نقل للثروة بين الأطراف المعنية. ومما لا شك فيه أن النظرية الإيجابية قد حققت إسهامات كثيرة في تفسير عملية الاختيار المحاسبي كما يعكسها الكم الكبير من البحوث العلمية في هذا المجال التي امتدت إلى أكثر من عقدين من الزمن وما تزال حتى الآن. ويمكن تلخيص إسهامات هذا المدخل في قدرته على شرح وتفسير عملية الاختيار المحاسبي من ناحية، وقدرته على التنبؤ بالممارسات المحاسبية إذا ما حدث ما يغير الظروف المحيطة بهذه الممارسات وأثر هذه التنبؤات في رفاة الأطراف المختلفة.

فمن حيث قدرة النظرية الإيجابية على شرح وتفسير عملية الاختيار المحاسبي، نجد أن هذه النظرية توفر إطاراً مفيداً لتفسير عملية الاختيار المحاسبي، مما يدحض افتراض الاختيار العشوائي للسياسات المحاسبية أوجدت قيمة علمية ومنطقية لقضية الاختيار والتفضيل. فالنظرية الإيجابية تنظر إلى عملية الاختيار لسياسة معينة كجزء من عملية الاختيار المحاسبي ككل بدلاً من النظر إليها بمفردها، ولعل ذلك يساهم في شرح الكثير من الممارسات المحاسبية، فمثلاً إن قاعدة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل تصبح أكثر فهماً إذا ما نظرنا إليها في ضوء : عقود المديونية، وخطط الحوافز التشجيعية للإدارة، حيث توجد هذه العقود الحوافز لدى الإدارة لزيادة الربحية الحالية. كذلك الاختيار بين طرق الاهتلاك لم يعد عشوائياً.

أما من ناحية أخرى فقد أفادت هذه النظرية في عملية قراءة وتفسير القوائم المالية وعمقت عملية تحليل تلك القوائم ورشدت القرارات التي يتم اتخاذها اعتماداً على المعلومات المحاسبية. كما وفرت أساساً تستخدمها الأطراف المعنية وخاصة المستثمرين والمحللين الماليين في التنبؤ بالتغيير في السياسات المحاسبية وكذلك تعرف خصائص المنشآت التي تتبع سياسات محاسبية معينة التي تتعرض إلى ضغوط أو قيود سواء أكانت نتيجة لتعاقدات أم نتيجة لحساسيتها السياسية. حيث قدمت النظرية الإيجابية نموذجاً تنبؤياً بالإجراءات المحاسبية، يمكن استخدامه في تفسير الأرقام المحاسبية الموجودة في القوائم المالية، فيوضح هذا النموذج أن تلك الأرقام هي نتاج لأثر العمليات التعاقدية والسياسية.

كما ساعدت النظرية الإيجابية في زيادة فاعلية عملية التدقيق، فالمدقق يمكنه التنبؤ بالممارسات المحاسبية المغلوطة بحيث يزيد من كثافة تدقيقه عندما يجد أن الأرباح المعلنة قريبة من الحدود الموضوعية في خطط الحوافز وعقود المديونية. كما تسهل من مهمته في تقييم تلك التغييرات أو القرارات ومنطقية تبريرها وإبداء الرأي بشأن التحفظ عليها من عدمه. ويساعد هذا المدخل الأجهزة والمجالس المختصة ببناء معايير المحاسبة المالية على التنبؤ بالآثار الاقتصادية المترتبة على المعايير المقترحة، وبالتالي أخذ هذه الآثار في الحسبان قبل عرض وإصدار هذه المعايير.

ولاشك في أن هذه النظرية بتركيزها على الآثار الاقتصادية لعملية الاختيار المحاسبي قد أثبتت نجاحها في تفسير هذا الاختيار في الدول التي تقدمت فيها مهنة المحاسبة، وقطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار، سواء من حيث الفكر المحاسبي أم من حيث قدرة الإدارة على فهم الآثار الاقتصادية لعملية الاختيار المحاسبي ومحاولة الاستفادة من ذلك لتحقيق مزايا اقتصادية للمنشأة والأطراف الأخرى. أما في الدول التي ما زالت مهنة المحاسبة فيها في طور النمو والتطور، فإن عملية الاختيار المحاسبي تحكمها بواعث قد تكون غير اقتصادية تتصل ببيئة الممارسة المحاسبية.

ففي مثل هذه الدول تزداد القواعد العرفية (الأعراف المحاسبية) التي يتم الاتفاق عليها بين المحاسبين، ويلاحظ أن تحديد هذه القواعد العرفية لا يعتمد على التبرير المنطقي، وإنما هو اختيار جماعي بطريقة تحكمية بهدف ضبط وتوحيد التطبيق العملي. كذلك تلجأ في مثل هذه الدول بعض المنشآت عادة إلى نقل عبء عملية الاختيار المحاسبي إلى مدقق الحسابات فتطلب منه أن يدلها على الطرق والسياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروفها وطبيعة نشاطها، كما تلعب درجة التحفظ للمنشأة دوراً هاماً في اختيار سياساتها المحاسبية.

وعليه نجد أن النظرية الإيجابية تتجاهل عنصراً هاماً - العوامل البيئية- لتفسير عملية الاختيار بالنسبة للدول التي ما تزال مهنة المحاسبة فيها في طور التكوين والنمو، وهذا أمر قد يفقد هذه النظرية فرصتها بالتطبيق في مثل هذه الدول التي يعد الأردن واحداً منها. وتتطلب فاعلية هذه النظرية إضافة العوامل المرتبطة بطبيعة البيئة المحاسبية في هذه الدول، وهو ما يركز عليه الباحث في هذا المجال. والخلاصة أن النظرية الإيجابية تساعد كثيراً على تفسير التفاوت في السياسات المحاسبية، وتسهل عملية الاختيار الذي يعكس الظروف الواقعية المحيطة بكل منشأة، بدلاً من فرض طريقة أو سياسة محاسبية واحدة لجميع المنشآت، ذلك أن عملية التوحيد قد تؤدي إلى مشكلات كبيرة إذا لم تكن قائمة على تبريرات منطقية. إلا أن هنالك بعض الصعوبات التي تضع بعض القيود على النتائج التي يمكن الحصول عليها باستخدام هذه النظرية هي:

أولاً: ليست هنالك معالم محددة تساعد في الاختيار الدقيق للمتغيرات المتمثلة بصدق وواقعية للتكاليف التعاقدية والتكاليف السياسية. ولقد أدى غياب مثل هذه المعالم إلى صعوبة تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات (خطية أو غير خطية)، وقد يترتب على افتراض خطية العلاقة احتمال وجود خطأ في عملية التقدير والتنبؤ، إذا لم تكن العلاقة الحقيقية هي علاقة خطية، لذلك يجب مراعاة الدقة في اختيار المتغيرات والعوامل المفسرة وإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة في هذا الصدد، أو الاعتماد على نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال في حالة تماثل الظروف.

ثانياً: النظرية الإيجابية - وهي الحديثة العهد نسبياً- ما تزال حتى الآن في مرحلة البحث والتطوير وتتوقف نتائجها وصحة فروضها على دقة وسلامة البحوث التي أجريت لاختبارها والأساليب الإحصائية والبحثية المستخدمة فيها.

ثالثاً: اختبار الفروض تم في بعض الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تختلف العوامل البيئية فيها عن الدول الأخرى وخاصة الأردن سواء من حيث الهيكل الاقتصادي أو الاجتماعي أم من حيث درجة تقدم مهنة المحاسبة والتدقيق أم من حيث طبيعة ونوعية وخبرة الإدارة في المنشآت الأردنية.

## المبحث الثالث الدراسات السابقة

### الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وجد أن الدراسات المتعلقة بالموضوع نفسه قليلة إلى حد ما، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

■ دراسة ( Watts and Zimmerman, 1978 ) بعنوان:

“ Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards ”

تعد هذه الدراسة التي أجريت على عينة من الشركات عددها 52 شركة أمريكية بمثابة حجر الزاوية في الدراسات التي استخدمت المدخل الإيجابي لتفسير عملية الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية. وقد أوضحت هذه الدراسة أن مديري الشركات الأمريكية يسعون إلى تعظيم منفعتهم المتوقعة التي ترتبط بشكل مباشر بمكافآتهم و تعويضاتهم وبالتالي ثروتهم.

وأوضحت الدراسة كذلك أن المديرين يمكن أن تزداد ثروتهم من خلال العوامل التالية:

- تخفيض الضرائب أو تأجيل دفعها.
- قرارات حكومية رقابية مرغوبة في صالح الشركة.
- انخفاض التكاليف السياسية.
- انخفاض تكلفة إنتاج المعلومات.
- الزيادات في الأرباح المستخدمة كأساس لحساب مكافآت وتعويضات المديرين.

واختبر الباحثان نظريتهم عمليا عن طريق تحليل مذكرات الرأي التي قدمها مديرو الشركات لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي التي تحدد مواقفهم من اقتراح المجلس الخاص بإصدار قاعدة محاسبية تختص بالمحاسبة عن تقلبات المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى استبانة وزعت على المديرين الماليين في عينة الدراسة.

و خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

■ تختار المنشآت كبيرة الحجم التي تتعرض لضغوط سياسية زائدة وتلك الخاضعة للرقابة الحكومية السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح، لأن الأرباح المنخفضة سوف يترتب عليها انخفاض الضرائب، وضمان الحصول على قرارات حكومية رقابية مرغوبة، وانخفاض الضغوط السياسية عليها.

■ تختار المنشآت صغيرة الحجم التي لا تتعرض لضغوط سياسية وتلك التي لا تخضع للإجراءات الحكومية الرقابية السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.

وقد توالى الدراسات في هذا المجال بعد هذه الدراسة بين مؤيد ومعارض، وتركزت على إجراء بعض الاختبارات على عدد من الفروض التي قامت عليها تلك الدراسة مثل المديونية والحجم وعقود الحوافز ثم تطورت بعد ذلك لتشمل عدداً أكبر من هذه الفروض، مع التركيز على استخدام النماذج الكمية والدراسات الميدانية لتفسير عملية الاختيار.

■ دراسة (Healy and Palepu, 1987) بعنوان:

"The Effect of Accounting Procedure Changes on  
CEOs, Cash Salary and Bonus Compensation"

حاولت هذه الدراسة التي أجريت على عينة من الشركات الأمريكية عددها 112 شركة توضيح دور الإدارة العليا في تعظيم منفعتها المتمثلة في زيادة الحوافز والمكافآت التي تحصل عليها أو المحافظة عليها دون تخفيض، تعتمد على رقم الربح المحاسبي من خلال التغيير في استخدام سياستين محاسبيتين هما:

■ التحول من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت لاحتساب الاهتلاك.

■ التحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

■ وجود تغييرات في الجزء الثابت المتغير لخطط الحوافز والمكافآت وذلك عقب تغيير السياسات المحاسبية، مما يعني محاولة الإدارة تجنب تأثير تغيير السياسات المحاسبية على تخفيض ما تحصل عليه من حوافز ومكافآت، وذلك عن طريق تعديل الجزء الثابت أو المتغير في تلك الخطط.

■ الثبات في احتساب الحوافز والمكافآت المرتبطة بالربح المحاسبي في حالة ثبات السياسات المحاسبية.

■ دراسة (سراج، 1989) بعنوان:

" دراسة تحليلية لفعالية استخدام المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي "

هدفت هذه الدراسة النظرية إلى تحليل فاعلية استخدام كل من المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال تنظير المعرفة المحاسبية. وذلك للكشف عن الاستراتيجية الملائمة للبحث في هذا المجال. وتناولت هذه الدراسة النظرية محتواها علاقة النظرية المحاسبية بالممارسة العملية، فأوضحت دور النظرية المحاسبية في تفسير مراحل التطور التاريخي لتدخل الدولة في تنظيم المعاملات الاقتصادية وتبين أنه في مرحلة عدم تدخل الدولة كان دور النظرية المحاسبية ينطوي على القيام بثلاث وظائف هي: طلب التعليم، وطلب المعلومات، وطلب التبرير. أما في مرحلة تدخل الدولة فإن دور النظرية المحاسبية تمثل في تدعيم العملية التشريعية بتفسير ما تتضمنه التشريعات والقوانين من أبعاد محاسبية. ولقد كشف هذا القسم من الدراسة سيطرة المدخل المعياري على محاولات التنظير المحاسبي خلال هذه الفترة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى مايلي:

عدم فاعلية المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال تنظير المعرفة المحاسبية، بسبب عدم وجود نظرية محاسبية تلقى القبول العام. ولذلك اقترح الباحث استراتيجية ملائمة تقتضي- الاعتماد على مدخل تكاملي، يقوم على التنسيق بين المدخلين المعياري والإيجابي. حيث يؤدي المدخل المعياري إلى إيجاد فكر تحليلي منطقي يتبلور في مجموعة المفاهيم والافتراضات الأساسية التي تقبل التعميم، ثم يأتي دور المدخل الإيجابي للتحقق من صحة الهيكل المنطقي من خلال وسائل تجريبية لاختبار المفاهيم والافتراضات النظرية من حيث ملاءمتها للاستخدام في الممارسة العملية.

■ دراسة ( توفيق وقادوس، 1991) بعنوان:

"دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الإيجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تفسير المدخل الإيجابي في نظرية المحاسبة لقرارات اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة بالشركات المساهمة السعودية والعوامل المؤثرة في هذه القرارات.

وتطوير فرضيات تتلاءم مع الظروف البيئية في السعودية، ثم اختبار مدى صحة هذه الفرضيات باستخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات السعودية.

وقد أجري البحث على التقارير المالية المنشورة في الفترة من 1985-1989 لعينة حجمها 28 شركة مساهمة موزعة على قطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات، وقد بلغت نسبة تمثيل العينة لمجتمع الشركات 68,3%، وتم استخدام نماذج الانحدار والبروبيت (PROBIT) في تحديد العوامل المفسرة المعنوية لعملية الاختيار المحاسبي من واقع التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية بالإضافة إلى استبانة وزعت على مدققي الحسابات للشركات المدرجة في عينة الدراسة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

■ أثبت البحث بوضوح قصوراً في المدخل الإيجابي بصورته الحالية عن تقديم تفسير مناسب لبواعث اختيار تلك السياسات بالمملكة العربية السعودية، نظراً لأن فرضياته الأساسية صيغت في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل البيئية التي يمكن أن تكون مؤثرة في الاختيارات المحاسبية بالدول التي تكون فيها مهنة المحاسبة في طور التكوين والنمو.

■ أن الاعتبارات البيئية كانت أكثر تأثيراً في معظم الاختيارات المحاسبية الرئيسية بالمملكة العربية السعودية (كاتباع رأي مراقب الحسابات ودرجة التحفظ).

■ أن عدداً من البواعث الاقتصادية قد أثر في اختيار بعض السياسات المحاسبية في المملكة تأثيراً يتفق مع الاتجاه المتوقع، كاتجاه الربحية، وتأثيراً عكسياً كنسبة المديونية وكثافة رأس المال لما هو متوقع طبقاً للمدخل الإيجابي بصورته الحالية.

■ دراسة (بحيري، 1993) بعنوان:

"دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الاستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة في الخيارات المحاسبية من خلال تحديد مفهوم الخيارات المحاسبية لتعكس البعد المحاسبي للاستراتيجية الإدارية للمنشأة من ناحية، ولوصف العلاقة بين الاستراتيجية المحاسبية وعملية صياغة السياسات المحاسبية التي تضبط وتنظم الاختيار بين البدائل المحاسبية من ناحية أخرى.

كذلك تم عرض وتحليل الإطار الفكري للخيارات المحاسبية وما يتضمنه من مداخل مختلفة لتفسير عملية الاختيار.

كما هدفت الدراسة إلى تعرف ما إذا كانت الشركات المصرية تتبع استراتيجية محاسبية معينة وتتبنى سياسات محاسبية هادفة لتحقيق هذه الاستراتيجية. وأخيراً تعرف ما إذا كانت العوامل والمتغيرات التي صاغتها النظرية الإيجابية في المحاسبة تلائم تفسير الخيارات المحاسبية للشركات المصرية.

وتم توجيه استبانة لعينة من الشركات المصرية وعددها 19 شركة، كما تم تعزيز النتائج بدراسة بعض التقارير المالية المنشورة للشركات الداخلة في عينة الدراسة، وإجراء الاتصالات الشخصية أو الهاتفية مع إدارات شركات العينة. وتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: لا تتبع شركات العينة إستراتيجية محاسبية معينة.

الفرضية الثانية: لا توفر متغيرات النظرية الإيجابية التفسير المعقول للاختلاف في التطبيقات المحاسبية بين شركات العينة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- كانت نتيجة التحليل تأييد الفرضية الأولى، بمعنى أن نتائج التحليل تشير إلى أن شركات العينة لا تتبع استراتيجية محاسبية معينة، حيث إن 74% منها لا تتبع تطبيقات محاسبية تستهدف استراتيجية معينة، في حين وجد أن 26% منها تتبع تطبيقات محاسبية تستهدف استراتيجية معينة.
- كانت نتائج اختبار الفرضية الثانية متقاربة وبعضها متضارب، ولذلك وفي ضوء قلة عدد شركات العينة فإنه يصعب تأييد أو رفض هذه الفرضية تجريبياً. وبالرغم من ذلك فإن الباحث يميل إلى تأييد هذه الفرضية على أساس منطقي واستناداً إلى نتائج اختبار الفرض الأول نظراً للتداخل بينهما، وعلى ذلك لم تجد الدراسة علاقة بين تلك المتغيرات وبين اختلاف التطبيقات المحاسبية.

■ دراسة (إسماعيل، 1995) بعنوان:

"دراسة محاسبية اختبارية باستخدام المدخل الإيجابي لطرق تقييم الإنفاق طويل الأجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات"

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام المدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي لطرق تقييم الإنفاق طويل الأجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات، وذلك من خلال دراسة محاسبية اختبارية لكشف أسباب تبني إدارة الوحدات الاقتصادية لطرق تقييم معينة وتندمج مع العناصر الأخرى للاستراتيجية الإدارية للشركة. وتم توجيه استبيان إلى الشركات المصرية لاختبار فرضيتين رئيسيتين وهما:

الأولى: لا تتبع شركات العينة استراتيجية محاسبية محددة في اختيار طرق تقييم الإنفاق طويل الأجل.

الثانية: لا توجد علاقة بين طرق التقييم المتبعة وأداء الشركات بالعينة.

وتكونت عينة الدراسة من 60 شركة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية في مصر، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات من قبل المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في عينة الدراسة. وقد بلغ عدد الردود 52 شركة من أصل 60 شركة أي بنسبة 86,6%، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية ومربع كاي في تحليل البيانات.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- شركات الصناعة الواحدة تميل إلى استخدام طرق التقييم نفسها تقريبا في القرارات طويلة الأجل.
- حجم الشركة - مقاسا بحجم الاستثمارات - لا يؤثر في الطريقة المستخدمة.
- لا توجد علاقة بين حجم الشركة وطرق تقييم الإنفاق طويل الأجل.
- لا توجد علاقة بين أداء الشركات وطرق تقييم الإنفاق طويل الأجل.
- لا تقوم شركات العينة بعمل دراسات جدوى للقرارات طويلة الأجل وهو ما يعني أن هذه القرارات تتم دون استراتيجية محاسبية.

■ دراسة ( Bowen,et.al, 1995 ) بعنوان:

### "Stakeholder Implicit Claims and Accounting Method Choice "

أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين الحقوق الضمنية لأصحاب المصالح في المنشأة (Stakeholders) والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل إدارة المنشأة التي تؤدي إلى تحسين سمعة المنشأة وزيادة الثقة في قدرتها على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها الضمنية. حيث تم اختيار العينة لهذه الدراسة من الزبائن، والموردين، والموظفين، والدائنين في الأجل القصير كأصحاب مصالح. واختيار سياسة المخزون والاهتلاك كسياسات محاسبية لإجراء الدراسة الميدانية، وتم أخذ خمس سنوات من التقارير المالية للشركات الأمريكية وهي سنة 81، 84، 87، 90، 1993 وبمجموع مشاهدات بلغ 11244 مشاهدة لهذه الخمس سنوات. و خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- بسبب وجود العلاقة الضمنية بين أصحاب المصالح والإدارة، فإن هذا يخلق حافزاً لدى الإدارة لتختار سياسات محاسبية تزيد الأرباح على المدى الطويل. ويظهر ذلك خاصة عند اتباع سياسات خاصة بالمخزون السلعي والإهلاك.
- ترى الإدارة أن أصحاب المصالح بالمنشأة ليس لديهم الرغبة في إجراء التعديلات على التقارير المالية لمعرفة نتيجة الاختلافات في بدائل السياسات المحاسبية المطبقة على أداء المنشأة وقدرتها على الوفاء بتعهداتها بسبب رضاهم عن الأرباح المحاسبية المنشورة في التقارير المالية.
- الإدارة لديها الحافز لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي و تؤثر في تقديرات أصحاب المصالح في المنشأة حتى تظهر بصورة أفضل، قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الضمنية تجاههم.

■ دراسة ( Burgstaher, and Dichev, 1997 ) بعنوان:

### "Earnings Management to avoid Earnings Decreases and Losses"

تناولت هذه الدراسة علاقة تهميد الدخل Income Smoothing

وربطها مع الحوافز المقدمة للإدارة، ومدى تلاعب الإدارة بالأرباح. وتم دراسة التقارير المالية المنشورة للأعوام من 1974 إلى 1994 لعينة بلغ عددها 80 من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية. وتم التركيز على صافي الدخل وعلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية، حيث تم اختبار الفرضيتين التاليتين:

1. الأرباح تدار بشكل لتجنب انخفاضها.

2. الأرباح تدار بشكل لتجنب الخسائر.

و أوضحت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- قيام الإدارة بالتلاعب بالأرباح من خلال القيام بتمهيد الدخل لتقليل التقلب في مستوى الأرباح السنوية، حيث إن صرف المكافآت للمديرين يتم عن طريق كل من الأرباح الحالية والمدورة التي تعد خط دفاع للمديرين يستطيعون من خلاله الحد من تذبذب الأرباح السنوية، فإذا كانت الأرباح أقل من مستوى تحقيق الحد الأدنى للحوافز، فإن الإدارة تحاول تعظيم صافي الأرباح إلى ذلك المستوى، وذلك عن طريق استخدام سياسات محاسبية تعمل على زيادة صافي الأرباح.
- كذلك إذا كان مستوى الأرباح يقع بين الحد الأدنى والأعلى للحوافز، فإن الإدارة سوف تميل نحو تعظيم الأرباح أيضاً للحصول على أعلى حوافز ممكنة. أما إذا كانت الأرباح أعلى من الحد الأقصى للحوافز، فإن الإدارة سوف تميل إلى تخفيض الأرباح.
- هنالك دليل على أن الإدارة تقوم بالإفصاح عن وجود أرباح لتجنب الانخفاض في حوافزها، عن طريق التلاعب بالتدفقات النقدية من العمليات والتغيير في رأس المال العامل.
- وخلصت الدراسة كذلك إلى تقديم دليل قوي على أن المديرين بالمنشآت يقومون باختيار السياسات المحاسبية التي تفي بمتطلبات كل من التوزيعات والضرائب.

■ دراسة ( حسن، 1998)، بعنوان:

"دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون: دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر متغيرات البيئة الاقتصادية بما تتضمنه من عوامل داخلية وخارجية وفقاً لدرجة ارتباطها بالوحدة الاقتصادية، في اختيار الطريقة الملائمة للمحاسبة عن المخزون عند صياغة السياسات المحاسبية للمنشأة الجديدة، أو عند إعادة صياغة (تعديل)

السياسات المحاسبية للمنشآت القائمة فعلاً، وتفسير أسباب الاختلاف في السياسات المحاسبية بين المنشآت وفقاً لطبيعة الصناعة التي تنتمي لها المنشأة، مع إجراء دراسة ميدانية عن مدى تأثير هذه العوامل، وإلقاء الضوء حول أهميتها في الوضع الاقتصادي المصري.

وتكونت عينة الدراسة من 34 مدير مالي في الشركات المساهمة العامة المصرية و 29 مدقق حسابات تم توزيع الإستبانة عليهم حيث تم اختبار مدى الاتفاق أو الاختلاف على الرأي بين المجموعتين السابقتين بشأن كل عامل من العوامل المختلفة على حدة، والذي يدخل في تكوين العامل الرئيسي— وتم استخدام اثنين من الاختبارات هما:

1- اختبار Kolomgorov - Simnrov اللامعلمي.

2- اختبار Student Test T المعلمي.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- تعد عوامل نظرية الوكالة بما تتضمنه من عوامل: هيكل الملكية، و تعارض وتجانس المصالح بين الملكية الخارجية والداخلية، من أهم العوامل المؤثرة في قرار الاختيار وإن تعديل هياكل الملكية الحادث الآن في البيئة المصرية يجب أن يأخذ هذه العوامل في الاعتبار لإنجاح هذا الاتجاه .
- تعد عوامل الميزة النسبية بما تتضمنه من: تقادم المخزون، وتقلب مستويات المخزون، وتغييرات الأسعار للمخزون، وتكلفة الطريقة المحاسبية، وطبيعة عمليات التخزين، ومعدل دوران المخزون، هي أكثر العوامل تأثيراً في قرار الاختيار، باعتبارها عوامل فنية تمثل بيئة التصنيع للمنشأة، وترتبط بطبيعة عنصر الأصل محل القياس.

■ دراسة ( Kasznick ,1999 ) بعنوان:

" On the Association Between Voluntary Disclosure and Earnings Management "

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الإفصاح الطوعي وإدارة الأرباح وذلك عن طريق اختبار العلاقة بين تمهيد الدخل والتلاعب بالأرباح، حيث تم توضيح التمهيد للدخل على أنه التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعد حالياً المستوى العادي للأرباح،

وذلك في محاولة من الإدارة لتقليل التباين (الاختلاف أو التذبذب) غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة. حيث كان حجم العينة (366 شركة أمريكية) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1987 إلى 1991 حيث تم اختبار الفرضيتين التاليتين:

1. المدير الذي يتوقع أرباحاً معينة تبين أنها غير دقيقة يستطيع تقليل التوقع بالتلاعب بالأرباح لتكون قريبة من توقعاتهم.

2. كلما كانت التكلفة المتوقعة لخطأ التوقع عالية، كانت لدى الإدارة رغبة أكبر بالتلاعب بالأرباح نحو توقعاتهم.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- الإدارة تستغل المرونة المتاحة لديها في الاختيار بين السياسات المحاسبية، واتخاذ القرارات التشغيلية التي من شأنها التحكم في الأرباح المعلنة من فترة إلى أخرى، بما يعرف بسياسة تمهيد الدخل.
- قيام الإدارة بتمهيد الدخل المحاسبي نحو توقعاتها، وذلك خشية الدعاوى القضائية المحتملة من قبل مستخدمي التقارير المالية وفقدان سمعتهم التنبؤية، وبالتالي تختار الإدارة السياسات المحاسبية، وتقوم باتخاذ القرارات التشغيلية التي تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الدخل عندما تكون الأرباح الفعلية أقل أو (أكثر) من توقعاتها. وينتج عن هذه العملية لتمهيد الدخل زيادة في التكاليف لأخطاء التنبؤات المحتملة، وتزداد هذه التكاليف بالنسبة للتوقعات المغالى فيها، نظراً لزيادة المرونة المتاحة لإدارة تلك الشركات في اختيار السياسات المحاسبية.

■ دراسة (Fields ,et.al ,2001) بعنوان:

#### " Empirical Research on Accounting Choice"

تناولت هذه الدراسة مراجعة جميع الأبحاث المتعلقة بعوامل ومحددات و نتائج اختيار السياسات

المحاسبية المنشورة في ثلاث مجلات علمية محكمة هي: *The Accounting Review*, *The Journal of*

*Accounting Research*, *The Journal of Accounting & Economics*. حيث تم تركيز التحليل على

ثلاثة عوامل سوقية تؤثر في اختيار المديرين للسياسات وهي: تكاليف تعاقدية (توكيل)، وعدم تناسق

المعلومات والعوامل الخارجية المؤثرة في الأطراف غير المتعاقدة.

وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- أحرزت الأبحاث خلال هذه الفترة تقدماً محدوداً في مجال توسيع الفهم و الإدراك لاختيار السياسات المحاسبية ومعرفة آثارها، بسبب وجود محددات في تصميم الأبحاث والتركيز على التكرار والإعادة بدلا من توسيع وزيادة المعرفة الحالية.
- فشلت نتائج الأبحاث في تقديم دليل قوي على مضمون البدائل في اختيار السياسات المحاسبية أي تكلفة البديل والمنفعة منه، وأوصت الدراسة ببذل جهد إضافي لتطوير أساليب إحصائية قوية وجديدة، وتوسيع عينة الأبحاث لتشمل قطاعات أكبر.
- بسبب استخدام المحاسبة لأغراض متعددة، فمن الصعب تحليل قضية محاسبية واحدة أو سياسة محاسبية واحدة بمعزل عن أي شئ آخر، ولا يوجد نموذج تحليلي يقود الباحثين لإجراء الاختبارات التجريبية.

■ دراسة (Christensen ,et.al,2002) بعنوان:

“Accounting Policies in Agencies With Moral Hazard and Renegotiations”

- تناولت هذه الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية دور السياسات المحاسبية والتدقيق عليها، وعلاقتها بمكاسب الإدارة. حيث تم استخدام فترتين ماليتين للمقارنة بينهما. وتم دراسة ثلاثة عوامل مؤثرة هي: جهد الإدارة وما تقدمه والنتائج منه، والعقد الأولي.
- و أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود عاملين أساسيين مؤثرين في اختيار السياسات المحاسبية هما سلوك الإدارة و بشكل أهم منطقية المعلومات التي تقدمها بشكل كفو.
- لمنع حدوث أي إخلال بالعقد أو النكوث به من قبل الإدارة فإنه مسموح لها الاستفادة من ميزات الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة المناسبة من وجهة نظرها ما دام مسموحاً به ضمن المعايير المحاسبية.
- رأي المدقق مهم وله دور فاعل في لعبة مكاسب الإدارة وفي تأكيد اختيار السياسة المحاسبية المناسبة التي تتبعها الإدارة.
- لم تأخذ الدراسة بعين الاعتبار الحاكمية المؤسسية وأثرها في قرار الاختيار.

■ دراسة ( Gietzmann, and Trombetta, 2003 ) بعنوان:

“Disclosure Interactions: Accounting Policy Choice and Voluntary Disclosure Effects on the Cost of Raising Outside Capital”

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين اختيار السياسة المحاسبية و الإفصاح الطوعي عن ذلك على كلفة توفير رأسمال خارجي. حيث تم مقارنة عدة منشآت، فئة من هذه المنشآت أعطيت الحرية للاختيار بين سياسة متحفظة أو سياسة متساهلة قبل عمل أي إفصاح طوعي إضافي. بينما الفئة الأخرى من المنشآت أعطيت الحرية في عمل إفصاح طوعي أو إلزامي و لكن تتبع السياسة المحاسبية نفسها. و بعدها تم التحقق من تكلفة توفير رأس المال الخارجي في كلا الفئتين من المنشآت.

وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- إعطاء المزيد من الإفصاح الطوعي قد لا يؤدي دائماً إلى وضع أفضل للمنشأة للإشارة إلى تطبيق سياسات محاسبية مختلفة، فالمستثمرون قد يختارون المنشآت التي تستخدم سياسات متحفظة ولا تعمل إفصاحاً طوعياً و لكن عندها نظرة مستقبلية جيدة.
- لا يوجد بديل سهل وواضح بين قنوات الاتصال المتعددة التي يمكن أن تستخدمها المنشأة لإيصال المعلومات المحاسبية المتضمنة اختيار السياسات المحاسبية.
- عدم قدرة المنشآت دائماً على إجراء الإفصاح الطوعي سواء للزيادة أم المحافظة على مستوى الإدراك للمستثمرين، وقدرتهم على التنبؤ عن أداء المنشأة المتوقع في المستقبل عند اختيار سياسة محاسبية بديلة.

■ دراسة ( صالح، 2003 )، بعنوان:

"محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: المدخل الإيجابي-دراسة اختبارية على الشركات السعودية"  
تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، والإطار الفكري للمدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية وما تقوم عليه من فرضيات أساسية لتفسير دوافع ومحددات الإدارة في اختيار هذه السياسات. وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من الشركات المساهمة السعودية في قطاع الصناعة والخدمات والزراعة،

لمجموعة من العوامل أو المحددات التي أفصحت عنها نتائج الدراسات السابقة في اختيار بعض السياسات المحاسبية الهامة. وذلك بعد تطويرها بما يتلاءم مع الظروف في المملكة العربية السعودية. وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات الذي يتضمن اختبار مربع كاي لقياس أثر المتغيرات المستقلة، وتحديد الأهمية النسبية لكل متغير مستقل على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية. واشتملت عينة البحث على 48 شركة مساهمة تمثل 77% من مجتمع القطاعات الثلاثة التي تناولها البحث.

وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- يوجد أهمية لبعض العوامل الاقتصادية مثل معدل العمالة الأجنبية و نسبة المديونية في التأثير في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بالشركات السعودية تأثيراً يتفق مع الاتجاه المتوقع وفقاً للمدخل الإيجابي، في حين جاء تأثير العوامل الأخرى متضارباً.
- تأثير عامل الحجم ضعيف على قرار اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية.
- لا يوجد تأثير معنوي لعامل المساعدات الحكومية على قرار اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية.
- تأثير عامل عقود حوافز الإدارة عكس الاتجاه المتوقع وفقاً للمدخل الإيجابي، وتم إرجاع ذلك إلى عدم الإدراك الكامل من جانب الإدارة لكل من الآثار و الأبعاد الاقتصادية لعملية اختيار السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى عدم الدقة في قياس بعض العوامل، فضلاً عن غياب أو عدم وضوح المعايير التي تنظم بعض الممارسات المحاسبية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- ركزت معظم الدراسات السابقة على دور النظرية الإيجابية وأثرها في قرار اختيار سياسة محاسبية فردية (محددة)، بينما سيتم في هذه الدراسة التركيز على دور النظرية الإيجابية في تمكين الإدارة من اختيار السياسات المحاسبية المعمول بها بشكل عام والقابلة للاختبار. وذلك من خلال دراسة اختبارية أجراها الباحث على البيانات الفعلية المنشورة للعام 2004 لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان. حددت الدراسات السابقة عاملاً مؤثراً واحداً أو اثنين على الأكثر في قرار اختيار سياسة محاسبية مناسبة، بينما في هذه الدراسة سيتم أخذ أغلب العوامل المؤثرة في قرار الاختيار بعين الاعتبار من عوامل اقتصادية أو بيئية.

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة والعينة	1-3
أدوات الدراسة	2-3
إجراءات الدراسة	3-3
محددات الدراسة	4-3
تصميم الدراسة	5-3
المعالجة الإحصائية	6-3

### 1-3 مجتمع الدراسة والعينة:

#### 1-1-3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية البالغ عددها 191 شركة حسب التقارير المالية للعام 2004 (بورصة عمان، 2004). حيث تعد شركات المساهمة أكثر الأشكال القانونية ملاءمة لأغراض هذه الدراسة، حيث تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، وتلعب الإدارة دور الوكيل عن المساهمين، ويفترض أن هؤلاء المديرين يسعون إلى تعظيم منفعتهم الذاتية.

#### 2-1-3 عينة الدراسة:

تم اختيار قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كعينة للدراسة البالغ عددها 88 شركة صناعية (بورصة عمان، 2004)، وتم استبعاد 12 شركة صناعية مساهمة عامة تحت التصفية، وبالتالي أصبحت العينة 76 شركة صناعية، حيث يعد قطاع الصناعة من القطاعات المهمة والمؤثرة الممثلة للشركات المساهمة العامة الأردنية، نظراً لتنوع الشركات الموجودة في هذا القطاع من حيث الحجم و الملكية والمنتجات والمبيعات. بالإضافة إلى ذلك يعد قطاع الصناعة من أكبر القطاعات الموجودة في بورصة عمان بحجم يمثل 46% ( 88 ÷ 191 ) من الشركات المدرجة في البورصة والبالغ عددها 191 شركة (بورصة عمان، 2004). كذلك تم أخذ قطاع الصناعة للانسجام والتوافق ما بين السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة فيما بين شركات هذا القطاع.

ويعرض ملحق الدراسة رقم (1) بياناً بأسماء الشركات التي شملتها الدراسة.

#### 2-3 أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث على القوائم المالية والإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والداخلية في عينة الدراسة. وتحددت فترة الدراسة لمدة ست سنوات حيث شملت القوائم المالية المنشورة من عام 1998 حتى 2003، وهي القوائم المالية الموجودة في بورصة عمان ولها إيضاحات مرفقة.

حيث لا تحتوي التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة للأعوام ما قبل 1998 على إيضاحات مرفقة. بالإضافة إلى ذلك تم عمل مقابلات مع المدققين الخارجيين لتلك الشركات وعددهم 19 مدققاً خارجياً، ويعرض ملحق الدراسة (2) نموذجاً للمقابلة مع المدققين الخارجيين، كما يعرض ملحق الدراسة (3) بياناً بأسماء المدققين الخارجيين الذين شملتهم الدراسة.

### 3-3 إجراءات الدراسة:

اعتمد الباحث في منهجية الدراسة على ما يلي:

1- المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد اتجاه ودرجة العلاقة وقياسها أي العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع المتمثل في السياسات المحاسبية.

و من ثم فإنها تعد دراسة ارتباطية (Correlational) .

2- منهج البحث الإيجابي، حيث سيتم استخلاص العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية من خلال تفحص ودراسة العديد من الدراسات التي تمت في هذا المجال، والذي تقتضيه طبيعة النظرية الإيجابية، حيث يرجع الاعتماد عليه للمزايا والمبررات التالية (صالح، 2003، ص: 483-536):

أ. الاعتماد عليه في البحوث المحاسبية يفيد في احتواء العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية للبيئة المحيطة بالمحاسبة.

ب. يفترض دائماً السلوك الرشيد والحلول الواقعية بدلاً من الحلول المثالية.

ج. ينظر إلى متخذ القرار على أنه مركز من خليط من العناصر التي تمثل ثقافته وشخصيته، بما

ينعكس على كيفية اتخاذه للقرار، الأمر الذي يمكن من معرفة العوامل التي تكمن وراء

اتخاذه للقرارات المختلفة بما فيها قرارات اختيار السياسات المحاسبية.

### 4-3 محددات الدراسة:

1- تقتصر الدراسة على دراسة سياستين محاسبتين فقط هما:

أ- سياسات تقييم المخزون السلعي.

ب- سياسات تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

وقد حصر- الباحث مجال دراسته على هاتين السياستين فقط دون السياسات المحاسبية الأخرى وذلك بعد دراسة ومراجعة جميع السياسات المحاسبية المفصّل عنها لجميع الشركات الموجودة في قطاع الصناعة لسببين رئيسيين هما:

i. إما لأن معظم الشركات المشمولة بالدراسة لم تفصّل بشكل كافٍ عن السياسات والطرق المحاسبية الأخرى التي تطبقها فيما عدا تلك السياستين.

ii. وإما لأن البعض من تلك السياسات المفصّل عنها ما عدا السياستين يتم تطبيقها من قبل الشركات المشمولة بالدراسة على أسس موحدة مما لا يترك آثاراً مختلفة تحتاج إلى دراسة (بورصة عمان، 2004). ومن الأمثلة على تلك السياسات تلك المرتبطة باهلاك الأصول الثابتة، إذ إن جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ملزمة بحكم القانون بتطبيق طريقة القسط الثابت، كذلك المعاملات أو الصفقات التي تتم بالعملة الأجنبية فإن جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالجت الفروقات الناجمة عن فروقات أسعار الصرف كبند من بنود قائمة الدخل.

2- لن تختبر الدراسة فرض عقود الحوافز لأن هذا الفرض تم اختباره في دراسات سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد عقود الحوافز بها، في حين لا توجد مثل هذه العقود في الأردن ولذا تم استبعاد هذا العامل و الفرضية المتعلقة به من الدراسة.

3- اقتصرت فترة الدراسة على ست سنوات فقط من عام 1998 إلى 2003 حيث لم يتوافر إيضاحات مرفقة للتقارير المالية للشركات للأعوام ما قبل 1998 في بورصة عمان للأوراق المالية.

### 3-5 تصميم الدراسة:

قام الباحث بإعداد كشوف تفريغية لحساب قيم المتغيرات التابعة والمستقلة.

أولاً:- المتغيرات التابعة:

وتمثل السياسات المحاسبية التي تستخدمها الشركات الداخلة في عينة الدراسة، حيث تم دراسة جميع السياسات المحاسبية المفصّل عنها المستخدمة في الشركات وذلك بعد عملية جرد كاملة لجميع شركات العينة ولسيستها وتبين وجود تباين واضح بين شركات العينة في سياستين محاسبيتين فقط هما:

سياسة تقييم المخزون السلعي، وسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، في حين تم استبعاد السياسات المحاسبية الأخرى بسبب عدم وجود تباين واضح بين الشركات حيث تتبع غالبية الشركات محل الدراسة سياسة محاسبية واحدة.

وقد تم تخصيص مقياس نقاط لكل سياسة محاسبية بحسب تأثيرها في ربحية الشركة الحالية، واستخدم الباحث القيمة (1) للمتغير التابع في حالة اتباع الشركة لسياسة محاسبية تؤدي إلى زيادة الربحية الحالية، والقيمة (2) في حالة اتباع الشركة لسياسة محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية الحالية وعلى النحو التالي:

1- سياسات تقييم المخزون السلعي:

- القيمة (1) في حالة اتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO).

- القيمة (2) في حالة اتباع طريقة المتوسط المرجح.

واستخدم الباحث القيمة (1) للمتغير التابع في حالة اتباع الشركة لسياسة محاسبية تؤدي إلى زيادة الربحية الحالية وهي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) ففي حالة التضخم الاقتصادي يترتب على استخدام هذه الطريقة في تقييم المخزون إظهار المخزون السلعي بقيمة أقرب ما تكون لقيمه العادلة أي بالقيمة السوقية حيث يتم بيع البضاعة أولاً بأول ويتبقى المخزون السلعي فيقوم بأخر الأسعار، وبالتالي تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الربح عن طريق انخفاض في تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي ارتفاع في صافي الربح للفترة المحاسبية الحالية، ويكثر استخدام هذه الطريقة في البلدان التي لا تتواجد فيها معدلات مرتفعة لضريبة الدخل، مما يجعل المنشآت العامة في تلك البلدان أكثر ميلاً نحو استخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تضخيم وزيادة الأرباح ولو صورياً. واستخدم الباحث القيمة (2) للمتغير التابع في حالة اتباع الشركة لسياسة محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح الحالي وهي طريقة المتوسط المرجح، وما يميز هذه الطريقة أنها تخفف من آثار تقلبات الأسعار.

2- سياسات تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

هناك ثلاثة أنواع لهذه الاستثمارات:-

أولاً: استثمارات معدة للبيع : تقييم حسب القيمة السوقية العادلة، ويعلن عن أثر التغيرات في

قيمتها ضمن الجزء الخاص بحقوق الملكية في الميزانية العمومية إما زيادةً أو نقصاناً.

ثانياً: استثمارات للمتاجرة: تقييم الأوراق المالية حسب القيمة السوقية العادلة، ويعلن عن أثر التغيرات في قيمتها ضمن قائمة الدخل .

ثالثاً: استثمارات لحين الإستحقاق: تقييم على أساس التكلفة المطفأة.

وللشركة حق الاختيار في تصنيف هذه الاستثمارات ضمن هذه الفئات الثلاث (International Financial Reporting Standards, IAS 39,2005)، ويترتب على ذلك وجود أرباح أو خسائر غير متحققة في نهاية السنة المالية في حال تقييمها على أساس القيمة السوقية العادلة واستخدام الباحث القيمة (1) للمتغير التابع في حالة اتباع الشركة لسياسة محاسبية تؤدي إلى زيادة الربحية الحالية وهي اعتبار الأرباح غير المتحققة في نهاية السنة المالية ضمن قائمة الدخل في حالة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل المحتفظ بها للمتاجرة.

وإستخدام الباحث القيمة (2) للمتغير التابع في حالة اتباع الشركة لسياسة محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية الحالية وهي اعتبار الأرباح أو الخسائر غير المتحققة في نهاية السنة المالية ضمن حقوق الملكية في حالة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل المعدة للبيع.

وعليه يمكن قياس ذلك حسب التالي:

- القيمة (1) في حالة تحويل الأرباح إلى قائمة الدخل.

- القيمة (2) في حالة تحويل الأرباح إلى حقوق الملكية.

وقد عدت النقاط المخصصة للشركة في كل سياسة محاسبية محل الدراسة بمثابة قيم المتغير التابع في نموذج التحليل الإحصائي المستخدم في هذه الدراسة. هذا وقد راعى الباحث ضرورة وجود قدر معقول من التباين بين السياسات المحاسبية المستخدمة بوساطة الشركات محل الدراسة من حيث أثرها في الربحية الحالية. ويبين الجدول (1) توزيع شركات العينة بحسب تأثير السياسات المحاسبية في الربحية خلال فترة الدراسة من 1998-2003، في حين أن هناك شركات منها لم تفصح عن السياسة المحاسبية المتبعة. حيث تبين من دراسة تقارير شركات العينة خلال مدة الدراسة الخاصة بتقييم المخزون السلعي بأن المخزون السلعي في آخر المدة أكبر منه في بداية المدة وذلك في أغلب شركات العينة وعلى افتراض بأن الاسعار في ارتفاع. كذلك الحال بالنسبة لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث تبين أن معظم شركات العينة تقفل المكاسب أو الخسائر من فروقات التقييم في حقوق الملكية في سنوات معينة خلال فترة الدراسة وفي سنوات أخرى تقفل هذه الفروقات في قائمة الدخل.

جدول (1)

توزيع شركات العينة بحسب تأثير السياسات المحاسبية في الربحية

تقييم الاستثمارات		تقييم المخزون السلعي		السياسات المحاسبية المتبعة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	
22%	17	42%	32	1- اتباع سياسات محاسبية تزيد الربحية
32%	24	49%	37	2- اتباع سياسات محاسبية تخفض الربحية
46%	35	9%	7	3- شركات لم تفصح عن سياساتها
100%	76	100%	76	مجموع عدد شركات العينة

بخصوص بيانات الجدول أعلاه يقصد بالسياسات المحاسبية التي تزيد الربحية في الدراسة كل من طريقة FIFO بالنسبة لتقييم المخزون السلعي و طريقة قائمة الدخل بالنسبة لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. أما السياسات المحاسبية التي تخفض الربحية في الدراسة كل من طريقة المتوسط المرجح بالنسبة لتقييم المخزون السلعي، وطريقة حقوق الملكية بالنسبة لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ويتضح من الجدول السابق وجود قدر معقول من التباين بين الشركات يتيح للباحث استخدام نماذج التحليل الإحصائية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

وهي تلك العوامل الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تحدد أو تفسر- اختيار الشركات لسياسات محاسبية معينة دون أخرى (في ظل النظرية الإيجابية بعد تطوير فرضياتها لتلائم البيئة الأردنية). وقام الباحث بإعداد كشوف تفريغية لحساب قيم المتغيرات المستقلة كما يلي:

أ- المتغيرات الاقتصادية:

1- حجم المنشأة: تم حسابه على أساس متوسط حجم الأصول لكل شركة في العينة خلال فترة الدراسة من عام 1998-2003.

2- كثافة رأس المال: تم حسابه على أساس نتيجة قسمة متوسط صافي الأصول الثابتة على متوسط مجموع الأصول لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة.

3- معدل تركيز تم حسابه على أساس مجموع متوسط مبيعات أكبر شركتين في القطاع مقسوماً المبيعات: على متوسط مجموع مبيعات القطاع.

4- الملكية الحكومية: تم حسابها على أساس نسبة مساهمة الحكومة في رأس مال كل شركة بالعينة.

5- التغير في الأرباح: تم قياس اتجاه التغير في الربحية باستخدام المقياس التالي:

- ثلاث نقاط إذا كان الاتجاه العام للربح تصاعدياً خلال فترة الدراسة. (زيادة مستمرة في الربح أو نقص مستمر في الخسارة).
- نقطتان إذا كان الاتجاه العام للربح ثابتاً خلال الفترة (ليس هناك تغير جوهري في الربحية).
- نقطة واحدة إذا تذبذب الاتجاه العام للربح بين الربح والخسارة خلال فترة الدراسة.
- صفر إذا كان الاتجاه العام للربح متناقصاً خلال فترة الدراسة (تناقص مستمر في الربحية أو زيادة مستمرة في الخسارة).

6- نسبة المديونية: تم حسابها عن طريق قسمة متوسط مجموع المطلوبات على متوسط مجموع الأصول خلال فترة الدراسة.

ب- المتغيرات البيئية:

تتمثل تلك المتغيرات فيما يلي:

7- درجة التحفظ: تم حسابه لكل شركة بالعينة باستخدام عدد السياسات المتحفظة (تقلل

الربحية الحالية مثل تقييم المخزون على أساس المتوسط المرجح) منسوباً

إلى إجمالي عدد السياسات المحاسبية المفصّل عنها محل الدراسة.

8- العرف المحاسبي: تم قياس العرف المحاسبي لكل شركة بالرجوع إلى السياسات المحاسبية

محل الدراسة بالنسبة لجميع شركات العينة وفقاً لما يلي:-

1. تحديد السياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً داخل قطاع الصناعة

وهي السياسات التي يستخدمها أكبر عدد من شركات القطاع.

2- تحديد موقف كل شركة بالنسبة لكل سياسة، بحيث تخصص

نقطة واحدة للشركة إذا اتبعت السياسة الأكثر شيوعاً في القطاع

وتخصيص صفر للشركة في غير ذلك.

3- تحديد نسبة اتباع السياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً بالشركة

(للتعبير عن مدى اتباع العرف المحاسبي) على أساس جملة

النقاط التي خصصت للشركة بالنسبة لمجموع النقاط المخصصة

للسياسات المحاسبية محل الدراسة.

9-رأي المدقق: تم مقابلة المدققين الخارجين للشركات محل الدراسة للحصول على رأي

مدقق كل شركة بالنسبة للسياسات المحاسبية محل الدراسة التي يوصون

الشركات الي يقومون بتدقيق حساباتها باستخدامها. تم مقارنة الطريقة

التي يوصي بها المدقق مع الطريقة التي تستخدمها الشركات على أن

تأخذ قيم المتغير واحداً في حالة الاتفاق ما بين الطريقتين، وصفرأ في حالة

عدم الاتفاق بين الطريقتين.

### 3-6 المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(Statistical Package For Social Sciences- SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه

الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل التي تعتمد أساساً على نوع البيانات المراد تحليلها

وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم

جمعها لتحقيق أغراض الدراسة، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري لمعرفة مدى

تشتت القيم عن وسطها الحسابي. وتم استخدام اختبار T test كأسلوب إحصائي لغرض اختبار الفرضيات

لملاءمته لطبيعة البيانات،

وذلك لبيان أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العوامل الموجودة في الدراسة وبين المتوسط الحسابي المفترض، أي اختبار الفرق بين متوسطين، وبيان دور وأثر العوامل المستقلة على العوامل التابعة (الزغبى وطلافة، 2003، ص153).

وقد استخدم الباحث هذا الاختبار أي اختبار (T) لسبين:

أولهما: أن حجم عينة الدراسة يعتبر كبير نسبياً بالقياس لحجم المجتمع. إذ بلغ حجمها ما يعادل 46% من حجم المجتمع، أي بما يعادل تقريباً ضعف الحجم المتعارف عليه للعينة في الدراسات الميدانية وهو 25%.

ثانيهما: أن بيانات الدراسة تتبع في توزيعها شكل منحى التوزيع الطبيعي، وقد تم التأكد بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين في الجدول (2).

#### جدول (2)

#### اختبار Kolomogrorov-Smirnov (توزيع البيانات)

Asymp. Sig.(2-tailed)	Kolomogrorov-Smirnov z	العامل
.000	-	سياسة المخزون السلعي
.000	-	سياسة الاستثمارات القصيرة
.000	3.087	الحجم
.000	4.118	كثافة رأس المال
.000	4.579	معدل تركيز المبيعات
.000	2.493	الملكية الحكومية
.000	2.120	التغير في الأرباح
.000	4.549	نسبة المديونية
.000	2.481	درجة التحفظ
.000	2.526	العرف المحاسبي
.000	-	رأي المدقق

حيث يتبين من الجدول السابق بأن جميع بيانات وأرقام العوامل سواء العوامل المستقلة أم العوامل التابعة كان توزيعها طبيعياً، والدليل على ذلك أن مستوى الدلالة لجميع العوامل كان أقل من مستوى المعنوية  $(\alpha=0.05)$ ، حيث كانت القيم صفرًا لجميع العوامل وهذا يدل على أن البيانات كان توزيعها طبيعياً.

## الفصل الرابع

### عرض نتائج الدراسة

#### عرض النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، من خلال تعريف مفهوم وطبيعة وأهمية تنظيم السياسة المحاسبية، وتعرف المداخل البحثية المفسرة لعملية اختيار السياسات المحاسبية، و تقييم دور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير قرار اختيار هذه السياسات. ومن ثم دراسة وتحليل العوامل الأخرى غير الموجودة في النظرية الإيجابية المؤثرة في قرار الاختيار، وأخيراً قياس أثر هذه المتغيرات والعوامل على قرار الاختيار. ويعرض هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها.

#### اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة يجب إخضاعها لقاعدة قرار قبول أو رفض الفرضية بموجب اختبار (T) (المنيزل، 2000، ص 53) وهي:

1. يتم رفض الفرضية العدمية  $H_0$  إذا كانت (S) أي مستوى الدلالة أقل من  $\alpha=0.05$ .
2. يتم قبول الفرضية العدمية  $H_0$  إذا كانت (S) أي مستوى الدلالة أكبر من  $\alpha=0.05$ .

من خلال فحص البيانات المحاسبية الفعلية المنشورة للشركات الصناعية المشمولة في عينة الدراسة توصل الباحث إلى أن عدد الشركات التي أفصحت عن سياساتها المتبعة في تقييم المخزون السلعي بلغ 69 شركة، في حين بلغ عدد الشركات التي أفصحت عن سياساتها المتبعة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل بلغ 41 شركة فقط. وبناءً على هذه النتائج سيتم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة أو خطأ الفرضية الأولى تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية وذلك عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$ ، والجدولين (3) و(4) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير الحجم- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. حيث تمثل الأرقام حجم الشركات بملايين الدنانير بعد أخذ متوسط حجم كل شركة خلال فترة الدراسة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر الحجم على سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة (S)
الحجم	FIFO	32	13.217	12.608	-3.765	67	.042
	المتوسط المرجح	37	44.162	98.411			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي لحجم الشركات ممثلاً بالملايين للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وهو (44.162) مليون دينار أكبر منه بالنسبة للشركات المستخدمة لطريقة FIFO وهو (13.217) مليون دينار. مما يمكن اعتباره مؤشراً على أنه كلما كبر حجم المنشأة تميل إدارتها إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون السلعي، في حين على العكس من ذلك تميل إدارة المنشآت صغيرة الحجم إلى استخدام طريقة FIFO. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت صغيرة الحجم ترغب إدارتها في الغالب إلى تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها أمام المساهمين من جهة ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي من جهة أخرى. وهذه الرغبة تكون عادة أقل لدى إدارات المنشآت كبيرة الحجم التي غالباً ما تكون متحفظة نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى.

فمثلاً نجد أن الإفصاح عن معدلات ربحية مرتفعة عادة ما يؤخذ كمؤشر لوجود عوامل احتكارية الأمر الذي يؤدي إلى احتمالات التدخل الحكومي أو رفع معدلات الضرائب، أو تعزيز مطالبات الاتحادات العمالية، أو التدخل لتحديد أسعار المنتجات وغيرها من التدخلات الحكومية. ومما لا شك فيه أن افتراض كفاءة الإدارة من شأنه توقع مثل هذه الاحتمالات الأمر الذي يدفعها لإختيار سياسة محاسبية تمكنها من تخفيض التكاليف السياسية بقدر الإمكان.

2- من جانب آخر لدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ بأن الانحراف المعياري في حالة طريقة المتوسط المرجح وهو (98.411) أعلى منه بالنسبة لطريقة FIFO وهو (12.608). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة FIFO من حيث متغير الحجم هو أعلى منه فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح التي يوجد بين أحجامها تباين.

3- كما تبين بيانات اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير حجم المنشأة على اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $\alpha=0.05$  (-3.765) بمستوى دلالة (0.042)، وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير لحجم المنشأة في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي. حيث في الغالب أن المنشآت كبيرة الحجم تكون أكثر حساسية للتدخل الحكومي أي أن هنالك تكاليف سياسية سوف تتحملها بشكل أكثر، ولذلك كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها السياسية، وزاد احتمال اختيارها للسياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الربحية والعكس صحيح. أي أن حجم المنشأة يؤثر في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي. لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة-وفق متغير الحجم-والتي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. حيث تمثل الأرقام حجم الشركات بملايين الدنانير بعد أخذ متوسط حجم كل شركة خلال فترة الدراسة، وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر الحجم على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة (S)
الحجم	قائمة الدخل	17	18.375	37.584	2.215	39	.033
	حقوق الملكية	24	80.855	15.957			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وهو (80.855) مليون دينار أكبر منه بالنسبة للمنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل وهو (18.375) مليون دينار. ولدى مراعاة متغير الحجم ممثلاً بأعداد المنشآت يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنه كلما كبر حجم المنشأة تميل إدارتها إلى استخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة فروقات التقييم، في حين على العكس من ذلك تميل إدارات المنشآت صغيرة الحجم إلى استخدام طريقة قائمة الدخل. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت كبيرة الحجم ترغب إدارتها المتحفظة نوعاً ما بتخفيض الربح نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى. بعكس المنشآت صغيرة الحجم التي تكون لدى إدارتها رغبة أكثر في تضخيم الربح بقصد تحسين مركزها المالي أمام المساهمين، ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي.
- 2- ومقارنة الانحراف المعياري لكل من الطريقتين يلاحظ بأن الانحراف المعياري المرتبط بطريقة قائمة الدخل وهو (37.584) أعلى منه بالنسبة لطريقة حقوق الملكية وهو (15.957). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل من حيث متغير الحجم أقل وبشكل كبير من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية.
- 3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير حجم المنشأة في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة T (2.215) بمستوى دلالة (0.033). وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير لحجم المنشأة في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. حيث في الغالب تكون المنشآت كبيرة الحجم

أكثر حساسية للتدخل الحكومي أي أن هنالك تكاليف سياسية سوف تتحملها بشكل أكثر، ولذلك كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها السياسية، وزاد احتمال اختيارها للسياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الربحية والعكس صحيح. أي أن حجم المنشأة يؤثر في اختيار الإدارة لسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر حجم المنشأة على قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية الثانية: لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (5) و(6) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير نسبة كثافة رأس المال- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. حيث تمثل الأرقام كثافة رأس المال للشركات بملايين الدنانير بعد أخذ نتيجة قسمة متوسط صافي الأصول الثابتة على متوسط مجموع الأصول لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة كثافة رأس المال في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة (S)
كثافة رأس المال	FIFO	32	.426	.202	-.977	67	.332
	المتوسط المرجح	37	.476	.220			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح و للشركات المستخدمة لطريقة FIFO متقارب بشكل واضح بالنسبة لأثر نسبة كثافة رأس المال الطريقة المستخدمة في تقييم المخزون السلعي، مما يشير إلى أن نسبة كثافة رأس المال أثرها ضعيف على قرار الإدارة في اختيار أي من الطريقتين المتعارف عليهما في هذا المجال وهما طريقة FIFO وطريقة المتوسط المرجح.
- 2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ أن هنالك تقارباً واضحاً بين الطريقتين، مما يشير أيضاً إلى وجود اتساق أو عدم تباين واضح بين أثر هذه النسبة في المنشآت المشمولة بالدراسة في قرار الإدارة في الاختيار فيما بين الطريقتين.
- 3- كما يبين نتائج اختبار ( T ) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير نسبة كثافة رأس المال في اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $t=-0.977$  بمستوى دلالة (0.332). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لنسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير نسبة كثافة رأس المال- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. حيث تمثل الأرقام كثافة رأس المال للشركات بملايين الدنانير بعد أخذ نتيجة قسمة متوسط صافي الأصول الثابتة على متوسط مجموع الأصول لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة كثافة رأس المال على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة (S)
كثافة رأس المال	قائمة الدخل	17	.335	.186	1.252	39	.218
	حقوق الملكية	24	.412	.200			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وللشركات المستخدمة لطريقة قائمة الدخل متقارب بشكل واضح بالنسبة لأثر نسبة كثافة رأس المال في الطريقة المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، مما يشير إلى أن نسبة كثافة رأس المال أثرها ضعيف في قرار الإدارة في اختيار أي من الطريقتين المتعارف عليهما في هذا المجال وهما طريقة قائمة الدخل وطريقة حقوق الملكية في إقفال فروقات التقييم.
- 2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري المرتبط بكل من الطريقتين يلاحظ أن هنالك تقارباً واضحاً بين الطريقتين، مما يشير أيضاً إلى وجود اتساق أو عدم تباين واضح بين أثر هذه النسبة في المنشآت المشمولة بالدراسة في قرار الإدارة في الاختيار بين الطريقتين.
- 3- كما يبين نتائج اختبار ( T ) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير نسبة كثافة رأس المال في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha=1.252$  بمستوى دلالة  $\alpha=0.218$ . وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لنسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية الثالثة: لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (7) و(8) يوضحان ذلك. أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير درجة تركيز المبيعات- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. وتم حسابه على أساس مجموع متوسط مبيعات أكبر شركتين في القطاع مقسوماً على مجموع مبيعات القطاع ككل. حيث كانت شركة مصفاة البترول الأردنية و شركة مناجم الفوسفات الأردنية أكبر شركتين من حيث حجم المبيعات خلال فترة الدراسة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة تركيز المبيعات في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة (S)
درجة	FIFO	32	.466	.024	1.203	67	.233
التركز	المتوسط المرجح	37	.471	.003			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وللشركات المستخدمة لطريقة FIFO متقارب بشكل واضح بالنسبة لأثر درجة تركيز المبيعات في الطريقة المستخدمة في تقييم المخزون السلعي، مما يشير إلى أن درجة تركيز المبيعات أثرها ضعيف في قرار الإدارة في اختيار أي من الطريقتين المتعارف عليهما في هذا المجال وهما طريقة FIFO وطريقة المتوسط المرجح.
- 2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري المرتبط بكل من الطريقتين يلاحظ أن هنالك تقارباً واضحاً بين الطريقتين، مما يشير أيضاً إلى وجود اتساق أو عدم تباين واضح بين أثر درجة تركيز المبيعات في المنشآت المشمولة بالدراسة في قرار الإدارة في الاختيار بين الطريقتين.

3- كما يبين نتائج إختبار (T) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير درجة التركز في اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $\chi^2(1.203)$  بمستوى دلالة (0.233). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لدرجة تركيز المبيعات في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير درجة تركيز المبيعات- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. وتم حسابه على أساس مجموع متوسط مبيعات أكبر شركتين في القطاع مقسوماً على مجموع مبيعات القطاع ككل. حيث كانت شركة مصفاة البترول الأردنية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية أكبر شركتين من حيث حجم المبيعات خلال فترة الدراسة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

#### جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة تركيز المبيعات في سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة (s)
درجة التركز	قائمة الدخل	17	.488	.031	-.844	39	.404
	حقوق الملكية	24	.492	.028			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وللشركات المستخدمة لطريقة قائمة الدخل متقارب بشكل واضح بالنسبة لأثر درجة تركيز المبيعات في الطريقة المستخدمة

في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، مما يشير إلى أن درجة تركيز المبيعات أثرها ضعيف في قرار الإدارة في اختيار أي من الطريقتين المتعارف عليهما في هذا المجال وهما طريقة قائمة الدخل وطريقة حقوق الملكية في إقفال فروقات التقييم.

2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري المرتبط بكل من الطريقتين يلاحظ أن هنالك تقارباً واضحاً بين الطريقتين، مما يشير أيضاً إلى وجود اتساق أو عدم تباين واضح بين أثر درجة التركيز في المنشآت المشمولة بالدراسة في قرار الإدارة في الاختيار فيما بين الطريقتين.

3- كما يبين نتائج اختبار ( T ) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير درجة تركيز المبيعات في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha=0.844$  بمستوى دلالة (0.404). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لدرجة تركيز المبيعات في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل ، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية الرابعة: لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (9) و(10) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير نسبة الملكية الحكومية- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. وتم حسابها على أساس نسبة مساهمة الحكومة في رأس المال لكل شركة بالعينة. حيث أفصحت كل شركة تساهم الحكومة فيها عن هذه النسبة المثوية، حيث بلغ عدد الشركات التي تساهم فيها الحكومة وبنسب متفاوتة 36 شركة صناعية مساهمة عامة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة الملكية الحكومية في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
الملكية	FIFO	32	.099	.135	-2.479	67	.035
الحكومية	المتوسط المرجح	37	.122	.238			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وهو (0.122) - تمثل نسبة تملك الحكومة في الشركات- أكبر منه بالنسبة للشركات المستخدمة لطريقة FIFO وهو (0.099). مما يمكن اعتباره مؤشراً على أنه كلما كبرت نسبة الملكية الحكومية تميل إدارة المنشأة إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون السلعي، في حين على العكس من ذلك تميل إدارة المنشآت ذات نسبة الملكية الحكومية الأقل إلى استخدام طريقة FIFO. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت ذات نسبة الملكية الحكومية الأعلى تميل إداراتها المتحفظة في الغالب إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى. بعكس المنشآت ذات الملكية الحكومية الأقل تميل إداراتها في الغالب إلى تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها أمام المساهمين من جهة ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي من جهة أخرى.
- 2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري في حالة طريقة المتوسط المرجح وهو (0.238) أعلى منه بالنسبة لطريقة FIFO وهو (0.135). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة FIFO من حيث متغير الملكية الحكومية هو أعلى منه فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح.
- 3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير نسبة الملكية الحكومية في اختيار سياسة المخزون السلعي. حيث بلغت قيمة  $T=-2.479$  بمستوى دلالة (0.035).

وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير لنسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي. أي أن الملكية الحكومية تؤثر في قرار اختيار الإدارة لسياسة تقييم المخزون السلعي. لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير نسبة الملكية الحكومية- والتي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، و 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. وتم حسابها على أساس نسبة مساهمة الحكومة في رأس المال لكل شركة بالعينة. حيث أفصحت كل شركة تساهم الحكومة فيها عن هذه النسبة المئوية، حيث بلغ عدد الشركات التي تساهم فيها الحكومة وبنسب متفاوتة 36 شركة صناعية مساهمة عامة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

#### جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة الملكية الحكومية في سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
الملكية	قائمة الدخل	17	.061	.213	2.184	39	.035
الحكومية	حقوق الملكية	24	.176	.125			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.176) - تمثل نسبة تملك الحكومة في الشركات- أكبر منه بالنسبة للمنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل وهو (0.061). ولدى مراعاة متغير الملكية الحكومية ممثلاً بأعداد المنشآت يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنه كلما ارتفعت الملكية الحكومية تميل إدارتها إلى استخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة فروقات التقييم،

في حين على العكس من ذلك تميل إدارات المنشآت ذات الملكية الحكومية الأقل إلى استخدام طريقة قائمة الدخل. ويمكن تفسير هذا الميل بأن منشآت ذات الملكية الحكومية الأعلى ترغب إداراتها المتحفظة نوعاً ما إلى تخفيض الربح نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى. بعكس المنشآت ذات الملكية الحكومية الأقل والتي تكون لدى إداراتها رغبة أكثر في تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها المالي أمام المساهمين، ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي.

2- ومقارنة الانحراف المعياري لكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري المرتبط بطريقة قائمة الدخل وهو (0.213) أعلى منه بالنسبة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.125). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل من حيث متغير الملكية الحكومية أقل من الاتساق القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية.

3- كما يبين نتائج إختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ ) لتأثير نسبة الملكية الحكومية في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha$  (2.184) بمستوى دلالة (0.035). وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ )، نجد أنه يوجد تأثير لنسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. أي أن الملكية الحكومية تؤثر في قرار اختيار الإدارة لسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية الخامسة: لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (11) و(12) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير التغير في الأرباح- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة،

فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. وتم قياسه باستخدام مقياس يتكون من أربعة فئات تبدأ من صفر نقطة إلى ثلاثة نقاط حسب تأثيرها في الربحية حيث تم شرحه سابقاً. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر التغير في الأرباح في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
التغير في الأرباح	FIFO	32	1.438	1.014	-4.220	67	.047
	المتوسط المرجح	37	1.486	.837			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وهو (1.486) نقطة أكبر منه بالنسبة للشركات المستخدمة لطريقة FIFO وهو (1.438). مما يمكن اعتباره مؤشراً على أنه كلما ازداد التغير في الأرباح نحو الارتفاع تميل إدارة المنشأة إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون السلعي، حيث في الغالب كلما اتجهت مؤشرات الربحية إلى التصاعد فإن ذلك يكون حافزاً على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الربحية أو تهديد الدخل، وذلك من أجل تلافي الضغوط المحتملة أو التكاليف السياسية من قبل مثلاً دائرة الضريبة أو نقابات العمال والعكس صحيح. فلذلك استخدمت هذه المنشآت ذات التغير في الأرباح المتصاعد سياسة المتوسط المرجح.
- 2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري في حالة طريقة المتوسط المرجح وهو (0.837) أقل منه بالنسبة لطريقة FIFO وهو (1.014). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح من حيث متغير التغير في الأرباح هو أعلى منه فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة FIFO.
- 3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير التغير في الأرباح في اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $T = -4.220$  بمستوى دلالة (0.047). وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية

المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير للتغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي. لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير التغير في الأرباح- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. وتم قياسه باستخدام مقياس يتكون من أربعة فئات تبدأ من صفر نقطة إلى ثلاثة نقاط حسب تأثيرها في الربحية حيث تم شرحه سابقاً. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر التغير في الأرباح في سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
التغير في الأرباح	قائمة الدخل	17	1.471	.800	-2.036	39	.049
	حقوق الملكية	24	2.000	.834			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وهو (2.000) نقطة أكبر منه بالنسبة للمنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل وهو (1.471). ولدى مراعاة متغير التغير في الأرباح ممثلاً بأعداد المنشآت يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنه كلما ازداد التغير في الأرباح نحو الارتفاع تميل إدارات المنشآت إلى استخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة فروقات التقييم. ويمكن تفسير هذا الميل بأن منشآت ذات مؤشرات الربحية المتصاعدة ترغب إداراتها المتحفظة

نوعاً ما بتخفيض الربح نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى. بعكس المنشآت ذات مؤشرات الربحية المنخفضة والتي تستخدم طريقة قائمة الدخل تكون لدى إداراتها رغبة أكثر في تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها المالي أمام المساهمين، ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي.

2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري المرتبط بكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري المرتبط بطريقة قائمة الدخل وهو (0.800) أقل منه بالنسبة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.834). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل من حيث متغير التغير في الأرباح أعلى من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية.

3- كما بين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ ) لتأثير التغير في الأرباح في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha$  (-2.036) بمستوى دلالة (0.049). وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ )، نجد أنه يوجد تأثير للتغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية السادسة: لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية السادسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (13) و(14) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير نسبة المديونية- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة.

تم حسابها عن طريق قسمة متوسط مجموع المطلوبات على متوسط مجموع الأصول لمدة ستة سنوات، حيث يمثل المتوسط الحسابي نسبة المديونية للشركات الداخلة في العينة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

#### جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة المديونية في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
نسبة المديونية	FIFO	32	0.261	146.138	1.076	67	.286
	المتوسط المرجح	37	0.034	.184			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة FIFO وهو (0.261) - تمثل نسبة المديونية لهذه الشركات - أكبر منه بالنسبة للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وهو (0.034). مما يمكن اعتباره مؤشراً على أنه كلما ازدادت نسبة المديونية تميل إدارة المنشأة إلى استخدام طريقة FIFO في تقييم المخزون السلعي، في حين على العكس من ذلك تميل إدارة المنشآت ذات نسبة المديونية الأقل إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت ذات نسبة المديونية الأعلى تميل إداراتها في الغالب إلى تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها أمام المقرضين من جهة ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي من جهة أخرى. حيث تفضل الإدارة تلك السياسات المحاسبية التي تساعد على التخفيف من حدة الشروط المقيدة لحريتها، وبالتالي تعطيها فرصة أكبر لتجنب الوقوع في المساءلة، وهنا نجد أن الشروط التي ترد في عقود الاقتراض عادة ما تعتمد على الأرقام المحاسبية. في حين أن المنشآت ذات نسبة المديونية الأقل تميل إداراتها المتحفظة في الغالب إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى.
- 2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ بأن الانحراف المعياري في حالة طريقة المتوسط المرجح وهو (0.184) أقل منه بالنسبة لطريقة FIFO

هو (146.138). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح من حيث متغير نسبة المديونية هو أعلى منه وبشكل كبير من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة FIFO.

3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير نسبة المديونية في اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $\chi^2(1.076)$  بمستوى دلالة (0.286). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لنسبة المديونية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير نسبة المديونية- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. تم حسابها عن طريق قسمة متوسط مجموع المطلوبات على متوسط مجموع الأصول لمدة ستة سنوات حيث يمثل المتوسط الحسابي نسبة المديونية للشركات الداخلة في العينة. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر نسبة المديونية في سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
نسبة المديونية	قائمة الدخل	17	0.347	42.959	-.570	39	.572
	حقوق الملكية	24	0.107	168.756			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل وهو (0.347) - تمثل نسبة المديونية لهذه المنشآت - أكبر منه بالنسبة للمنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.107). ولدى مراعاة متغير نسبة المديونية ممثلاً بأعداد المنشآت يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنه كلما ازدادت نسبة المديونية تميل إدارات المنشآت إلى استخدام طريقة قائمة الدخل في معالجة فروقات التقييم. بعكس المنشآت ذات نسب المديونية الأقل تميل إداراتها إلى استخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة فروقات التقييم. ويمكن تفسير هذا الميل أن المنشآت ذات نسب المديونية المرتفعة تكون لدى إداراتها رغبة أكثر في تضخيم الربح بقصد تحسين مركزها المالي أمام المساهمين والدائنين، ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي. بعكس المنشآت ذات نسبة المديونية الأقل ترغب إداراتها المتحفظة نوعاً ما إلى استخدام طريقة حقوق الملكية نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى.

2- وبمقارنة الانحراف المعياري لكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري المرتبط بطريقة قائمة الدخل وهو (42.959) أقل منه بالنسبة لطريقة حقوق الملكية وهو (168.756). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل من حيث متغير نسبة المديونية أكبر من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية.

3- كما يبين نتائج إختبار (T) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير نسبة المديونية في إختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $t$  (-0.570) بمستوى دلالة (0.572). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لنسبة المديونية في قرار إختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر نسبة المديونية في قرار إختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية السابعة: لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (15) و(16) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير درجة التحفظ- والتي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. تم حسابه لكل شركة بالعنية باستخدام عدد السياسات المتحفظة التي تتبعها الشركة مقسوماً على عدد السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها خلال فترة الدراسة ولكل شركة لوحدها. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة التحفظ في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
درجة التحفظ	FIFO	32	.155	.136	-4.034	67	.000
	المتوسط المرجح	37	.297	.154			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وهو (0.297) - تمثل نسبة درجة تحفظ هذه الشركات- أكبر منه بالنسبة للشركات المستخدمة لطريقة FIFO وهو (0.155). مما يمكن اعتباره مؤشراً على أنه كلما ازدادت درجة التحفظ تميل إدارة المنشأة إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون السلعي، في حين على العكس من ذلك تميل إدارة المنشآت ذات درجة التحفظ الأقل إلى استخدام طريقة FIFO. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت ذات درجة التحفظ الأعلى تميل إداراتها إلى تخفيض الربح،

حيث تتوقف عملية الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية على درجة تحفظ المنشأة في اختيارها وقد تكون المنشأة على درجة عالية من التحفظ تمشياً مع مبدأ الحيطة والحذر، فتلجأ إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تخفض الأرباح الحالية وتفضيل ترحيلها إلى السنوات اللاحقة نظراً لقوة مراكزها المالية من جهة، وكذلك كمحاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية من جهة أخرى. بعكس المنشآت ذات درجة التحفظ الأقل تميل إداراتها في الغالب إلى تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها أمام المساهمين من جهة ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي من جهة أخرى.

2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري في حالة طريقة المتوسط المرجح وهو (0.154) أعلى منه بالنسبة لطريقة FIFO وهو (0.136). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة FIFO من حيث متغير درجة التحفظ هو أعلى من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح .

3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير درجة التحفظ في قرار اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $\chi^2$  (-4.034) بمستوى دلالة (0.000). وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير لدرجة التحفظ في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي. فلذلك استخدمت هذه المنشآت التي فيها درجة تحفظ عالية طريقة المتوسط المرجح عند تقييمها للمخزون السلعي، وذلك لتقليل أرباح المنشأة الحالية اعتماداً على مبدأ الحيطة والحذر، وعليه فإن درجة التحفظ التي تتبعها إدارة المنشأة تؤثر في اختيارها لسياسة تقييم المخزون السلعي، لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير درجة التحفظ- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية.

تم حسابه لكل شركة بالعنية باستخدام عدد السياسات المتحفظة التي تتبعها الشركة مقسوماً على عدد السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها خلال فترة الدراسة ولكل شركة لوحدها. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

#### جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر درجة التحفظ في سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
درجة التحفظ	قائمة الدخل	17	.265	.139	-2.739	39	.037
	حقوق الملكية	24	.301	.163			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.301) - تمثل نسبة ودرجة تحفظ هذه الشركات- أكبر منه بالنسبة للمنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل وهو (0.265). ولدى مراعاة متغير درجة التحفظ ممثلاً بأعداد المنشآت يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنه كلما ازدادت درجة التحفظ تميل إدارات المنشآت إلى استخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة فروقات التقييم. بعكس المنشآت ذات درجة التحفظ الأقل تميل إداراتها إلى استخدام طريقة قائمة الدخل في معالجة فروقات التقييم. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت ذات درجة التحفظ الأعلى تميل إداراتها إلى تخفيض الربح، بعكس المنشآت ذات درجة التحفظ الأقل تميل إداراتها في الغالب إلى تضخيم الربح بقصد تحسين موقفها ومركزها أمام المساهمين من جهة ولتحسين أسعار أسهمها في السوق المالي من جهة أخرى.

2- ومقارنة الانحراف المعياري لكل من الطريقتين يلاحظ بأن الانحراف المعياري المرتبط بطريقة قائمة الدخل وهو (0.139) أقل منه بالنسبة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.163). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل من حيث متغير درجة التحفظ أكبر من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية.

3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير درجة التحفظ في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha$  (-2.739) بمستوى دلالة (0.037). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير لدرجة التحفظ على قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية الثامنة: لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية. للتحقق من صحة الفرضية الثامنة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (17) و(18) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير العرف المحاسبي- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة، فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. تم قياسه لكل شركة بالرجوع إلى السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها و نسبة اتباع كل شركة للسياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً داخل شركات العينة ككل. (حيث تعد طريقة المتوسط المرجح هي الطريقة الأكثر شيوعاً في تقييم المخزون السلعي بعدد بلغ 37 شركة)، وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر العرف المحاسبي في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
العرف المحاسبي	FIFO	32	.203	.249	-7.560	67	.000
	المتوسط المرجح	37	.635	.225			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح وهو (0.635) -درجة اتباع الشركات للعرف المحاسبي في القطاع- أكبر منه بالنسبة للشركات المستخدمة لطريقة FIFO وهو (0.249). مما يمكن اعتباره مؤشراً على أنه كلما التزمت المنشآت بالعرف المحاسبي أكثر تميل إدارة المنشأة إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون السلعي، في حين على العكس من ذلك تميل إدارة المنشآت الأقل التزاماً إلى استخدام طريقة FIFO. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت الأعلى التزاماً تميل إداراتها إلى تخفيض الربح، حيث يعد شيوع استخدام سياسة محاسبية في التطبيق أكثر من غيرها مجال القطاع من العوامل المؤثرة والمرجحة في اختيار السياسات المحاسبية. ويقوم عامل العرف المحاسبي على أساس أن شيوع استخدام سياسة محاسبية يرجع إلى ملاءمتها لطبيعة القطاع والبيئة المحاسبية المحيطة. وبناءً عليها يفترض أن هنالك ميلاً لدى الإدارة لإتباع السياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً في القطاع. فلذلك استخدمت هذه المنشآت السياسة أو الطريقة المحاسبية ذات العرف المحاسبي الأكثر شيوعاً وهي سياسة المتوسط المرجح، حيث كانت طريقة المتوسط المرجح هي الطريقة الأكثر شيوعاً في قطاع الصناعة بعدد من المنشآت بلغ سبعةً وثلاثون منشأة، وهي الطريقة الأكثر ترجيحاً حسب معايير المحاسبة الدولية.

2- من جانبٍ آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري بكل من الطريقتين يلاحظ بأن الانحراف المعياري في حالة طريقة FIFO وهو (0.249) أعلى منه بالنسبة لطريقة المتوسط المرجح وهو (0.225). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح من حيث متغير العرف المحاسبي هو أعلى من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة FIFO.

3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير العرف المحاسبي على قرار اختيار سياسة المخزون السلعي حيث بلغت قيمة  $\alpha=0.05$  (-7.560) بمستوى دلالة (0.000). وبما أن (S)

مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير للمتغير العرف المحاسبي على قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي. لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير العرف المحاسبي- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة، فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. تم قياسه لكل شركة بالرجوع إلى السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها نسبة اتباع كل شركة للسياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً داخل شركات العينة ككل. (حيث تعد طريقة المتوسط المرجح هي الطريقة الأكثر شيوعاً في تقييم المخزون السلعي بعدد بلغ 37 شركة). وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر العرف المحاسبي في سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
العرف المحاسبي	قائمة الدخل	17	.235	.257	-5.874	39	.000
	حقوق الملكية	24	.708	.252			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وهو (0.708)- درجة اتباع الشركات للعرف المحاسبي في القطاع- أكبر منه بالنسبة للمنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل وهو (0.257). ولدى مراعاة متغير العرف المحاسبي ممثلاً بأعداد المنشآت يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنه كلما التزمت المنشآت بالعرف المحاسبي

تميل إداراتها إلى استخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة فروقات التقييم. بعكس المنشآت الأقل التزاما تميل إداراتها إلى استخدام طريقة قائمة الدخل في معالجة فروقات التقييم. ويمكن تفسير هذا الميل بأن المنشآت الأعلى التزاما تميل إداراتها إلى تخفيض الربح، حيث يعد شيوع استخدام سياسة محاسبية في التطبيق أكثر من غيرها مجال القطاع من العوامل المؤثرة والمرجحة في اختيار السياسات المحاسبية. فلذلك استخدمت هذه المنشآت السياسة أو الطريقة المحاسبية ذات العرف المحاسبي الأكثر شيوعاً وهي سياسة المتوسط المرجح، حيث كانت طريقة المتوسط المرجح هي الطريقة الأكثر شيوعاً في قطاع الصناعة بعدد من المنشآت بلغ سبعةً وثلاثون منشأة، وهي الطريقة الأكثر ترجيحاً حسب معايير المحاسبة الدولية.

2- ومقارنة الانحراف المعياري لكل من الطريقتين يلاحظ أن الانحراف المعياري المرتبط بطريقة حقوق الملكية وهو (0.252) أقل منه بالنسبة لطريقة قائمة الدخل وهو (0.257). ذلك ما يشير إلى أن الاتساق والتجانس القائم بين المنشآت المستخدمة لطريقة حقوق الملكية من حيث متغير العرف المحاسبي أكبر من الاتساق القائم فيما بين المنشآت المستخدمة لطريقة قائمة الدخل.

3- كما يبين نتائج اختبار (T) في الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير العرف المحاسبي في اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha$  (-5.874) بمستوى دلالة (0.000). وبما أن (S) مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المفترض للاختبار وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه يوجد تأثير للعرف المحاسبي في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. لذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرضية التاسعة: لا يؤثر رأي المدقق في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

للتحقق من صحة الفرضية التاسعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار T لبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية والجدولين (19) و(20) يوضحان ذلك.

أولاً: سياسة تقييم المخزون السلعي:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير رأي المدقق- والتي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي وعددها 69 شركة،

فكان من يستخدم منها طريقة FIFO 32 شركة، ومن يستخدم طريقة المتوسط المرجح 37 شركة. حيث تم مقارنة الطريقة التي يوصي بها المدقق مع الطريقة التي تستخدمها الشركات بالنسبة للسياسات المحاسبية محل الدراسة على أن تأخذ قيم المتغير واحداً في حالة الاتفاق ما بين الطريقتين، وصفرأ في حالة عدم الاتفاق بين الطريقتين. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر رأي المدقق في سياسة المخزون السلعي

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
رأي المدقق	FIFO	32	1.000	.000(a)	-	67	-
	المتوسط المرجح	37	1.000	.000(a)	-	67	-

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة المتوسط المرجح مساوياً للمتوسط الحسابي للمنشآت المستخدمة لطريقة FIFO ، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للمنشآت جميعها سواء التي تستخدم طريقة المتوسط المرجح أو طريقة FIFO. والسبب في ذلك يعود إلى توافق الرأي بين رأي المدقق ورأي إدارة المنشآت بشأن قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي المستخدمة وعدم وجود اختلاف بين الرأيين.
- 2- ولم تظهر نتائج اختبار (T) في الجدول أي فروق بين سياسة FIFO وسياسة المتوسط المرجح لتساوي المتوسطات الحسابية، والسبب في ذلك توافق الرأي بين رأي المدقق ورأي إدارة المنشآت في اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي وعدم وجود اختلاف بين الرأيين. لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر رأي المدقق في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي.

ثانياً: سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل:

تم تصنيف الشركات المشمولة بالدراسة -وفق متغير رأي المدقق- التي أفصحت عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وعددها 41 شركة،

فكان منها 17 شركة تعالج فروقات التقييم في قائمة الدخل، والباقي وهو 24 شركة تعالج الفروقات في حقوق الملكية. حيث تم مقارنة الطريقة التي يوصي بها المدقق مع الطريقة التي تستخدمها الشركات بالنسبة للسياسات المحاسبية محل الدراسة على أن تأخذ قيم المتغير واحداً في حالة الاتفاق ما بين الطريقتين، وصفرًا في حالة عدم الاتفاق بين الطريقتين. وبإخضاع البيانات الخاصة بتلك الشركات للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لأثر رأي المدقق على سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

العامل	السياسة المحاسبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة S
رأي المدقق	قائمة الدخل	17	.941	.243	-.245	39	.808
	حقوق الملكية	24	.958	.204			

من خلال دراسة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- 1- أن المتوسط الحسابي للشركات المستخدمة لطريقة حقوق الملكية وللشركات المستخدمة لطريقة قائمة الدخل متقارب بشكل واضح بالنسبة لأثر رأي المدقق في الطريقة المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، مما يشير إلى أن رأي المدقق أثره ضعيف على قرار الإدارة في اختيار أي من الطريقتين المتعارف عليهما في هذا المجال وهما طريقة قائمة الدخل وطريقة حقوق الملكية في إقفال فروقات التقييم.
- 2- من جانب آخر ولدى مقارنة الانحراف المعياري المرتبط بكل من الطريقتين يلاحظ أن هنالك تقارباً واضحاً بين الطريقتين، مما يشير أيضاً إلى وجود اتساق أو عدم تباين واضح بين أثر هذا المتغير في المنشآت المشمولة بالدراسة في قرار الإدارة في الاختيار فيما بين الطريقتين.
- 3- كما تبين من نتائج اختبار (T) في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  لتأثير رأي المدقق على اختيار سياسة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث بلغت قيمة  $\alpha (-0.245)$  بمستوى دلالة (0.808). وبما أن (S) مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المفترض للاختبار

وهو  $\alpha=0.05$ ، نجد أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية يذكر لرأي المدقق في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، لذا يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يؤثر رأي المدقق في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

#### جدول (21)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات لسياسة تقييم المخزون السلعي

رقم الفرضية	نص الفرضية	مستوى الدلالة (S)	نتيجة الاختبار
1.	لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.042	رفض
2.	لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.332	قبول
3.	لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.233	قبول
4.	لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.035	رفض
5.	لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.047	رفض
6.	لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.286	قبول
7.	لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.000	رفض
8.	لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.000	رفض
9.	لا يؤثر رأي المدقق عفي قرار اختيار السياسات المحاسبية	-	قبول

#### جدول (22)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات لسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل

رقم الفرضية	نص الفرضية	مستوى الدلالة (S)	نتيجة الاختبار
1.	لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.033	رفض
2.	لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.218	قبول
3.	لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.404	قبول
4.	لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.035	رفض
5.	لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.049	رفض
6.	لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.572	قبول
7.	لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.037	رفض
8.	لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.000	رفض
9.	لا يؤثر رأي المدقق في قرار اختيار السياسات المحاسبية	0.808	قبول

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد	1-5
مناقشة النتائج	2-5
الاستنتاجات	3-5
التوصيات	4-5

## 1-5 تمهيد

تمت دراسة وتحليل البيانات وعرض النتائج بهدف اختبار الفروض والتوصل إلى نتائج مقنعة، بالإضافة إلى تفسير نتائج الدراسة بما يتيح الفرصة للتوصل إلى عدد من التوصيات التي قد تفيد في تكييف النظرية الإيجابية مع البيئة الأردنية بقصد تنظيم السياسات المحاسبية المطبقة هنا في الأردن. وعليه لم تكن نتائج اختبار الفروض مفاجأة للباحث حيث إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البيئة المحلية في الأردن توفر العديد من التفسيرات التي تبرر وتبرهن على صحة نتائج اختبار الفرضيات التي جاءت متفقة مع الدراسات السابقة ولكن باختلاف بسيط عن الدراسات الأجنبية - العوامل البيئية- وخاصة الأمريكية منها، ومن هذه الظروف التي أدت إلى اختلاف النتائج ما يلي:-

### 1- الظروف الاقتصادية:

تختلف الظروف الاقتصادية في الأردن عما هو موجود في الدول الرأسمالية الكبيرة التي ظهرت فيها النظريات التي تفسر- وتبرر اختلاف السياسات المحاسبية بين الشركات بعكس حال الشركات المحلية وهي نسبياً صغيرة الحجم بالمقارنة مع الشركات الأمريكية مثلاً. وكذلك اختلاف نوعية وحجم العمليات المالية التي تواجه التمويل والحصول على الموارد المالية، واختلاف درجات المخاطرة والحرية التجارية وعدم تدخل الحكومة.

### 2- الظروف الاجتماعية:

تختلف الظروف الاجتماعية في الأردن عنها في الدول المتقدمة ، ولعل أبرز الظروف الاجتماعية في هذا المجال العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية بين الأطراف المعنية بالشركة نظراً لصغر حجم الشركات وشكلها القانوني مما يتيح معرفة كل طرف لأفعال وسلوك الأطراف الأخرى. وكذلك لاختلاف المفاهيم و القيم السائدة هنا في الأردن عما هو عليه الحال في تلك الدول.

### 3- التقليد:

تتأثر الإدارة عند اختيارها للسياسات المحاسبية في كثير من الأحيان بما هو موجود في الشركات الأخرى التي قد تكون غير ملائمة، ويرجع ذلك إلى عدم معرفة البدائل المحاسبية الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى مقاومة التغيير من القديم إلى الجديد وتمسكها بما تعرفه وتعودت على اتباعه من سياسات.

#### 4- مستوى المهارة الإدارية:

يعتقد الباحث أن مستوى المهارة الإدارية للإدارة خاصة المالية منها تعد من الأسباب التي تفسر اختلاف الدراسة عن الدراسات الأجنبية. فالإدارة في كثير من الأحيان لا تكون لديها الخبرة الكافية والتأهيل المناسب لاختيار السياسات المحاسبية وتنظيمها بما يخدم أهداف الشركة، فما تزال هذه الإدارات تستخدم الأساليب التقليدية الاجتهادية في اتخاذ القرارات، ويندر في الحياة العملية أن تتخذ هذه القرارات باستخدام النماذج الكمية الحديثة أو دراسات جدوى لهذه القرارات والتي تستخدمها الشركات في الدول المتقدمة. كل ذلك بسبب روتينية عمل الإدارة واتصافها بالتحفظ وعدم المبادرة واستحداث أو تطبيق الأساليب الحديثة.

#### 2-5 مناقشة النتائج

بعد اختبار الفرضيات وعرض النتائج بالاعتماد على الجدولين (21) و(22) يستخلص الباحث النتائج التالية:

الفرضية الأولى: لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

يتبين أنه يوجد تأثير لحجم المنشأة في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُرفض الفرضية العدمية القائلة: لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه يوجد تأثير لحجم المنشأة في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية الثانية: لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية.

يتبين عدم وجود تأثير لنسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُقبل الفرضية العدمية القائلة: لا تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه لا يوجد تأثير لنسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية الثالثة: لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار السياسات المحاسبية.

يتبين عدم وجود تأثير لدرجة تركيز المبيعات في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُقبل الفرضية العدمية القائلة: لا تؤثر درجة تركيز المبيعات في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه لا يوجد تأثير لدرجة تركيز المبيعات في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية الرابعة: لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية. يتبين وجود تأثير لنسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُرفض الفرضية العدمية القائلة: لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه يوجد تأثير لنسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية الخامسة: لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية. يتبين وجود تأثير للتغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُرفض الفرضية العدمية القائلة: لا يؤثر التغير في الأرباح في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه يوجد تأثير للتغير في الأرباح في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية السادسة: لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية. يتبين عدم وجود تأثير لنسبة المديونية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُقبل الفرضية العدمية القائلة: لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه لا يوجد تأثير لنسبة المديونية في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية السابعة: لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية. يتبين وجود تأثير لدرجة التحفظ في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُرفض الفرضية العدمية القائلة: لا تؤثر درجة التحفظ في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه يوجد تأثير لدرجة التحفظ في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية الثامنة: لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية: يتبين وجود تأثير للعرف المحاسبي في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُرفض الفرضية العدمية القائلة: لا يؤثر العرف المحاسبي في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه يوجد تأثير للعرف المحاسبي في قرار اختيار كلتا السياستين.

الفرضية التاسعة: لا يؤثر رأي المدقق في قرار اختيار السياسات المحاسبية يتبين عدم وجود تأثير لرأي المدقق في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي و سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. ومن ثم تُقبل الفرضية العدمية القائلة: لا يؤثر رأي المدقق في قرار اختيار السياسات المحاسبية، أي أنه لا يوجد تأثير لرأي المدقق في قرار اختيار كلتا السياستين.

## مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة:

ومع مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة نجد مايلي:

1- يخلص الباحث إلى أن الدراسات السابقة تناسب البيئة التي أجريت فيها تلك الدراسات وثبتت فائدتها لتلك الدول. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية تطوير النظرية الإيجابية في مجال اختيار السياسات المحاسبية بحيث تشمل العوامل الاقتصادية الموجودة في النظرية الإيجابية و العوامل البيئية الخاصة ببيئة الممارسة المحاسبية في الأردن حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من التفسير لإسباب اختيار السياسات المحاسبية و حتى تكون صالحة للتطبيق في البيئات المختلفة وخاصة في الدول النامية.

2- وجد الباحث أن الدراسات السابقة كانت إما دراسات نظرية، وإما دراسات جرى تطبيقها على سياسة محاسبية واحدة. كما حددت الدراسات السابقة عاملاً مؤثراً واحداً أو اثنين على الأكثر في قرار اختيار السياسة المحاسبية، بعكس دراسة الباحث التي تناولت تسعة عوامل إقتصادية وبيئية. 3- أثبتت الدراسات السابقة صحة فروض عقود المديونية والحجم و عقود الحوافز كعوامل مؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية وذلك في بيئة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاهلت تماماً أثر العوامل البيئية. ويرى الباحث أن تجاهل العوامل البيئية أثر في انخفاض مستوى التفسير في معظم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات.

4- اتفقت نتائج الدراسة مع الاتجاهات المتوقعة طبقاً للنظرية الإيجابية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية ومع نتائج الدراسات السابقة بالنسبة للعوامل التالية: حجم المنشأة، واتجاه الأرباح، ودرجة التحفظ. واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة بالنسبة : لنسبة ملكية الحكومة، والعرف المحاسبي. ويعود السبب في الاختلاف مع الاتجاهات المتوقعة طبقاً للنظرية الإيجابية وخاصة في البيئة الأمريكية إلى ما يلي:

أ- عدم الإدراك الكامل لكل من آثار وأبعاد عملية الاختيار في الشركات من جهة النظر الاقتصادية والبيئية.

ب- اختلاف خصائص الشركات الأردنية عنها في الدول الأخرى واختلاف حجم العمليات المالية للشركات وطرق تمويلها.

ج- الظروف الاجتماعية للمجتمع الأردني من حيث العادات والقوانين.

د- اعتماد المحاسبون على تقليد التطبيقات المحاسبية السائدة وعدم توافر الخبرة الكافية،

والقصور في البرامج التدريبية.

### 3-5 الاستنتاجات:

لقد سعت الدراسة إلى تعرف دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتعرف المداخل البحثية المفسرة لعملية اختيار السياسات المحاسبية، وتقييم دور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير قرار اختيار هذه السياسات، وقد تمكن الباحث بعد اطلاعه على أكبر قدر ممكن من الأدبيات العلمية الخاصة بموضوع الدراسة، ومن خلال إجرائه دراسته الاختبارية واختبار الفرضيات، وعرض النتائج ومناقشتها بالخروج بالاستنتاجات التالية:

1- أظهرت الدراسة الاختبارية تباين أساليب المعالجة المحاسبية للسياسات المحاسبية محل الدراسة والبحث.

2- أظهرت الدراسة الاختبارية قابلية سياستين محاسبيتين للاختبار، وهما سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. في حين تم استبعاد السياسات المحاسبية الأخرى بسبب عدم وجود تباين واضح بين اختيار السياسات المحاسبية فيما بين الشركات، حيث تتبع غالبية الشركات سياسة محاسبية موحدة.

3- أكدت نتائج الدراسة إلى أن العوامل البيئية تعد من العوامل المهمة و المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية (درجة التحفظ، و العرف المحاسبي).

4- أكدت نتائج الدراسة أن العوامل الاقتصادية تؤثر في قرار الاختيار بين السياسات المحاسبية تأثيراً قد يتفق أو يختلف مع الاتجاه المتوقع طبقاً للنظرية الإيجابية، وهذا يرجع إلى عدم الإدراك الكامل لكل من آثار وأبعاد عملية الاختيار في الشركات من وجهة النظر الاقتصادية والبيئية وفي ظل اختلاف حجم النشاط الاقتصادي، والتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

5- تبين للباحث من تقييم ودراسة دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن نجاحها في تفسير دوافع اختيار السياسات المحاسبية ، ولكن مع بعض القصور بالصورة الحالية، نظراً لأن الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية مستمدة معظمها من البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية السائدة في الدول المتقدمة

وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بما يختلف عن واقع البيئة المحلية في الأردن، ولم تأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل البيئية التي يمكن ان تكون مؤثرة في عملية اختيار السياسات المحاسبية بالدول التي تكون مهنة المحاسبة فيها في طور التكوين والنمو، وصغر حجم عملياتها الاقتصادية واقتصاداتها النامية، هذا بالاضافة إلى أن الدوافع الاقتصادية لاختيار السياسات المحاسبية في الولايات المتحدة قد لا تكون متوافرة في خارجها بالتأثير نفسه أو الإدراك الكامل لأبعادها. وبناءً عليه عنيت الدراسة أولاً بتطوير فرضيات النظرية الإيجابية لتشتمل الفرضيات التقليدية للنظرية الإيجابية. و ثانياً بتطوير فرضيات متعلقة بالبيئة المحاسبية المحيطة في الدول المختلفة وخاصة الدول النامية ومنها الأردن.

6- تبين للباحث وجود عدد من العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن، وهذه

العوامل هي:

أ- العوامل الاقتصادية:

أولاً: حجم المنشأة:

حيث تبين وجود أثر لحجم المنشأة التي تتبعها الشركة في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، إذ وجد أن الشركات الكبيرة الحجم تميل إلى استخدام سياسة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة المخزون السلعي آخر المدة، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (2). كذلك تبين وجود أثر لحجم المنشأة في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، أي أن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى استخدام سياسات متحفظة تخفض الربح أي اعتبار الأرباح غير المتحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل في نهاية السنة ضمن حقوق الملكية، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

ثانياً: نسبة الملكية الحكومية:

حيث تبين وجود أثر لنسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، إذ وجد أن الشركات ذات نسبة الملكية الحكومية المرتفعة تميل إلى استخدام سياسة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة المخزون السلعي آخر المدة، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (2). كذلك تبين وجود أثر لنسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، إذ وجد أن الشركات ذات نسبة الملكية الحكومية المرتفعة تميل إلى استخدام سياسات متحفظة تخفض الربح أي اعتبار الأرباح غير المحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل في نهاية السنة ضمن حقوق الملكية، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

ثالثاً: التغير في الأرباح:

حيث تبين وجود أثر للتغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، إذ وجد أن الشركات التي تحقق أرباحاً متصاعدة ومرتفعة عن المستوى المعقول تميل إلى استخدام سياسة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة المخزون السلعي آخر المدة، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (2). كذلك تبين وجود أثر للتغير في الأرباح في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، فقد وجد أن الشركات التي تحقق أرباحاً متصاعدة ومرتفعة عن المستوى المعقول تميل إلى استخدام طريقة حقوق الملكية أي اعتبار الأرباح غير المتحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل في نهاية السنة ضمن حقوق الملكية، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

ب- العوامل البيئية:

أولاً: درجة التحفظ:

حيث تبين وجود أثر لدرجة التحفظ التي تتبعها الشركة في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، إذ وجد أن الشركات ذات الادارة المتحفظة المتبعة لمبدأ الحيطة و الحذر تميل إلى استخدام سياسة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة المخزون السلعي آخر المدة، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (2). كذلك تبين وجود أثر لدرجة التحفظ التي تتبعها الشركة في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، فقد وجد أن الشركات ذات الادارة المتحفظة المتبعة لمبدأ الحيطة والحذر تميل إلى استخدام طريقة حقوق الملكية أي اعتبار الأرباح غير المتحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل في نهاية السنة ضمن حقوق الملكية، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

ثانياً: العرف المحاسبي:

حيث تبين وجود أثر للعرف المحاسبي المتبع فيما بين الشركات في قرار اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي، إذ وجد أن غالبية الشركات تميل إلى استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة المخزون السلعي آخر المدة، أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (2). كذلك تبين وجود أثر للعرف المحاسبي في قرار اختيار سياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، إذ وجد أن غالبية الشركات تميل إلى استخدام طريقة حقوق الملكية، أي اعتبار الأرباح غير المتحققة من الاستثمارات قصيرة الأجل في نهاية السنة ضمن حقوق الملكية. أي أن هذه الشركات تميل إلى استخدام سياسات تؤدي إلى تخفيض الربحية. وذلك من خلال استغلال القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

## 4-5 التوصيات:

بناء على ما تقدم من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي:

- 1- تبني أسلوب التوحيد الجزئي على مستوى القطاعات الاقتصادية، بحيث يراعى الاتساق بين المعايير المحاسبية المنظمة للممارسات المحاسبية وبعضها البعض، مما يؤدي إلى إحداث التأثير المرغوب طبقاً للنظرية الإيجابية في عملية الاختيار. أي بالسعي بقدر الإمكان إلى تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية وهو النهج الذي تتبناه حالياً معايير المحاسبة الدولية.
- 2- ضرورة التعمق في دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية التي يتم اختيارها عن طريق إجراء المزيد من البحوث لتطوير النظرية الإيجابية ودورها في قرار اختيار السياسات المحاسبية، بحيث تشمل المزيد من العوامل سواء الاقتصادية أو البيئية.
- 3- وضع برامج وخطط لتطوير ورفع مستوى المهارة الإدارية للإدارات العليا في الشركات، وتزويدهم بالمعارف الحديثة والأساليب الجديدة في اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات في المجالات والأنشطة المختلفة، خاصة القرارات المحاسبية وأثرها في القوائم المالية.
- 4- تطوير الدور الذي تلعبه بورصة عمان للأوراق المالية في مجال تنظيم السياسات المحاسبية بتطوير متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، بما يدعم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار والارتقاء بمستوى كفاءة وفعالية البورصة، وتبني نظام شامل لمراجعة وتحليل التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وإصدار التوصيات التي تحسن من كفاءة أداء التقارير المالية في دعم احتياجات المتعاملين في البورصة من المعلومات.
- 5- التوسع في الدراسات الاختبارية لمختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في بورصة عمان، وذلك لتعميم واختبار وتقييم النظرية الإيجابية ودورها في قرار اختيار السياسات المحاسبية. وذلك بالنسبة لسياسات محاسبية أخرى غير السياستين المحاسبيتين المشمولتين بهذه الدراسة.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

#### أ- الكتب

- الزعبي، محمد بلال والطلافة، عباس(2003).النظام الاحصائي SPSS. عمان، دار وائل للنشر.
- الشيرازي، عباس مهدي(1990) . نظرية المحاسبة. الكويت، دار السلاسل.
- مطر ، محمد (2004). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية. عمان، دار وائل للنشر.
- المنيزل، عبدالله فلاح(2000).الإحصاء الإستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزمة الإحصائية SPSS.عمان،دار وائل للنشر.

#### ب- المقالات والدوريات:

- إسماعيل، سليمان محمد مصطفى (1995). "دراسة محاسبية اختبارية باستخدام المدخل الإيجابي لطرق تقييم الإنفاق طويل الأجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات".مجلة البحوث التجارية،كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر،المجلد 17، العدد 2، ص ص 125-162.
- بحيري، أحمد هاني (1993). "دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الاستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر". مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 15، العدد 1، ص ص 1-62.
- توفيق، محمد شريف وقادوس، حمدي محمود(1991). "دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الإيجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية". الإدارة العامة، السعودية، العدد 72، ص ص 93-116.
- جهماني، عمر عيسى-(2001). "سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان". المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد 4، العدد 1، ص ص 103-141.
- حسن، مصطفى محمد(1998). "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون: دراسة ميدانية". الإدارة العامة، السعودية، المجلد 38، ص ص 223-266.

- حمد الله، أحمد السيد(1987). "تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية للمحاسبة: منهج مقترح". مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 9، العدد 11، ص ص 311-344.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى(1994). "أثر عقود الحوافز وشروط المديونية على سلوك الإدارة عند إعداد التقارير الخارجية". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 47، ص ص 195-250.
- رسلان، ماهر محمود(1992). "العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية". التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 2، السنة 12.
- سراج، محمد عباس(1989). "دراسة تحليلية لفعالية استخدام المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي". الإدارة العامة، السعودية، العدد 63، ص ص 143-176.
- الصادق، زكريا محمد (1984). "نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطوير نظرية إيجابية للمحاسبة". التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 1.
- \_\_\_\_\_ (1989). "تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 2، ص ص 423-482.
- \_\_\_\_\_ (1991). "محددات صنع القرار المحاسبي". التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 1.
- صالح، رضا إبراهيم(2003). "محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: المدخل الإيجابي- دراسة اختبارية على الشركات السعودية". الإدارة العامة، السعودية، المجلد 43، العدد 3، ص ص 483-536.
- عثمان، الأميرة إبراهيم(2000). "تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية". الإدارة العامة، السعودية، المجلد 39، العدد 4، ص ص 729-772.
- لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ت (2001). المعايير المحاسبية الدولية. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2001.

- مصطفى ، صادق حامد (1991). " تقييم النظرية الإيجابية في صياغة معايير المحاسبة المالية من زاوية نظرية الوكالة ". المحاسبة والإدارة والتأمين ، مجلة كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 43 ، ص ص 65-108.
- المطيري، عبيد سعد ومتولي، طلعت عبد العظيم(2002). "المناهج البحثية المعاصرة (التفسيري والنقدي) وغيابها عن البحوث العربية في المحاسبة". المجلة العربية للمحاسبة،البحرين، المجلد 5، العدد 1، ص ص 1-37.
- الهلالي، حسن مصطفى(1994). "أثر المدخل الإيجابي على البحوث المحاسبية- الفجوة بين النظرية والتطبيق العملي". آفاق جديدة، جامعة المنوفية، مصر،المجلد 5، العدد 1.
- يوسف، أحمد محمود(1999). "أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية". المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، قطر، العدد 10، ص ص 183-230.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب

- Belkaoui,Ahmed (2004). **Accounting Theory**. 3<sup>th</sup> Edition, London: Thouson.
- Choi Frederick, Forst Carol, And Meek Garay (2002). **International Accounting**. 4<sup>th</sup> Edition, Perntice Hall. Inc..
- Hendriksen Eldon S., And Micheal F. VanBreda(1992). **Accounting Theory**. 5<sup>th</sup> Edition, Irwin McGraw-Hill.
- Kieso, D. E., J. Waygandt, And T. D. Warfield(2001). **Intermediate Accounting**. 10<sup>th</sup> Edition, John Wiley & Sons, Inc. NewJersy.
- Kieso, D. E., J. Waygandt, And P.Kimmel (2004). **Accounting Principles**. 7<sup>th</sup> Edition, John wiley & Sons, Inc..
- Schroeder R. G., M. W. Clark, And J. M. Cathey(2001). **Accounting Theory And Analysis**. 7<sup>th</sup> Edition, John Wiley & Sons, Inc. .
- Scott, William (2002). **Financial Accounting Theory**. Prentice Hall. Inc..
- Watts,. R. L., And J.L. Zimmerman(1994). **Positive Accounting Theory**. NJ, Prentice Hall. Inc., Englewood Cliffs.

ب- المقالات والدوريات:

- Barton, J.(2001). “Does the Use of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?”. **The Accounting Review**, Vol. 76, No.1, PP 1-26.
- Bar-Yosef, S.,And P. K. Sen(1992). “On Optimal Choice of Inventory Accounting Methods”. **The Accounting Review**, Vol. 67, No. 2, PP 320-336.
- Bowen, R. M., L. Ducharme And D. Shores(1995). “ Stakeholder Implicit Claims And Accounting Method Choice”. **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 20, PP 255-295.
- Burgstaher, D., And I.Dichev(1997). “Earnings Management to Avoid Earnings Decreases And Losses “. **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 24, No. 1, PP 99-126.

- Christensen,P., Demski, J. And H. Frimor(2002). "Accounting Polices in Agencies with Moral Hazard And Renegotiations". **Journal of Accounting Research**, Vol. 40, No. 4, PP 1071-1087.
- Demski Joel (1988). " Positive Accounting Theory: A Review". **Accounting Organizations And Society**.Vol.13,No.6, PP 612-625.
- Fields,T.D.,Lys T.Z.,And Vincent,L(2001). "Emprical Research on Accounting Choice". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 31,PP 255-307.
- Gietzmann,M.B.,And Trombetta,M.(2003). "Disclosure Interactions:Accounting Policy Choice And Voluntary Disclosure Effects on the Cost of Raising Outside Capital". **Accounting And Business Research**, Vol. 33, No. 3, PP 187-205.
- Gigler,F.,And Hemmer,T.(2001). "Conservatism,Optimal Disclosure Policy,And the Timeliness of Financial Reports". **The accounting Review**, Vol. 76, No. 4, PP 471-493.
- Healy, S. Kang, And K. Palepu(1987). " The Effect of Accounting Procedure Changes on CEOs.Cash Salary And Bonus Compensation". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 9, PP 7-34.
- Holthausen, R.W.(1990). "Accounting Method Choice, Opportunistic Behavior, Efficient Contratcting, And Information Perspectives". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 12, PP 207-218.
- Kasznick, R.(1999). " On the Association Between Voluntary Disclosure And Earnings Management ". **Journal of Accounting Research**, Vol. 37, No. 1, PP 57-82.
- Lemke, k. And M. Page(1992). " Economic Determination of Accounting Policy Choices". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 15, PP 87-114.
- Warfield, T.D., Wild J., And Kenneth L.(1995). "Managerial Ownership, Accounting Choices, And Informativeness of Earnings". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 20, PP 61-91.

- Watts, R., And J.L. Zimmerman(1978). "Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting StAndards". **The Accounting Review**, Vol. 53, PP 112-134.
- \_\_\_\_\_(1990). "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective". The Accounting Review, Vol. 65, No. 1, PP 131-156.

ج- مراجع عبر شبكة الإنترنت

- دوريات علمية:

- **Accounting Horizons:**  
<http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/pubs/horizons.htm>.
- **Issues in Accounting Education:**  
<http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/pubs/issues.htm>.
- **Journal of Accountancy:**  
<http://www.aicpa.org/pubs.jofa/joahome.htm>
- **The Accounting Review:**  
<http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/pubs/acctrev.htm>.

- مواقع هيئات علمية ومهنية:

- **American Institute of Certified Public Accountants:**  
<http://www.aicpa.org>
- **Arab Society of Certified Accountants:**  
<http://www.ascasociety.org>.
- **International Accounting Standards Board:**  
<http://www.iasb.org.uk>.
- **U.S. Financial Accounting Standards Board:**  
<http://www.fasb.org>.

ثالثاً: مراجع إضافية:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

المقالات والدوريات:

- حمد الله، احمد السيد(1995). "أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية و الوضع الضريبي للشركة على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية". مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، السنة 9، العدد1.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

المقالات والدوريات:

- Bartov, E., And Bodnar. G.M.(1996). Alternative Accounting Methods, Information Asymmetry And Liquidity: Theory And Evidence". **The Accounting Review**, Vol. 71, No.3, PP 397-418.
- Bernard, V. L., And D., j., Skinner(1996). "What Motivates Managers Choices of Discretionary Accruals?". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 22, PP 313-325.
- Chase, B.W., And Coffman, E.N.(1994). "Choice of Accounting Method by Not-for-Profit Institutions: Accounting for Investment by Colleges And Universities". **Journal of Accounting And Economics**, Vol.18, PP 233-251.
- Christie, A. A. And J. L. Zimmerman(1994). "Efficient And Opportunistic Choices Of Accounting Procedures: Corporate Control Contents". **The Accounting Review**, Vol. 69, No. 4, PP 539-566.
- Cloyd, C. B., J. Pratt And T. Stock(1996). "The Use of Financial Accounting Choice to Support Aggressive Tax Position: Public And Private Firms". **Journal of Accounting Research**, Vol. 34, No. 1, PP 23-43.
- Cooke, T. E.(1992). "The Impact of Size, Stock Market Listing And Industry Type on Disclosure in the Annual Reports of Japanese Listed Corporations". **Accounting And Business Research**, Vol. 22, No. 87, PP 229-237.

- Cushing,Barvy,And Leclere Marc(1992). "Evidence on the Determinants of Inventory Accounting Policy Choice". **The Accounting Review**, Vol. 67, No. 2, PP 355-366.
- DeAngelo Harry, And DeAngelo Linda(1994). "Accounting Choice in Troubled Companies". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 17, PP113-143.
- Dye,R.A.,And Verrecchia,R.E.(1995). "Discretion VS Uniformity:Choices Among GAAP". **The Accounting Review**, Vol. 70, No. 3, PP 389-415.
- Frantz,P.(1997). "Discretionary Accounting Choices:A Debt-Covenants Based Signalling Approach". **Accounting And Business Research**, Vol. 27, No. 2, PP 99-110.
- Hand,J.R.,AndSkantz,T.R.(1997). "The Accounting Determinants of Accounting Choices: theUnique Case of Equity Carve-Outs Under SAB 51". **Journal of Accounting And Economics** , Vol. 24, PP 175-203.
- HollAnd Kevin(1998). "Accounting Policy Choice:The Relationship Between Corporate Tax Burdens And Company Size". **Journal of Business Finance And Accounting**, Vol. 25, No. 3&4, PP 265-283.
- Ittner,C.D.,Larcker,D.E.,And Rajan,M.V.(1997). "The Choice of Performance Measures in Annual Bonus Contracts". **The Accounting Review**, Vol. 72, No. 2, PP 231-255.
- Jennings,R.,Simko,P.,And Thompson,R.(1996). "Does LIFO Inventory Accounting Improve the Income Statement at the Expense of the Balance Sheet?". **Journal of Accounting Research**, Vol. 34, No. 1, PP 85-109.
- Kou, H. C.(1993). "How Do Small Firms Make Inventory Accounting Choices?". **Journal of Business Finance And Accounting**, Vol. 20, No. 3, PP 373-392.
- Maydew,E.,Schipper,K.,And Vincent,L.(1999). "The Impact of Taxes on the Choice of Divestiture Method". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 28, PP 117-150.
- Morris Richard,And Parker R.(1998). "International Harmony Measures of Accounting Policy:Comparative Statistical Properties". **Accounting And Business Research**, Vol. 29, No. 1, PP 73-86.

- Mouck, Tom (1990). "Positive Accounting Theory as A Lakatosian Research Programme". **Accounting And Business Research**, Vol. 20, No. 79, PP 231-239.
- Puxty, Anthony (1997). "Accounting Choice And A Theory of Crisis: The Cases of Post-Privatization British Telecom And British Gas". **Accounting, Organization And Society**, Vol. 22, No. 7, PP 713-735.
- Ramesh, K., And Revsine L. (2000). "The Effects of Regulatory And Contracting Costs on Bank's Choice of Accounting Method for Other Postretirement Employee Benefits". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 30, PP 159-186.
- Salterio, Steven (1996). "The Effects of Precedents And Client Position on Auditors Financial Accounting Policy Judgment". **Accounting, Organization And Society**, Vol. 21, No. 5, pp 467-486.
- Skinner, D.J. (1993). "The Investment Opportunity Set And Accounting Procedure Choice : Preliminary Evidence". **Journal of Accounting And Economics**, Vol. 16, PP 407-445.
- Vergoossen, R.G. (1997). "Changes in Accounting Policies And Investment Analysts Fixation on Accounting Figures". **Accounting, Organization And Society**, Vol. 22, No. 6, PP 589-607.
- Young, Steven (1998). "The Determinants of Managerial Accounting Policy Choice: Further Evidence for the UK". **Accounting And Business Research**, Vol. 28, No. 2, PP 131-143.

## الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (عينة الدراسة)

الرقم	اسم الشركة
-1	شركة مصفاة البترول الأردنية
-2	شركة البوتاس العربية
-3	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
-4	العربية لتصنيع وتجارة الورق
-5	الألبان الأردنية
-6	العامة للتعدين
-7	العربية لصناعة الألمنيوم/ آرال
-8	العربية لصناعة الأدوية
-9	الصناعات التجارية الزراعية/ الانتاج
-10	مصانع المنظفات الكيماوية العربية
-11	الوطنية لصناعة الصلب
-12	دار الدواء للتنمية والاستثمار
-13	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة
-14	مصانع الأجواخ الأردنية
-15	مصانع الخزف الأردنية
-16	مصانع الورق والكرتون الأردنية
-17	مناجم الفوسفات الأردنية
-18	الأردنية لصناعة الأنابيب
-19	الدباغة الأردنية

20-	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية
21-	الجنوب لصناعة الفلاتر
22-	الصناعات الكيمائية الأردنية
23-	العالمية للصناعات الكيمائية
24-	الاستثمارات العامة
25-	الصناعات الصوفية
26-	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو
27-	التنقيب للصناعات الإنشائية
28-	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو
29-	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
30-	السلفوكيمائيات الأردنية
31-	مصانع الاسمنت الأردنية
32-	اتحاد الصناعات الكيمائية والزيوت النباتية
33-	الأردنية لصناعات الصوف الصخري
34-	الدخان والسجائر الدولية
35-	العالمية الحديثة لصناعات الزيوت النباتية
36-	الوطنية لصناعة الكلورين
37-	الموارد الصناعية الأردنية
38-	الكابلات الاردنية الحديثة
39-	الصناعات الهندسية العربية
40-	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
41-	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية
42-	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية
43-	المؤسسة الطبية الأردنية

44-	حديد الأردن
45-	العربية للصناعات الكهربائية
46-	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية والمستلزمات الطبية
47-	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
48-	رم علاء الدين للصناعات الهندسية
49-	الدولية للصناعات الخزفية
50-	الدولية لإنتاج الأقمشة
51-	الصناعات الدوائية المتطورة
52-	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
53-	الوطنية للدواجن
54-	المتكاملة للمشاريع المتعددة
55-	الوطنية لصناعة الألمنيوم
56-	المصانع العربية الدولية للأغذية
57-	دار الغذاء
58-	العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية
59-	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة
60-	العربية لصناعة المواسير المعدنية
61-	الإقبال للطباعة والتغليف
62-	العامه للصناعات الهندسية
63-	البتروال الوطنية
64-	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية
65-	مجمع الضليل الصناعي
66-	المجموعة المتحدة للنسيج
67-	الاتحاد للصناعات المتطورة

مغنسيا الأردن	-68
التبغ والسجائر الأردنية	-69
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	-70
الدولية لصناعات السيلكا	-71
الأردن الدولية للصناعات	-72
الكندي للصناعات الدوائية	-73
الترافتين	-74
العربية للمستلزمات الغذائية والطبية	-75
الرازي للصناعات الدوائية	-76

ملحق رقم (2)

نموذج المقابلة مع المدققين الخارجيين

- اسم مكتب التدقيق: .....

- أسماء الشركات التي يتولى المكتب تدقيقها:

-1	-2
-3	-4
-5	-6

- فيما يتعلق بسياسة تقييم المخزون السلعي، ما هي الطريقة المحاسبية التي توصون الشركات التي تتولون

تدقيق حساباتها باستخدامها:

\* الوارد أولاً صادر أولاً.

\* المتوسط المرجح؟

- فيما يتعلق بسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، ما هي الطريقة المحاسبية التي

توصون الشركات التي تتولون تدقيق حساباتها باستخدامها:

\* الأرباح والخسائر غير المتحققة تذهب إلى قائمة الدخل.

\* الأرباح والخسائر غير المتحققة تذهب إلى حقوق الملكية؟

ملحق رقم (3)

أسماء المدققين الخارجيين

الرقم	اسم المدقق
-1	سابا وشركاهم
-2	المحاسبون المتحدون
-3	ابراهيم عباسي وشركاه
-4	المهنيون العرب
-5	المجموعة المهنية العربية
-6	خليفة وريان
-7	غوشة وشركاه
-8	دوبك وشركاه
-9	عبد الرحيم محمد شيحه
-10	بواب وشركاهم
-11	حويط وفاشه وشركاهم
-12	غاوي لتدقيق الحسابات
-13	مأمون فروقة وشركاه
-14	طلال أبو غزاله وشركاه
-15	عادل أيوب
-16	عبد الرؤوف الغلاييني
-17	محمد عبد الكريم سعادة/ أرنست يونج
-18	نوباني وشركاه/ الأخوة الوطني
-19	خليف وشركاه

**The Role of Positive Theory in the Selection of  
Accounting Policies Decision in the Jordanian Industrial  
Shareholding Companies**

**Prepared by:**

**Maher Diab Abu Laila**

**Supervised by:**

**Professor Mohammed Mater**

**A Ph.D Dissertation Presented As A Partial Requirement  
for the Award of Doctoral Degree in Accounting**

**College of Higher Administrative and Financial Studies  
Amman Arab University For Graduate studies**

**2006**